



حضارة

مجلة فصلية معنية بالشأن العراقي تصدر عن مركز الأمة للدراسات والتطوير

العدد السادس ربيع الثاني 1431 هـ / نيسان 2010 م

Mobile: 009647810808021

نقال: ٠٠٩٦٤٧٨١٠٨٠١٠٢١

Mobile: 00963969846933

نقال: ٠٠٩٦٣٩٦٩٨٤٦٩٣٣

TeleFax: 0020237619596

تليفاكس: ٠٠٢٠٢٣٧٦١٩٥٩٦

البريد الإلكتروني

ummacenter@gmail.com

umanews@gmail.com

سعر بيع المجلة في الأقطار العربية

لبنان ٣٠٠٠ ل.ل، سوريا ١٠٠ ل.س، الأردن دينار واحد، العراق ١٠٠٠ دينار، الكويت دينار واحد، الإمارات ١٥ درهما، البحرين دينار واحد، قطر ١٥ ريالاً، السعودية ١٥ ريالاً، اليمن ١٥٠ ريالاً، عُمان ريال واحد، مصر ٥ جنيهات، السودان ١٥٠٠ جنيه، الجزائر ١٥٠ ديناراً، تونس دينار واحد، المغرب ١٥ درهماً، ليبيا ٢ ديناراً.

التوزيع خارج لبنان: مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع- بيروت - لبنان

تلفاكس: ٠٠٩٦١١٨٥٦٦٧٧

بريد الكتروني: alfalahzoobi@gmail.com

الآراء الواردة في البحوث والمقالات المنشورة تعبر عن آراء كاتبها

الهيئة الاستشارية

د. محمد العاني

هشام البدواني

د. وصال العزاوي

د. محمود المبارك

طلعت رميح

د. فالح الخطاب

هيئة التحرير

المشرف العام

أحمد الفياض

رئيس التحرير

د. عبد القادر محمد

نائب رئيس التحرير

حامد الخرزجي

مدير التحرير

عبد المنعم البراز

مستشارا التحرير

د. حاتم المفرجي

د. عمار عبد الكريم

المحررون

محمود مهدي

يوسف الكاتب

الإخراج الفني

سيف الدين العاني

في هذا العدد

الافتتاحية

٥

أبحاث ودراسات

- ٩ د. وصال العزاوي قياس جودة نظام الحكم: أنموذج فاعلية الأداء الحكومي في العراق
- ٥٧ جاسم الشمري انتهاكات حقوق الصحفيين في العراق

مقالات

- ٧٥ د. هالة الأسعد المقاومة القانونية وقانونية المقاومة

ملف العدد: جوانب من واقع العراق في ظل الاحتلال

- ٨٧ د. علي المشهداني واقع العراق بعد الاحتلال وآثاره ونتائجه على الثروة النفطية
- ١٢١ ماهر المفرجي الواقع الصحي في العراق بعد الاحتلال
- ١٤٣ د. أحمد لطيف جاسم انتشار تناول المواد المخدرة لدى الشباب العراقي وسبل المواجهة.
- ١٧٩ سلمى عبيد محمد المعوقات التي تواجه طلبة التعليم الثانوي في العراق

وثائق:

- ٢٠٣ كلمة الشيخ الدكتور حارث الضاري في الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة (مع المقاومة) بيروت ١٥-١٧/١/٢٠١٠م

نشاطات مركز الأمة

٢١٥

ضوابط النشر في المجلة

- (١) أن تراعي البحوث والدراسات والمقالات المراد نشرها في المجلة الالتزام بالأهداف العامة لمركز الأمة للدراسات والتطوير.
- (٢) الالتزام بالمنهج العلمي الأكاديمي في توثيق البحوث والدراسات والمقالات المنشورة توثيقاً علمياً، وذلك بإيراد المصادر والمراجع وفق معلومات النشر المتعارف عليها.
- (٣) ألا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مكان آخر.
- (٤) إرسال نصوص البحوث والدراسات والمقالات وغيرها بواسطة البريد الإلكتروني إلى مدير تحرير المجلة وعلى عنوانها البريدي المعلن على صفحات المجلة.
- (٥) أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث عن خمسة عشر صفحة (A4) كحد أقصى، وأن لا يقل عن عشر صفحات، وأن لا يزيد حجم المقالة عن خمس صفحات ولا يقل عن ثلاثة.
- (٦) تنشر المجلة تقارير تغطية المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية ومراجعات الكتب، على أن لا يزيد حجم التقرير عن صفحتين (A4) ولا يقل عن صفحة واحدة، وأن يلتزم كاتبه بإيراد أهم المعلومات.
- (٧) لا تدفع المجلة أية مكافآت نقدية عن البحوث والدراسات المنشورة فيها، وتعتمد على تعاون الباحثين والدارسين من أجل تأدية رسالتها في خدمة الأهداف التي أسست من أجلها.

الافتتاحية

(حاضرة) في ذكرى الاحتلال حاضرة

رئيس التحرير

يصدر هذا العدد من (حاضرة) وهو عددها السادس متزامناً مع حلول ذكرى احتلال العراق السابعة في ٩/٤/٢٠٠٣م، ومن هنا كان العدد مخصصاً في جزئه الأكبر لمواكبة هذا الحدث وتسليط الأضواء على تداعيات احتلال العراق وآثاره على الصعد المختلفة، وتأتي (حاضرة) في عددها هذا بحلّة وإخراج جديد شكلاً، مع بشارة جديدة لمتابعيها وقرائها؛ إذ ستوزع المجلة ابتداءً من هذا العدد في معظم الأقطار العربية عن طريق دار نشر وتوزيع متخصصة أسندت إليها هذه المهمة؛ ليتمكن القارئ والمتابع والمهتم بالشأن العراقي أينما كان من متابعة الشأن العراقي ومستجداته.

وكما سبق بيانه فقد كان الشأن العراقي وقضاياها المتعلقة بذكرى الاحتلال هي المحور الأساس في بحوث هذا العدد.. حيث نقرأ في حقل أبحاث ودراسات بحثين هما: (قياس جودة نظام الحكم.. نموذج فاعلية الأداء الحكومي في العراق) بجزئه الأول للأستاذة الدكتورة وصال العزاوي مدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، الذي قدمت فيه مدخلاً فكرياً في المعايير الدولية المعتمدة في تحديد مستوى جودة الأداء الحكومي مع تطبيقها على الحكومة الرابعة في ظل الاحتلال الأمريكي، وثانيهما: (انتهاكات حقوق

الصحفيين في العراق) وهو بحث توثيقي تابع فيه الأستاذ جاسم الشمري حال الإعلاميين والصحفيين في العراق وما يتعرضون له من انتهاكات من قبل الاحتلال والحكومة الحالية وأجهزتها.

وفي مقالات هذا العدد كتبت الدكتورة هالة الأسعد مقالاً سلطت فيه الضوء على (المقاومة القانونية وقانونية المقاومة) من خلال القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، مركزة على تفعيل أسلوب مقاومة الاحتلال مقاومة قانونية فضلاً عن المقاومة المسلحة لتكون لها بصمة وأثر على الرأي العام العالمي.

واختص ملف هذا العدد بدراسة آثار الاحتلال على الواقع العراقي، واشتمل على أربعة بحوث هي: (واقع العراق بعد الاحتلال وآثاره ونتائجه على الثروة النفطية) للدكتور علي المشهداني (الخبير النفطي) و(الواقع الصحي في العراق بعد الاحتلال) للطبيب والباحث ماهر المفرجي، و(انتشار تناول المواد المخدرة لدى الشباب العراقي وسبل المواجهة) للدكتور أحمد لطيف جاسم، و(المعوقات التي تواجه طلبة التعليم الثانوي في العراق) للباحثة سلمى عبيد محمد.

وتضمن حقل الوثائق كلمة الشيخ الدكتور حارث الضاري في الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة (مع المقاومة)، الذي انعقد في بيروت بتاريخ ١٥-١٧/١/٢٠١٠م.

وتختتم (حاضرة) عددها السادس بعرض مجمل نشاطات مركز الأمة للدراسات والتطوير.. التي كان من أبرزها إقامة ندوتين الأولى عن (إدارة أوباما والقضية العراقية) استضاف فيها المركز الأستاذ (مختار لماني) كبير باحثي مركز (CG) الكندي وسفير الجامعة العربية السابق في العراق،

والثانية كانت الندوة العلمية السنوية الثانية للمركز عن (واقع عراق ما بعد الاحتلال)، هذا فضلاً عن ورش العمل والمحاضرات والنشاطات الأخرى. وبعد.. فهذا ما قدمته (حضارة) في عددها هذا؛ ليصبّ في معين الوعي وثقافة الممانعة، متمنين التقاء جهدها المتواضع مع جهود أبناء ونخب الأمة الثقافية والفكرية التي نتمنى ونسعد بمشاركتهم في رقد (حضارة) بأعمالهم وإبداعاتهم وملاحظاتهم وتعقيباتهم؛ ليعم النفع وتنتشر الفائدة.

أبحاث ودراسات

قياس جودة نظام الحكم: أنموذج فاعلية الأداء الحكومي في العراق (١-٢)

د. وصال العزاوي^(١)

تمهيد: شهد موضوع إدارة الحكم (خاصة في بداية الثمانينيات من القرن المنصرم) طفرة كبيرة وتحولاً نوعياً في تناوله ودراسته والتنظير له، بسبب عده حجر الزاوية في الإصلاحات السياسية والاقتصادية خاصة عندما جعلته الأمم المتحدة، يتبعها البنك الدولي على سبيل الدعم في سلم أولوياتهما ومقياساً يقيسان به الأنظمة السياسية، ذلك لاشتماله (موضوع إدارة الحكم) على مقاييس تبين مدى تطور وارتفاع الخط البياني للتقيد بالإصلاحات السياسية والاقتصادية.

البحث المقدم يقدم مدخلاً فكرياً أولاً في المعايير الدولية المعتمدة في تحديد مستوى جودة الأداء الحكومي.. ووفقاً لهذه المعايير سيتم تحليل الجانب الميداني في قياس الأداء الحكومي في العراق، وبيان أسباب تدهور الأداء المؤسسي الحكومي وعلاقته بالفساد السياسي.. والبحث يعتمد في إثبات الفرضية التي تشير إلى أن الاحتلال الأميركي للعراق يمثل الأساس في ترسيخ الفساد الأكبر.. وسنعمد في إثبات ذلك الاستدلال والاستنباط منهجاً.

(١) مدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية.

١. إطار مفاهيمي ونظري.
٢. أنماط إدارة الحكم.
٣. الدراسة الميدانية: تقييم الأداء الحكومي في العراق.

(١)

إطار مفاهيمي ونظري

إدارة الحكم (كما نوهنا) هي من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في نهاية السبعينيات ونهاية الثمانينيات من القرن المنصرم التي شأنها شأن المفاهيم الخلاقية ظهر الخلط الكبير والالتباس الواضح بينها وبين العديد من المفاهيم المقاربة لها من حيث المعنى، وبقدر تعلق هذا الالتباس بموضوع البحث سنحاول تبينه وتبيين المفاهيم الملتبسة ودرء الخطأ الواضح بينها وشرح كل مفهوم على حدة ثم التطرق إلى مفهوم إدارة الحكم لذا سنتناول في هذا المبحث جملة مفاهيم هي:

أولاً: الحكم.

ثانياً: إدارة الحكم.

ثالثاً: مصطلحات ذات العلاقة.

رابعاً: الأداء الحكومي.

أولاً: مفهوم الحكم

يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م إلى تعريف الحكم على أنه "ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة بلد ما على

جميع المستويات".^(١) ويضيف التقرير "ويتكون الحكم من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون فيها حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة".^(٢)

أما البنك الدولي فيعرف الحكم بأنه "التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة من خلالها في بلد ما من أجل الصالح العام، وذلك يشمل عملية اختيار المسؤولين ومراقبتهم واستبدالهم، وقدرة الحكومة على إدارة مواردها بفعالية وعلى تنفيذ سياسات سديدة، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تنظم تفاعلهم الاقتصادي والاجتماعي".^(٣)

لكل ما تقدم يمكن استخلاص تعريف لمفهوم الحكم قد يوفق بين هذه الاتجاهات المذكورة آنفاً بالآتي (الحكم هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلد ما نيابة عن شعبه عبر مجموعة من المؤسسات والعمليات التي تمارس هذه السلطة من خلالها وتقوم على أسس مادية وقانونية وشرعية)، ويمكن في هذا المضممار أن نميز بين ثلاثة أنواع من الحكم عدها الباحثون هي الأبرز من بين الأنواع التي تنضوي تحت مفهوم الحكم وهي:^(٤)

١. الحكم السياسي: وهو عملية اتخاذ القرارات المتصلة بصياغة السياسة العامة.

(١) الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢م (خلق فرص لأجيال قادمة)، واشنطن، ٢٠٠٣م، ص ١٠١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠١.

(٣) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الحكم السليم: تحسين الإدارة المحلية في منطقة الأسكوا، نيويورك، ٢٠٠٣م، ص ١٣.

(٤) الأمم المتحدة ، الأسكوا، الحكم السليم، المصدر السابق، ص ١١.

٢. الحكم الاقتصادي: يشمل عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر في الأنشطة الاقتصادية للبلد وعلاقته بالاقتصادات الأخرى وهو بدوره له الأثر الكبير في مسائل الإنصاف والفقر ونوع المعيشة.
٣. الحكم الإداري: وهو نظام تنفيذ السياسات وإدارتها. وهذه الأنواع تتضوي تحت سلطة النظام السياسي في أية دولة إذا ما عرفنا إن الحكم هو ممارسة السلطة في البلاد.

ثانياً: مفهوم إدارة الحكم

إدارة الحكم هي من المؤشرات الحديثة التي ترصد المتغيرات السياسية وأثرها في المتغيرات الأخرى سواء الاقتصادية (التنمية، النمو والاستثمار... إلخ) أو الإدارية، إذ يقيس هذا المؤشر كل ما يتعلق بأداء الحكم وإدارته (وبالأخص أداء الحكومات)، ولم يتم الاتفاق حتى هذه اللحظة على تعريف جامع له؛ لذلك اعتراه بعض الغموض وتم الخلط بينه وبين الكثير من المفاهيم المقاربة له مثل الحكم الصالح، إلا إن ما يمكن تسجيله هنا هو إن أول من استخدم هذا المفهوم أو المؤشر هو بيت الحرية (freedom house) في واشنطن قبل أكثر من عقدين في تقاريره السنوية حول الحريات في العالم؛ إذ عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إدارة الحكم على أنها "ممارسة الصلاحيات السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون الدولة على كافة المستويات".^(١)

(١) التوجهات الاستراتيجية الجديدة في العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في عصر العولمة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في بيروت من ٢١-٢٣ شباط/٢٠٠٢م، معهد المدن العربية، بيروت، شباط/٢٠٠٢م، ص ٤.

كما هناك من يعرفها بأنها "وضع تصور حول النظام السياسي على وفق آلية للتنظيم أو التنسيق الفعال للنشاط الاجتماعي (لكل ميادينه)، الذي تساهم فيه مؤسسات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الجديدة والمنظمات التطوعية"، وهذا الرأي تتبناه التفسيرات اليسارية الغربية التي تؤكد على الإصلاح دون تغيير العالم.^(١)

كما تعرف إدارة الحكم على أنها "النواحي المؤسسية والقيم التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في بلد ما".^(٢)

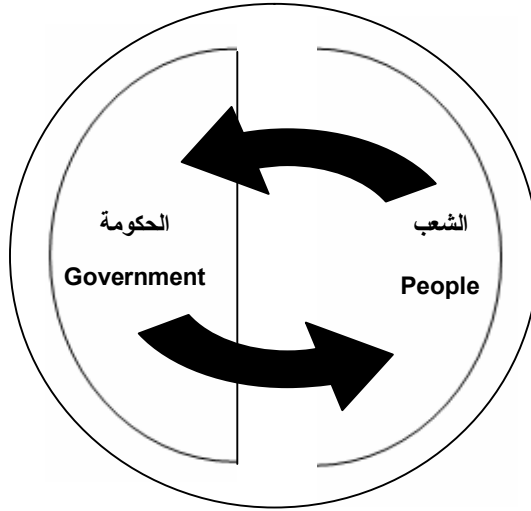
أما تعريف البنك الدولي الذي يرى إدارة الحكم على أنها "العمليات والإجراءات التي تدير ممارسة السلطة باسم الناخبين، إلى جانب اختيار ممارسي هذه السلطة واستبدالهم، وتنتم هذه العمليات في مجال إدارة الحكم بين جهتين فاعلتين هما الشعب والحكومة"^(٣)، ويمكن توضيح هذه العلاقة بالمخطط الآتي:

(١) خلدون حسن النقيب، مفهوم الحاكمية الطوباوية الجديدة، في الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر (ندوة)، سلسلة مكافحة الفقر (١٤)، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) بالتعاون مع مراكز دولية أخرى في القاهرة، واشنطن، ٢٠٠٢م، ص ٢٥.

(٢) علي توفيق الصادق وآخرون، الاقتصاد العربي بين الواقع والطموح، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٩٩، كانون الثاني/ ٢٠٠٤م، ص ٤٤.

(٣) البنك الدولي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تعزيز التضامنية والمساءلة)، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الطبعة العربية، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٢٢.

إدارة الحكم والجهات الفاعلة فيها



المصدر: البنك الدولي: إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تعزيز التضمينية والمساءلة)، الطبعة العربية، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٥٦.

وهذا التعريف سنتبناه في دراستنا هذه من بين التعريفات المتقدمة؛ لأنه أكثر توصيفاً لإدارة الحكم وممارسة للسلطة.

ثالثاً: مصطلحات ذات العلاقة بالبحث

أ. الجهاز السياسي (السلطة السياسية): وهي القوى والمؤسسات المخولة دستورياً والمفوضة من قبل الشعب (الانتخابات) بإدارة وتنفيذ برنامج سياسي محدد خلال مدة محددة (أعضاء البرلمان، رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس مجلس الوزراء ونوابه، والوزراء).

ب. الجهاز التنفيذي: هو الأداة الأساس لتحقيق أهداف السلطة السياسية في تنفيذ مهماتها (بالبرنامج السياسي) لتطوير وتنمية الدولة، وهذا الجهاز يتكون من وكيل الوزارة نزولاً إلى أصغر موظف في الوزارة، أي

هو الجهاز الوظيفي الذي ينفذ توجهات وتوجيهات السلطة السياسية، فهو جهاز مهني محترف.

ج. الفساد السياسي: إساءة استخدام السلطة العامة لأهداف غير مشروعة، وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية، كذلك خضوع الجهاز التنفيذي لشروط القوى السياسية الحاكمة وتحويله إلى جهاز لحماية وإدامة واستمرار القوى السياسية الحاكمة ودعمها.^(١)

د. الفساد الإداري: إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.

هـ. الفساد القانوني: سن القوانين أو تسخيرها بما يخدم أغراض السلطة السياسية، مثلاً التعيين خروجاً عن السياق والمسار الوظيفي وتكافؤ الفرص والجدارة والنزاهة، أو سن قوانين تتعارض والسياق الصحيح. و. الأداء الحكومي: أداء كافة الوزارات على شكل منظومة متكاملة بدءاً بالوكيل فنزولاً.

ز. جودة الأداء الحكومي: بمعنى مدى انطباق معايير قياس جودة الأداء الذي وضعه البنك الدولي، إذ كلما ابتعدت دولة ما عنها اقتربت من وصف الفساد وارتفاع المؤشر السلبي للدولة يرتفع معدل الفساد فيها، وخلافه صحيح، وهذه المعايير هي: العلنية والشفافية، والاستقرار السياسي، وفعالية الأداء الحكومي في تقديم الخدمات، والبنى التنظيمية، وسيادة القانون، وضبط الفساد.

(١) انظر بالتفصيل : د. سالم سليمان ود. خضر عباس عطوان، الفساد السياسي والأداء الإداري، شؤون سياسية، مجلة مركز الدراسات العراقي للدراسات الاستراتيجية، العدد الأول ٢٠١٠م، عمان، الأردن، ص ١١٧.

رابعاً: الأداء الحكومي^(١)

من المعلوم أن السياسيين لا ينتخبون لمواصفاتهم الشخصية وحسب، وإنما يجري بالدرجة الأساس انتخابهم على أساس البرنامج السياسي الذي يطرحه الحزب الذي ينتمون إليه، فالبرنامج السياسي هو ما يتعاقد عليه الناخبون والمنتخبون، لذلك فنجاحهم يتوقف على مدى الوفاء بتحقيق البرنامج السياسي الذي جرى الاتفاق عليه.

وتأسيساً يمكن القول بأن: الأداء الحكومي هو الإنجاز الذي تمّ من البرنامج السياسي عبر المدى الزمني، ويعتمد نجاح الحكومة وفاعلية أدائها وكفايته على ركنين أساسيين:

- التزام السياسيين بالبرنامج السياسي.
 - كفاية الجهاز الأدائي للحكومة وقدرته وجدارته ونزاهته (ملاك الوزارة، من الوكيل إلى أدنى وظيفة).
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأداء الحكومي يمكن تمييزه بـ:
- أداء سياسي، ويقصد به أداء الوزير منصباً سياسياً.
 - أداء مؤسسي، ويقصد به أداء منظومة الوزارة، وهي تبدأ بالوكيل كونه المسؤول عن أداء الجانب التنفيذي والمهني في الوزارة، وكونه المسؤول الأول عن أداء الوزارة في جانبها التخصصي.

وعليه يمكن القول بأن:

الأداء الحكومي: يقصد به الإنجاز الكلي لمنظومة الحكومة في إطار تفاعلها مع عناصر بيئتها المحلية والعالمية، كذلك فهو يتضمن:

- أداء الوزراء لمهامهم السياسية.

(١) نقلاً عن المصدر السابق، ص ١٢٣-١٢٤.

- أداء الوزارات المؤسسي في إطار السياسة العامة للحكومة.
 - أداء الحكومة كونها منظومة كلية في إطار البيئة المحلية والعالمية.
- إن هذا الإطار سيقود باتجاه الوصول إلى معايير تميز أداء الحكومة^(١) إجمالاً كما إنها توضح أداء كل وزارة، وكالاتي:
- أداء الوزير: ويقصد به الأنشطة السياسية التي يمارسها في وزارته لتحقيق الجزء المتصل بوزارته ضمن البرنامج السياسي الذي طرحه الحزب الذي ينتمي إليه، بمعنى الأعمال التي يمارسها للقيام بمسؤولياته التي يضطلع بتنفيذها في الوزارة وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي وضعت لها، والتي تسهم بدورها في تحقيق أهداف الوزارة.
 - أداء الوزارة: وتتضمن نشاطات الوزارة (الجانب الفني) المبذولة في تحقيق الأهداف وإنجاز المهمات التي من شأنها أن توصل إلى إنجاز أو تنفيذ البرنامج السياسي، وهنا لابد من الإشارة إلى أن دور الوزير يتوقف فقط عند الجانب السياسي، أما الجانب التنفيذي فإنه يتصل بالأداء المهني وهذا بالتالي خط أحمر يجب أن لا يتجاوزه الوزير، فتنفيذه يقع على عاتق الجهاز الفني (المهني) في الوزارة بمعنى، الأعمال التي تمارسها الوزارة للقيام بدورها الذي تضطلع بتنفيذه في الحكومة، وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي وضعت لها على ضوء برنامج الحكومة الذي انتخبت على أساسه وللحكم على أداء الحكومة لابد من قياس، وإن عملية القياس تستلزم تحديد معايير للقياس تتخذ

(١) وتشير الإدارة الحكومية، إلى ما يأتي: كل الآليات (بما في ذلك، على سبيل المثال: السياسات، والقواعد، والإجراءات، والنظم، والهياكل التنظيمية والعاملين...الخ) التي تمول من موازنة الدولة والمسؤولة عن إدارة وتوجيه شؤون الحكومة التنفيذية، وتعاملاتها مع المنفعين في الدولة، وفي المجتمع، وفي البيئة الخارجية، وكذلك إدارة وتنفيذ كافة الأنشطة الحكومية التي تتعامل مع إنفاذ القوانين واللوائح والقرارات الحكومية، وأيضاً الإدارة التي ترتبط بتقديم الخدمات العامة.

أساساً لتأشير مستويات الأداء الحكومي وإن عملية وضع وتحديد مؤشرات لقياس الأداء الحكومي ليست بالعملية السهلة، إذ لا بد من أن يسبقها وضع مجموعة من الأسس اللازمة لاختيار المؤشرات واختبار دقتها، ومن خلال هذه المؤشرات يمكن متابعة الأداء وتحديد انحرافات سيره في أثناء التنفيذ لمعالجتها؛ ولهذه العملية في إطار هذا الجهد ثقلها وكونها تعتمد على تقديم صورة لها ثلاثة مستويات في آن واحد: الأداء السياسي للحكومة، أداء التشكيلات الحكومية في مجالها الخدمي المهني، أداء تلك التشكيلات في جانبها الإداري.

إن هذا الأمر تكتنفه صعوبات جمّة، إذ ترجع صعوبة قياس أداء الوزراء والوزارات والحكومة إلى طبيعة الصعوبات التي تواجه العمل في مثل تلك المنظومات الحكومية، ونورد هنا أهم تلك المشكلات والصعوبات^(١)

أ- طبيعة الخدمات الحكومية: من المعلوم أن تعبير جودة الخدمة التي تتجزأها الأجهزة الحكومية (الوزراء/الوزارات/مؤسسات الدولة/الحكومة)، هو تعبير يصعب وصفه أو إخضاعه للقياس، وذلك انطلاقاً من عدم دقة نتائج التقويم والقياس الذي يعتمد على المعايير الوصفية، ونظراً إلى أن المنتج الذي تقدمه التشكيلات الحكومية هو منتج غير ملموس (خدمة)، فقياسه يعتمد على

(١) فالأداء المؤسسي هو محصلة لكل من الأداء الفردي وأداء الوحدات التنظيمية في إطار البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فأداء الفرد في المنظمة يقاس بمجموعة متنوعة من المقاييس يتم من خلالها تقييم أدائه وصولاً إلى التأكد من أن أنظمة العمل ووسائل التنفيذ في كل الإدارة تحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر من التكلفة، وفي أقل وقت وعلى مستوى مناسب من الجودة، ويقاس أداء كل الإدارة بمقاييس فعالية المنظمة، وتشمل كل من مقاييس الفعالية الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية والرقابية والبيئية، ونظراً إلى وجود عوامل خارجية كبرى تخرج عن نطاق الإدارة المنظمة تنعكس بالضرورة على أدائها، كان لا بد من الاهتمام بقياس الأداء المؤسسي الذي يبنى أساساً على قياس أداء الفرد والإدارة معاً، في ضوء تلك التأثيرات.

الوقوف على رأي ودرجة رضا المستفيد، وهذا يخضع لمؤشرات عدة، كما أنه لا يستقر على حال، وإنما يخضع لمزاج مجتمع الدراسة ومواقفهم يوم القياس، وبالتالي سوف يصعب تحديد درجة العلاقة بين التكلفة والعائد، وعلى الرغم من ذلك فمن الضروري إجراء مثل هذا القياس؛ لأنه من المتطلبات الأساسية لتقويم فعالية البرامج الحكومية، وهذا يسهل تنبيه الحكومة لتقويم البرامج المنفذة بهدف تعديلها أو الاستمرار فيها.

ب- تعدد الأهداف والأسبقيات وتعارضها: عادة ما توجد للمنظومات الحكومية (وزارة/ مؤسسة حكومية/ الحكومة) أهداف متعددة في الوقت الذي يوجد فيه هدف محدد لكل منظومة فرعية منها، وتلتقي جميعاً في إطار البرنامج السياسي الذي على أساسه انتخبت الحكومة، فضلاً عن أن تعدد الأهداف في تلك المنظومات الفرعية يضيف صعوبة إلى صعوبات قياس الأداء، وذلك بعدم إمكانية تحديد الوزن الذي يعطى لكل هدف من الأهداف المتعددة، في إطار البرنامج السياسي.

ج- غياب التحديد الدقيق لمهام المنظومات الحكومية: إن عدم وضوح مهمات كل وحدة يقود إلى خلق صعوبات جمّة قد تؤدي بدورها إلى صعوبة تحديد المسؤوليات وتشتمها، ونذكر منها:

- التداخل في اختصاصات المنظومات الحكومية.

- غياب التنظيم السليم للمنظومات الحكومية.

- عدم التحديد الدقيق لاختصاصاتها.

د- تعقيد الروتين في المنظومات الحكومية وتعدد الإجراءات وطولها نتيجة لغياب الهيكلية الموضوعية للوظائف والتعيين غير الملزم والعشوائي لشغلها وشيوع ظاهرة المؤسسية، أدى هذا إلى وجود:

- مستويات نوعية متدنية من العاملين.

- تباين في تخصصات العاملين والوظائف التي يشغلونها.
 - عدم توازن عدد الوظائف وحجم المهمات وعبء العمل.
 - انخفاض إنتاجية العمل.
 - هدر في الموارد بسبب زيادة بند الأجور في الموازنة.
- يتطلب التشدد في الرقابة وتنميط العمل، فضلاً عن شيوع الظاهرة المؤسسية في الوحدات التنظيمية وبناء الإمبراطوريات... ونتيجة طبيعية لغياب المعايير الكمية التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الأداء، نجد أن الأعمال الإدارية تهتم بتطبيق الإجراءات، في حين تركز أجهزة المساءلة في المحاسبة على الالتزام بمتابعة سير تلك الإجراءات، أما عمل الوزير فيكاد من غير المتفق على وجود معايير مستقرة لتقويم أدائه، في حين أن أعمال الحكومة تقوم على أساس استمرار القبول المجتمعي لبرنامج الحكومة، فضلاً عن الأشكال الظاهرة من خدمات واستقرار ورفاهية.
- هـ- الصعوبات المرتبطة بعنصر العمل: تتمثل الصعوبات والاختلالات المتعلقة بعنصر العمل في الآتي:

- في المجال الإداري

تبرز الصعوبات الآتية:

التضخم الوظيفي وسلبياته من: تشتت في المسؤولية الإدارية وضياعها، وتعدد الإجراءات وطولها وخلق (استحداث الدوائر والوظائف لأشخاص بمعنى استحداث الوظيفة والدائرة للأشخاص، لا على أساس النشاط ومدى الحاجة إليه وإنما لإيجاد موقع وظيفي لشخص معين) مستويات تنظيمية غير ضرورية، فضلاً عن تعدد حلقات الرقابة، بسبب كثرة الموظفين وانخفاض مستوياتهم، وانخفاض إنتاجية العمل وكثرة مشكلاته (قانون باركتسون) وشيوع الظاهرة المؤسسية.

ازدواجية أو تداخل الاختصاصات الوظيفية، فضلاً عن غياب الوظيفة، إذ ليست هناك هيكلية محددة على مستوى الوظيفة تحدد هويتها، وإنما هناك مجموعة من واجبات غير مترابطة يسندها المسؤول إلى الفرد، فليس هناك وظيفة محددة تسند إلى الفرد فلا يوجد من الوظيفة سوى اسمها وعنوانها، أما مهماتها فهي غير معروفة.

صعوبة تحديد ما يلزم من مواصفات للوظائف القيادية كوصف العمل ومواصفات الفرد، وذلك لعدم وجود معايير موضوعية لأداء العاملين القياديين لتستخدم مؤشرات إرشادية في تحديد اختيارهم، فضلاً عن ذلك تم استحداث وظائف بعنوانات لا توجد هناك حاجة محددة لاستحداثها.

- في المجال السياسي، فإن أدوار الوزير غالباً ما تواجه بمشكلات متعلقة بمدى نفوذه ودرجة تأثيره في التشكيلة الوزارية، والظرف السياسي العام، ونوع الخدمات التي تقدمها الوزارة التي يتولاها ودرجة تماسها المباشر مع حياة المواطنين وظروفهم المعاشية...

- في مجال العمل الحكومي، فإن أعمال الوزارة أو الحكومة أكثر انكشافاً أمام المواطن، نظراً لتعلقها بمسائل مثل: توزيع مفردات موازنة الدولة، وإدارة الموارد الحكومية، وتوفير أغذية سياسية للمحاسبة البرلمانية أو القضائية عن أي أعمال إساءة في الممتلكات العامة، ومراعاة المزاج المجتمعي العام، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأعمال ذاتها غير قابلة للقياس بقدر ما هي تعابير مرنة تخضع للاجتهاد في الغالب.

ومما ساعد على زيادة الصعوبة في كل ما تقدم، إن الأجهزة الرقابية في العراق بمختلف تصنيفاتها (القضائية، والبرلمانية، والإدارية) تعمل بإجراءات الرقابة وليس بالرقابة على الأهداف، فضلاً عن تدني المستويات النوعية للعاملين فيها.

- والاختيار العشوائي القائم على العلاقات الشخصية أو اتجاهات المسؤول نحو العاملين، وليس على أساس موضوعي يعتمد السيرة الذاتية (التاريخ الوظيفي) والتقويم الموضوعي للعاملين والإعلان عن الوظيفة وشروطها بالوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة ليتسنى لجميع المؤهلين التنافس عليها لاختيار الأفضل لصالح العمل والمؤسسة وليس لصالح الفرد.

و- الضغوط السياسية: عادة ما تمارس المنظومات الحكومية (بمختلف تسمياتها) اختصاصاتها في إطار من القرارات السياسية التي تسعى الحكومة من ورائها إلى تعظيم مكاسبها السياسية والاجتماعية، أي المردود السياسي والاجتماعي للحكومة الذي يصعب إخضاعه للقياس الكمي.

ز- القياس المضلل للأداء: في ظل غياب الشفافية نجد أن الحكومة تتبنى ازدواجية في القياس، فهناك قياس داخلي تدركه القوى المشكلة للحكومة من خلال توزيع موارد الموازنة العامة، وفسح المجال أمام الوزراء لإعادة ترتيب وزاراتهم بمختلف تشكيلاتها، وقياس خارجي تقدم الحكومة فيه صورة غير واقعية تجميلية لتضليل القياس الخارجي المتمثل بالمستفيدين من الخدمات التي تقدمها المنظومات الحكومية المختلفة.

كشفت ماضي الصفحات الأداء الحكومي وقدمت وصفاً له وكيفية قياسه وآليته و ما يعترض عملية القياس من صعوبات وعقبات وفي ذلك تمهيد لتحديد ماهية الفساد في الأداء الحكومي ومعرفته.

فما يتصل بفساد الأداء الحكومي فإن أداء الحكومة ينحرف عن ما عرضه البحث من خطوط رئيسية وإن يكون ذلك مقصوداً لا عفواً تتعمده الحكومة، وبذلك فهو يعني أعلى درجات الفساد في الأداء الحكومي وهو مرحلة تالية لتدني الأداء والتلكؤ فيه، ولا يمكن تصور تحققه من دون وجود

فساد إداري، يعيق إجراء تدقيق لعمليات الفساد في الأداء الحكومي، والأخير غالباً ما يكون محمياً بالفساد السياسي.

إن المعضلة التي تواجه الباحث هي أن الخط الفاصل غير حاسم أو غير واضح بين المناصب السياسية والمناصب المهنية -على أساس أن الوظيفة مهنة تحتاج إلى مستوى معين من المهارات والقدرات والمعارف والخبرات-، وتزداد المسألة إرباكاً كون بعضهم يعرف الإدارة بأنها عملية وضع وتنفيذ وتقييم وتعديل السياسات، وبالتالي فالتدخل أساساً هو موجود بين الوظائف الفنية والوظائف السياسية، لكن هل بإمكان هذا التدخل أن يحسن سير العملية الإدارية أم أنه أحد الأسباب في زيادة عملية التدهور، تدهور الأداء الحكومي؟.

(٢)

أبعاد إدارة الحكم

- يشتمل مفهوم إدارة الحكم على أبعاد ثلاثة وهي:
- أ. العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها.
 - ب. قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفاعلية.
 - ج. احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعل الاقتصادي والاجتماعي.
- وهذه الأبعاد التي يحتوي كل منها بدوره على متغيرين سنوضحها بما يأتي:

أ. البعد الأول:

يتكون البعد الأول من متغيرين، أولهما التمثيل والمساءلة (Voice and Accountability)، والثاني الاستقرار السياسي والعنف (Political Stability and Violence) وكلاهما مترابط بشكل كبير.^(١)

يتضمن المتغير الأول مجموعة من المؤشرات التي تقيس جوانب عدة ذات علاقة بالعملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية ومدى استقلالية وسائل الإعلام ودورها في مراقبة القائمين على السلطة، والتي تسعى بالتالي إلى قياس مدى قدرة المواطنين على اختيار حكوماتهم.^(٢)

بينما يعبر المتغير الثاني عن حالة الاستقرار السياسي سلباً أو إيجاباً، أي احتمالية وقوع العنف السياسي واهتزاز مكانة الحكومة ومدى تعرضها للتغيير بالقوة وليس عن طريق الإجراءات الدستورية، أو مدى قدرة الأفراد على تغيير الحكومة بشكل سلمي.^(٣)

بتعبير آخر يتم الاعتماد على مدى جودة إجراءات الحكومة في إقليم ما، لا اعتماداً فقط على مدى جودة السياسات، وإنما أيضاً على عمق قدرة الأفراد على اختيار وتغيير الحكومة، وكمثال تطبيقي على ما تقدم عند وضع هذين المؤشرين على أرض الواقع لقياس الأنظمة العربية نجد أن هذا البعد ككل يكشف عن مدى استبداد الأنظمة العربية وكبت الحريات المدنية وعدم استقرار هذه الأنظمة على مختلف أشكالها (مع وجود بعض التفاوت بينها في ممارسات محدودة تكون غالباً مقيدة) فنجد أن مؤشر بيت الحرية للعام ٢٠٠١م - ٢٠٠٢م، وكذلك الأعوام اللاحقة حتى ٢٠٠٥م - ٢٠٠٦م أعطى

(١) الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢م، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٣) علي توفيق الصادق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

الأنظمة العربية درجة تتراوح بين (٠،٧٠ -) و (٠،٧٣ -) من أصل (٢،٥) درجة للمؤشر ككل وهذه نسبة مخيفة للمتتبع.

ب. البعد الثاني:

يتكون هذا البعد أيضاً من متغيرين أولهما فاعلية الحكومة (Government Effectiveness) الذي يحتوي على مؤشرات تقيس نوعية الخدمة العامة ونوعية البيروقراطية وكفاءة الموظفين المدنيين واستقلال الإدارة المدنية عن الضغوط السياسية ومصادقية الحكومة في التزامها بالسياسات، وتستند كافة المؤشرات هنا إلى ما يلاحظه الناس أو يشعرون به، وباختصار فإن تركيز هذا المتغير ينصب على المدخلات المطلوبة لتكون الحكومة قادرة على إنتاج وتنفيذ سياسات جيدة.^(١)

أما المتغير الثاني فهو جودة العملية التنظيمية (Regulatory Quality) ويركز هذا المتغير على جملة أمور أهمها السياسات الحكومية نفسها، كما يتضمن هذا المتغير عدة مؤشرات مثل سياسات الأسعار في السوق وهيكل المنافسة، ومدى جودة إشراف كافٍ على النظام المصرفي ومدى التعقيدات الإدارية واللوائحية والبيروقراطية التي تحكم النشاط الاقتصادي والتي إذا زادت عن حدها أضرت بالأمور ذات الصلة بالتجارة الخارجية وتطوير مناخ الأعمال.^(٢)

وعندما نأتي بهذا المؤشر ونطبقه على الأنظمة العربية نجد أنها قد سجلت في هذين المتغيرين علامات سلبية، فعلى صعيد فاعلية الحكومة سجلت بصورة عامة درجة مقدارها (٠،٢٢-) عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١م وعلى

(١) الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢م، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

(٢) علي توفيق الصادق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

صعيد الجودة التنظيمية سجلت الأنظمة العربية (٢٣،٠ -) في عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١م، وهذا ما يعكس التدهور الملحوظ في إدارة الحكم في هذه الأنظمة.^(١)

ج. البعد الثالث:

يتكون هذا البعد من متغيرين أولهما سيادة القانون (Rule of Law) الذي يقصد به مدى الثقة الممنوحة لتلك القواعد من قبل المتعاملين التي تحكم نظم العمل والتعامل داخل المجتمع^(٢)، ويشمل مجموعة من المؤشرات مثل مدى توقع وقوع جرائم سواء أكان بالعنف أو بدون العنف، ومدى كفاءة وفاعلية النظم والنواحي القضائية الموجودة والمعمول بها، ومدى التزام تنفيذ التعاقدات، إن هذه المؤشرات في خلاصتها تعكس مدى نجاح المجتمع في خلق وتطوير بيئة مناسبة تتميز بالعدل وتتنبى قواعد تعمل على إرساء الحق.^(٣)

أما المتغير الثاني فهو السيطرة على الفساد (Control of Corruption) ويتراوح مدى الفساد هنا بين مقدار الدفع الإضافي للأموال لإتمام المعاملة إلى تأثير الفساد في البيئة الاقتصادية والاجتماعية وبالذات بيئة الأعمال.^(٤)

كذلك الفساد الكبير (Big Corruption) المتمثل بالفساد السياسي أو فساد الدولة، إن أهم مظاهر وجود الفساد تتمثل في عدم احترام كل من المُفسدِ

(١) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٢) أحمد باهض الحميدوي، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية الراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، ٢٠٠٥م، ص ٥٨.

(٣) علي توفيق الصادق وآخرون، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٤) أحمد باهض الحميدوي، المصدر السابق، ص ٥٨.

(Corrupter) الذي غالباً ما يكون القطاع الخاص والمُفسد (Corrupted) الذي غالباً ما يكون الدولة والقوانين التي تحكم التعامل بينهما.^(١)

فلو طبقنا موضوع احترام القوانين ومكافحة الفساد على الوضع الراهن للأنظمة العربية، نجد أن تقرير الفساد العالمي ٢٠٠٥م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وضع الدول العربية (كما هو شأنها في سالف الأعوام) في مراكز متأخرة في سلم الفساد (المكون من عشر درجات) وتراوحت بين (سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة الأكثر نزاهة وكانت في المركز الـ ٢٩) أما أدناها فكان (العراق في المركز ١٢٩ من مجموع ١٣٥ دولة)، وهذا يجسد مدى استفحال شأفة الفساد في الدول العربية وخاصة العراق.^(٢)

وقد وضعت منظمة الشفافية العالمية مؤشرات لقياس حالات الفساد في مختلف دول العالم، وحددت له درجات عشرة، ارتفاع هذه المؤشرات دلالة شفافية وانخفاضها دلالة فساد.

عليه يمكن تحديد الملاحظات الآتية على المقياس العالمي للنزاهة:

* المقياس العالمي للنزاهة ويتكون من (١٠) درجات أعلاها يمثل نزاهة تامة وأدناها يؤشر فساداً تاماً، وما بينهما تتدرج المستويات فكلما ابتعد المقياس من الرقم (١٠) انخفض مستوى النزاهة، وبالتالي انخفضت مؤشرات الشفافية وبدأ يقترب من مؤشرات الفساد، وصولاً إلى الفساد التام عند الرقم (٠).

(١) علي توفيق الصادق وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(٢) لمزيد من الاطلاع على تقرير الفساد العالمي ٢٠٠٥م يمكن زيارة الموقع الالكتروني لمنظمة الشفافية العالمية www.transparency.org

- * إن المعايير أعلاه موزعة على وفق أوزان محددة وبالترتيب المذكور أعلاه وبالتالي لا يمكن أن يكون المنحني الذي يمكن رسمه من معادلات تلك المؤشرات إلا واحداً من الآتي:
- أ- دالة متزايدة مثلاً: فساد قليل، شفافية عالية.
- ب- دالة متناقصة مثلاً: فساد كثير، شفافية متدنية جداً.
- ج- لا يوجد خط مستقيم.
- ولعل المخطط الآتي يقدم توضيحاً لاتجاهات هذه المعايير:

معايير جودة الأداء الحكومي		أداء حكومي فاعل/ نزاهة									
	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
العلنية والشفافية											
الاستقرار السياسي											
فاعلية الحكومة	دالة متناقصة										
كفاية المنظومات والمؤسسات في بناء الدولة											دالة متزايدة
سيادة القانون											
ضبط الفساد											

أداء حكومي فاسد/ فساد

ومما يتوجب التنبيه إليه أن قياس الفساد إحصائياً ليس بالأمر الهين طالما أن المشتركين فيه ليسوا متعاونين في هذا الصدد، وتقدم المنظمة العالمية للشفافية ثلاثة معايير تقوم بتحديثها سنوياً لقياس الفساد وهي:

- مؤشر إدراك الفساد (القائم على آراء الخبراء حول أحوال البلدان الفاسدة).

- والبارومتر العالمي للفساد (القائم على استطلاعات مواقف الرأي العام وخبرتهم مع الفساد).

- واستطلاع دافعي الرشى الذي يبحث في استعداد الشركات الأجنبية لدفع الرشى.

وعليه:

أ. فكلما ابتعد أداء الدولة عن معدلات الجودة اقترب من معدلات أعلى من الفساد، وكلما زادت معدلات أو مستويات الفساد كانت معدلات أو مستويات التدني في المعايير الثانوية المشكلة للمقياس عالية نسبياً، وعالمياً دفعت تداعيات ظاهرة الفساد بمنظمة الشفافية العالمية إلى وضع مؤشرات لقياس حالات الفساد في مختلف الدول، ووضع له (١٠ درجات) الارتفاع دليل الشفافية والانخفاض دليل للفساد (١٠ درجات شفافية تامة، ٠ فساد تام).

ب. إذا ما تذكرنا أن زيادة معدلات ومستويات الفساد الإداري ينعكس على نحو واضح في:

- سرقة المال العام وبالتالي عدم تحقق النسبة الطبيعية للإنفاق الحكومي على القطاعات الخدمية (حجم الإنفاق الفعلي تكون نسبته دائماً أقل من ١٠٠% من حجم التخصيص الرسمي في الميزانية الذي اعتمد وفقاً لمعطيات الحاجة الفعلية).

- رفع كلف الخدمات والسلع التي يحصل عليها المواطن من الدولة، وبالتالي يؤثر في نظره للدولة بوصفها صاحبة سلطة شرعية.

- إعلاء شأن الموظف غير الكفاء وغير الجدير وغير النزيه، وتداعيات ذلك تكون في الأثر النفسي السلبي على سلوكيات الموظف الجدير والكفاء والنزيه، وكون نقيضه غير قادر على إدارة الشأن العام.

وإن من شأن هذه القضايا أن تجعل الأداء الحكومي واقعاً بين التلكؤ والتدني في مستوياته، وأحياناً الفساد إن كانت المسألة فيها تقصد واضح في إشاعتها أو في عدم علاجها.

وبذلك يكون البحث قد هياً مقدمات منطقية تعينه في تحليله واستدلالاته واستنتاجاته، لواقع الأداء الحكومي.^(١)

(٣)

مؤشرات إدارة الحكم

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مؤشرات إدارة الحكم بما يأتي:^(٢)

١. المشاركة في اتخاذ ومتابعة تطبيق القرارات.

(١) انظر بالتفصيل: د. أزهار الكبسي. أموال العراق إلى أين؟، شؤون عراقية، مجلة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، العدد الأول، ٢٠١٠م، عمان الأردن، ص ١٥٠.

يمكن الرجوع في كيفية قياس الفساد والشفافية والنزاهة من قبل منظمة الشفافية العالمية إلى موقع المنظمة، <http://siteresources.worldbank.org>

أيضاً الدراسة المعلنه: Annual Integrity Report Fiscal Year 2007. Institutional Integrity. http://siteresources.worldbank.org/INTDOII/Resources/588889-1201539078620/0000172463ARar_Main_HighRes.pdf

(٢) التوجهات الاستراتيجية الجديدة في العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في عصر العولمة. مصدر سبق ذكره، ص ٥.

٢. سيادة القانون.
 ٣. الشفافية.
 ٤. سرعة تقديم الخدمة (أي تقديم الخدمة في الوقت المحدد وضمن إجراءات بسيطة).
 ٥. المساءلة الإدارية.
- أما البنك الدولي فيحدد مؤشرات تقترب في البعض منها من المؤشرات السابقة وهي:^(١)
١. المساءلة العامة: مدى اطلاع المواطنين على المعلومات ومساءلتهم للقيادة.
 ٢. نوعية الإدارة: ويضم حكم القانون وحماية حقوق الملكية وفعالية البيروقراطيين ونوعية الأنظمة ومحاربة الفساد..
 ٣. المشاركة السياسية.
 ٤. الشفافية.
 ٥. الحرية والتمكين: بمعنى تمكين الفرد الاعتيادي من أن ينال الخدمات، وأن يمارس حقه دون تقييد.
- نلاحظ كما ذكرنا تطابقاً في بعض المؤشرات واختلافها في البعض الآخر، وسنفصل فيما يأتي بعض المؤشرات التي فيها نوع من الإبهام والتي قد تأخذ أكثر من رأي؛ ولأن البعض الآخر فيه من الوضوح ما يمكن أن يفهم دون أي تبیین أو تفصيل.
- مؤشرات إدارة الحكم كما أسلفنا لم يتم الاتفاق عليها حتى الآن، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي نالت الإجماع في مسألة توفرها، وعلى الرغم

(١) البنك الدولي. إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مصدر سبق ذكره، ص ٢٢ - ٢٤.

مما يحيطها من بعض الغموض وجدنا من الضروري تفصيلها في بحثنا؛ لكي تصبح أكثر وضوحاً ودلالة وهي:

١. الشفافية (Transparency)

مصطلح يدل على الوضوح في التعامل بين جهتين بينهما علاقة، وقد تكون هاتان الجهتان في إدارة حكم الشعب والدولة؛ ولكي نفهم الشفافية بشكل أكبر سنفصلها بالآتي:

الشفافية في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي (شفف، شف) ومعناها "رقّ حتى يُرى ما تحته".^(١)

وفي اللغة الإنكليزية (Transparency) "كل ما يمكن استيعابه وفهمه بسهولة أو ما يتيسر استيضاحه واكتشافه ببسر".^(٢)

وقد عرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الشفافية بأنها "تعني اتخاذ القرارات على وفق الأنظمة واللوائح مع توافر المعلومات عن هذه اللوائح والأنظمة وإتاحة الوصول إليها لأية جهة تعنيها".^(٣)

أما التعريف الذي تبناه البنك الدولي فهو "حق المواطنين في المعرفة التي تستلزم نشر المعلومات حول ما يجب أن تقوم به وما قامت به فعلاً الحكومة ومؤسساتها الرسمية وتحديد المسؤوليات".

(١) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٢.

(٢) منير البعلبكي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨٥.

(٣) التوجهات الاستراتيجية الجديدة في العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في عصر العولمة، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

وتقوم الشفافية على تعميم المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنين وكذلك الخدمات التي يستحقونها وسبل الحصول على تلك الحقوق التي هي من حقهم.^(١)

ويتناول (فيتوتانزي) الشفافية من زاوية فصل السلطات التي تعني "التميز بوضوح بين القطاع الحكومي وباقي القطاعات، وبموجبها تحدد الأدوار السياسية والإدارية داخل الحكومة، وأن يتم بوضوح على وفق آلية يُطلع عليها ويحدد توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة، وكذلك توزيعها بين كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية".^(٢)

أما تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م فهو "التدفق الحر للمعلومات التي تقوم على انفتاح المؤسسات والعمليات المجتمعة للمهتمين بها، وأن تتاح المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها بصورة جيدة".^(٣) وخلاصة القول إن الشفافية تعني (التوصل الكامل للمعلومات دون أي قيد أو شرط)، فالشعب يحتاج إلى معرفة آلية عمل الحكومة؛ لكي يُسائلها وعلى الحكومات أن تمنحه حق الوصول إلى تلك المعلومات.

٢. التضمينية (Modulation)

تعد التضمينية من المصطلحات الحديثة التي استخدمت في الآونة الأخيرة كمؤشر رئيس على نوعية إدارة الحكم التي تؤكد المساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، وكذلك في أحقية المشاركة في عملية صنع

(١) البنك الدولي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٢) نقلاً عن عماد صلاح الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة) إسماعيل الشطي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالقاهرة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٤م، ص ١٤١.

(٣) الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢م، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

القرار من خلال الآليات الديمقراطية المتبعة في جميع البلدان الديمقراطية، مثل حرية التعبير والمشاركة وانتخاب ممثليهم للمشاركة في عملية صنع القرار.

تعرف التضمينية أنها "إمكانية مشاركة كل فرد له مصلحة في إدارة الحكم على قدم المساواة مع جميع الأفراد في دولة ما".^(١) وسنتناول فيما يأتي بعض أبرز التعريفات التي اهتمت بموضوع التضمينية.

التضمينية في اللغة العربية متأنية من الفعل الثلاثي (ضَمَنَ)، وهو ضمان الشيء، وكفل به فهو ضامن^(٢) ومنه اشتقت كلمة التضمينية. أما تعريف البنك الدولي للتضمينية فهو "تساوي المواطنين بحقوقهم أمام القانون وأن تتسنى لهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق ومشاركة المواطنين في إدارة الحكم".^(٣)

بمعنى أدق فإن التضمينية على وفق هذا المفهوم تنص على أن كل مواطن يمتلك الحق بممارسة حقوقه في إدارة الحكم في بلده عن طريق الآليات الديمقراطية المعروفة، وبفرص متساوية مع بقية المواطنين الآخرين، وعدم استيعاب أي طبقة أو فئة أو طائفة أو عرق، وكذلك عدم التمييز بين المواطنين.

(١) البنك الدولي، العمل النمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٧.

(٢) محمد بن أبي بكر الرازي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٤.

(٣) البنك الدولي، الإدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

أما تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للتضمينية فهو "النظرة الشاملة لمصالح المجتمع بكافة طبقاته وفئاته ومناطقه ضمن رؤية استراتيجية واضحة لاحتياجات الحاضر والمستقبل وضمان مشاركة ديمقراطية لكل فئات المجتمع".^(١)

وكنتيجة لما تقدم يمكن استخلاص عاملين مهمين في التضمينية:
 أ. ضمان المشاركة المتساوية، بمعنى أن المشاركة يجب أن تكون على قدم المساواة بين أبناء الشعب والمساواة بين أجناسه، وكذلك عدم قصر المشاركة على فئة (أو جنس كالرجال مثلاً دون النساء) دون أخرى.
 ب. المعاملة المتساوية، بمعنى أن الحكومة والنظام السياسي يمنح للجميع حقوقاً متساوية وتقديم الخدمات للجميع دون أي تمييز، وعدم استبعاد أقلية أو طائفة أو حتى إقليم دون الأقاليم الأخرى.
 فالتضمينية تعني المساواة في التعامل والاحترام المتبادل وعدم التهميش.

٣. المساءلة (Accountability)

تعد المساءلة من المعايير المهمة لقياس أداء الحكومة لما له من أهمية كبيرة، ذلك لأنه يوفر الرادع بوجه أي تجاوز على السلطة الممنوحة أو المساعدة لاستخدامها، أي أنها -المساءلة- ضابط الإيقاع للأداء الحكومي من جهة، وفعل تقييمي لنجاعة أداء المؤسسات الحكومية من جهة أخرى، وتتم المحاسبة والمساءلة من قبل جهات حكومية مخولة قد تكون البرلمان أو مؤسسات أوجدتها الحكومة نفسها للمراقبة والمساءلة.

(١) التوجهات الاستراتيجية الجديدة في العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في عصر العولمة، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

وتعرف المساءلة بأنها "خضوع متخذي القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمحاسبة والمراقبة من قبل الشعب أو من المؤسسات المعنية، وتختلف طبيعة المساءلة بحسب المؤسسة وحسب إذا ما كان القرار داخلياً أو خارجياً".^(١)

وكذلك يمكن تعريف المساءلة على المستوى الحكومي على أنها "امتلاك الشعب الحق في مساءلة ومراقبة حكومته على كيفية استعمالها لسلطة الدولة وموارد شعبها، وتحتاج المساءلة إلى الشفافية والتوصل الكامل إلى المعلومات عن عمل الحكومة، وكذلك تحتاج إلى التنافسية أي التمكن من الاختيار بين أكثر من هيئة أو كيان سياسي أو اقتصادي على أساس حسن الأداء والتصرف".^(٢)

كما تعني المساءلة المراجعة والمعالجة حين تخرق أفعال الحكومة والحقوق الأساسية لأي فرد وخصوصاً المتعلقة بالتضمينية.^(٣)

وقد تناولت العديد من الدراسات المساءلة بالشرح والتفصيل واختلفت الدراسات بشأن أنواعها الرئيسية إلا أن أهم نوعين هما:^(٤)

أ. المساءلة الداخلية Inside Accountability.

ب. المساءلة الخارجية Outside Accountability.

(١) الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢م، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

(٢) البنك الدولي، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

(٣) التوجهات الاستراتيجية الجديدة في العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في عصر العولمة، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٤) البنك الدولي، مصدر سابق، ص ٨٠.

أ. المساءلة الداخلية

تتمثل المساءلة الداخلية بالسلطة القضائية أو رقابة البرلمان على السلطة التنفيذية (الرئيس أو الحكومة)، أو قد تكون أعمال المراقبة والتدقيق داخل الحكومات من قبل الوزراء وكبار المسؤولين والبيروقراطيين، كما يمكن أن تتم من خلال بعض الهيئات والمؤسسات التي تعنى بالمساءلة وأجهزة الرقابة الداخلية، فضلاً عن أن المساءلة الداخلية تتم عبر التدابير المؤسسية من خلال تحفيز الوكالات الحكومية بالشكل المناسب على تقديم الخدمات بشكل فعال.^(١)

إن هذه الإجراءات يمكن تطبيقها من خلال توفير التنافسية والشفافية أمام هذه الهيئات مع بقية الهيئات غير الحكومية.

ب. المساءلة الخارجية

تتم المساءلة الخارجية بوساطة الشعب أما للسياسيين عبر الانتخابات أو النقاش العام أو للوكالات الإدارية الخدماتية عبر آلية نقل المعلومات الاسترجاعية (وتعرف أيضاً بالتغذية العكسية)، وتتضمن العملية الانتخابية آلية للمساءلة عبر اختيار ممثلين للشعب مهمتهم مساءلة الحكومة عن أفعالها وأن تتم هذه العملية في جو من الشفافية، كما أن لوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني دوراً في مساءلة الحكومة والشعب ويسهرون المعلومات إلى الشعب أولاً بأول.^(٢)

إن هذا المؤشر ككل (المساءلة بصورة عامة) يعد العصب الأساس لأي إجراء حكومي في أي نظام كان لأنه (كما ذكرنا) يؤمن الرادع الفاعل

(١) المصدر نفسه، ص ٨١ - ٩٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٥ - ١٠١.

لأي إجراء غير قانوني أو غير شرعي وغير صحيح لضمان المسير في عملية التنمية السياسية أو الاقتصادية.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن أن نفهم أن إدارة الحكم ما هي إلا ممارسة للسلطة نيابة عن مجموعة من الناخبين تستند إلى مجموعة من المؤشرات يتوزع تأثيرها في توفير الأرضية المناسبة؛ لكي تطبق المعايير الصحيحة والموضوعية لإدارة حكم جيدة، وغيابها أو غياب البعض من المؤشرات يعني أن هذه الإدارة غير جيدة، وهذا ما سنفصله في المبحث اللاحق حول توفر المعايير من عدم توفرها وما ستؤول إليه إدارة الحكم في حالة غيابها، فإذا ما توفرت بصورة كاملة أطلق عليها إدارة الحكم الجيدة (الحكم الصالح)، وغيابها يعني غياب إدارة الحكم الجيدة (الحكم غير الصالح).

(٤)

الاحتلال والحرب في العراق

قامت الولايات المتحدة الأميركية باحتلال العراق خارقة بذلك كل المواثيق الدولية وأعراف ومبادئ القانون الدولي، وكان هذا العمل فردياً من خلال تحالف خارج نطاق الشرعية الدولية والأمم المتحدة ومجلس الأمن، فبدأ الهجوم بصورة فعلية في ٢٠ آذار ٢٠٠٣م ليتم الإعلان عن إسقاط النظام السياسي واحتلال العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣م.

وتأسيساً على ذلك استصدرت الولايات المتحدة قراراً من الأمم المتحدة برقم ١٤٨٣ في ٢٢ آيار ٢٠٠٣م من مجلس الأمن لتضفي الشرعية الدولية بإطارها الشكلي باحتلال الولايات المتحدة للعراق، وبذلك حكمت الولايات المتحدة العراق بشكل مباشر عبر حاكمها العسكري (جي كارنر)

ولتؤول السلطة بعد ذلك إلى السلطة المدنية للائتلاف برئاسة السفير الأميركي (بول بريمر)، واستمر الحال حتى ٢٨ حزيران ٢٠٠٤م؛ لتصبح الإدارة شكلية وليست فعلية بعد ذلك عبر الحكومات العراقية المتعاقبة حتى الآن.

إن قوات الاحتلال الأمريكية هي السبب الرئيسي لمصائب العراق الجارية، كما أدى نزاع القادة السياسي والطائفي إلى الكثير من الأضرار الجسيمة بالعراق ومستقبله....، وتبقى قوات الاحتلال تتحمل المسؤولية الكاملة عن كل ما جرى ويجري في العراق، وهم المسؤولون عن الادعاءات الكاذبة والوعود التي قدموها، والحرب اللاشرعية التي أشعلوها والدمار الشامل الذي سببوه، وهم أيضاً مسؤولون عن الفوضى وظروف العنف التي فجروها، والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبوها للقانون الدولي، كما أن مجلس الأمن مسؤول عن التفويض الذي منحه للتحالف العسكري وهو شريك في حصول هذه المأساة.

ولكي تكون دراستنا مبنية على أسس علمية وموضوعية وليتسنى لنا إجراء المسح الميداني تقييماً وقياساً للأداء الحكومي في العراق خلال الفترة من (٢٠٠٤م ولغاية-٢٠١٠م نهاية حكومة المالكي).. لابد من تقديم خلاصة تنفيذية لما أحدثه الاحتلال في العراق على أساس أن الاحتلال هو الحقيقة العسكرية والسياسية المركزية في العراق.

مسؤولية وأفعال الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق:^(١)

١. تدمير الدولة العراقية وانهيار النظام العام: في الأيام الأولى للاحتلال سرّح التحالف قوات الشرطة والجيش العراقيين تاركاً المدن العراقية عرضة للنهب والحرائق المتعمدة بينما وقفت قواته تشاهد ذلك دون تدخل،

(١) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر بالتفصيل: جيمس بول وسيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق، تقرير للمنظمات غير الحكومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م.

وقد هوجمت (١٧) وزارة باستثناء وزارة النفط التي كانت تحت حماية الأميركان، ثم أقدم التحالف على سن وتطبيق قانون (اجتثاث البعث) أدى إلى التخلص من (٣٠٠٠٠) عضو في الحزب الحاكم القديم من وظائفهم الحكومية من دون بذل أي جهد لاستثناء الأبرياء من القانون فأخرج ذلك العديد من أفضل الكفاءات العراقية من خدمة الحكومة ووجه بذلك ضربة قاصمة إلى ما تبقى من جهاز الدولة القديم.

وقد أجاز الحاكم العسكري بول بريمر لنفسه إصدار القوانين والقرارات وممارسة السلطة المطلقة على العراق، وكان أبرز أسلحته هو الاجتثاث، اجتثاث العراق وطناً وهوية وشعباً ودولة..، وأشاد بناء كارتونياً لشكل الدولة الجديد مبنياً على أساس الطائفية الدينية والعرقية التي استخدمت كغطاء للفساد الذي زرعه المراسيم البرايمرية والتي بلغت مائة مرسوم شامل.. وأخيراً عبث قوات الاحتلال بقوانين العراق والتي هي في أغلبها قوانين متراكمة لتشريع عمره على الأقل بصيغته الوضعية ثمانون عاماً، ناهيك عن قرون من التشريع الديني المتوارث بشتى الأشكال، وأول نقطة في هذا الباب هو قانون إدارة الدولة الانتقالي غير القانوني؛ لأن تشريعه جاء من سلطة الاحتلال لم يتفق عليه العراقيون ولم يؤخذ رأيهم فيه.. واستحدث هذا القانون سابقات خطيرة أهمها (إلغاء قاعدة كون الإسلام مصدراً للتشريع، وإنهاء الهوية العربية للعراق وخلق نظام الطوائف مبني على أسس مهلهلة لا تمت لواقع التداخل العرقي أو الطائفي في العراق بصلة... ونص على تقسيم العراق إلى فيدراليات... وتكريس الاحتلال).

دوافع تدمير المؤسسات العراقية

يذهب الكثير من الباحثين والخبراء مستغرباً عن سبب تدمير مؤسسات الدولة العراقية، ومساعدة الجيش الأمريكي في نهب البنى التحتية للدولة ونقلها إلى إيران والأحزاب الكردية شمال العراق ويعتقد أنها جاءت وفق دوافع معينة أبرزها:

* أحقاد سياسية دينية وطائفية راديكالية متشددة متعلقة بأساطير وخرافات يتاجر بها سياسياً.

* تكتيك عسكري حربي لإشاعة الفوضى ونخر المفاهيم الوطنية ليسهل دخول القوات المحتلة دون قتال إلى المدن العراقية.

* تصفير مؤسسات الدولة وإعادة تشكيلها وفق رغبات الشركات القابضة لتسويق بضائعها الكاسدة والمنتھية الصلاحية وبشكل انسيابي ليكون العراق سوقاً مفتوحاً.

* خصخصة المؤسسات العراقية وفق منظور الخصخصة الأمريكي مع عدم تجانس البيئة.

* تحقيق موطئ قدم للورش المخابراتية التي ساهمت بغزو العراق في ظل الفوضى الشاملة.

* استهداف وتصفير لمحارك القدرة العسكرية العراقية وبمطالب إقليمية.

٢. تدمير التراث الثقافي: حيث شملت الخسائر ما يلي (حرائق في المكتبة الوطنية، سرقة أكثر من (١٠٠٠) مخطوطة وإحراق ما يزيد على (٥٠٠) - عمليات نهب وسرقة لمكتبات الجامعات والبلديات - خسائر في المتاحف والأضرار بالمباني التاريخية - نهب المواقع الأثرية، وتدمير

السجلات الأثرية بقصد اجتثاث التاريخ العراقي - تدمير أجمل المباني التاريخية والأحياء القديمة).

٣. الأسلحة العشوائية والممنوعة دولياً: استخدمت قوات الاحتلال أسلحة عشوائية مؤذية جداً تقيدها الاتفاقيات الدولية وهي محرمة دولياً وإنسانياً مثل (الأجهزة الحارقة أم كي ٧٧ وهي نوع من سلاح النابالم، والذخيرة الفوسفورية البيضاء، والفوسفور الأبيض، اليورانيوم المنضب، والقنابل العنقودية)، وتعد هذه الأسلحة للإنسانية ومحرمة دولياً.

٤. الاعتقال غير المشروع وسجون الاحتلال: بلغت السجون بالعشرات في أنحاء العراق (أبرزها سجن أبو غريب، معسكر بوكا، معسكر فورت سوسة، معسكر كروبر، معسكر الشعبية، معسكر ناما، معسكر دياموندباك بالموصل) فضلاً عن مراكز الاستجواب السرية مثل مركز القوات المتعدد الجنسيات وغيره من المواقع والسجون، وتم اعتقال عشرات الآلاف من العراقيين تعسفاً ودون قانون.

٥. منظومات التعذيب: إن فضائح سجن أبو غريب باتت معروفة في أنحاء العالم، وممارسة التعذيب والاعتداء التي مارسها الاحتلال الأميركي بحق العراقيين مخزية وفاضة ولإنسانية ووحشية وامتهان قاصد للدين والوطن والكرامة (الضرب، الخنق، الشنق، التعرية الإجبارية، التهديد بالكلاب، الحرمان من النوم، الإغراق، الأصوات العالية، الصدمات الكهربائية، التهديد بالقتل، الأسلاك المعدنية، الضرب بالهراوات، تقليص الطعام والشراب، والحرق، واستخدام الآلات الحادة، التحرش الجنسي، التعليق من الذراعين، تغطية الرأس).

٦. الهجوم على المدن: شنت قوات الاحتلال الهجمات العسكرية الشرسة على عدد من المدن العراقية باعتبارها (محصنة ومستعصية)، وكانت

هجمات شديدة العدوانية، واستخدم فيها القصف الجوي والبري، وتلاها بطش مسلح جماعي وهجروا مئات الآلاف من العوائل والناس وسببوا إصابات كبرى للمدنيين ودمروا معظم أحياء المدن ولنستذكر بعض الأمثلة (الفلوجة، النجف، تلعفر، سامراء، القائم، حديثة، الرمادي، بعقوبة) فضلاً عن ممارسات أخرى أبرزها: إغلاق المدن وفرض حظر تجوال مكثف، الإخلاء الإجباري للسكان وقطع الماء والغذاء والكهرباء، اعتقال الصحفيين ومنع التغطية الإعلامية، الغارات المفاجئة على المدن والقنصاة والتفتيش العنيف، مدهمة المرافق الطبية ومنع المساعدات الإنسانية، وضع الحواجز ونقاط التفتيش، تفتيش المنازل والاعتداء على الحرمات)، وتميزت هذه الحقبة بمجموعة من الخصائص يمكن أن نوردتها بالآتي:

١. عدم جدية سلطات الاحتلال في حماية البنى التحتية العراقية (إلا التي تعود بالفائدة عليها أو دخلت العراق من أجلها أصلاً مثل وزارة النفط) بل تركتها عرضة للسلب والنهب، وكان لها دور المتفرج (لا بل المحرض) على نهبها وتدميرها، فالمباني والمرافق دمرت والاتصالات والكهرباء والطرق والجسور وأبراج الكهرباء وأعمدتها والوزارات والمعسكرات والمباني والأجهزة والآليات تركت تنهب وتدمر على نحو مبرمج لا يفهم الهدف منه، ومنذ بداية الاحتلال لم يكن المحافظون الجدد (الإدارة الأمريكية وكرنر وبريمر) الذين يديرون شؤون العراق قد أظهروا شيئاً سوى اللامبالاة تجاه الشركات العراقية المملوكة للدولة، وتماشياً مع المرح الكارثي (للسنة صفر)^(١) التي قالوا بها، فإنه عندما هبط النهابون على المصانع أثناء الحرب ونهايتها لم تحرك القوات الأمريكية ساكناً.

(١) السنة صفر: تسمية لإستراتيجية اقتصادية مفادها بأنه يجب أن يصف العراق ويبدأ من الصفر أي اللاتشيء.

٢. طبع الأسلوب باتخاذ القرارات في ما يتعلق بالإدارة الأمريكية السرعة والاستعجال وقلة الدراسة خاصة بما يعني الدراسات المصيرية فأثرت هذه القرارات في سير الأمور بالبلد وخاصة الملف الأمني منها، إذ كما يقول بول بريمر "تم إصدار البيان رقم ٢ في ٢٣ آيار ٢٠٠٣م عن سلطة الائتلاف المؤقتة تحت عنوان (حل الكيانات) إذ تم بموجبه حل وزارة الدفاع وكل الوزارات ذات الصلة بالأمن الوطني، وكل تشكيلات الجيش والتشكيلات العسكرية الأخرى، وأنهيت بموجب هذا الأمر خدمة كل أعضاء الجيش العراقي السابق، واعتمدت سلطة الائتلاف المؤقتة في قرارها هذا على أولويات السياسة الأمريكية في العراق ومشورة أشخاص ليس لديهم دراية بمقومات ومرتكزات أمن وطني لبلد يتداخل أمنه مع ست دول غير متجانسة في منطقة تعج بمشكلات إقليمية متعددة، مع عدم الوعي بأهمية الجيش في تنفيذ دوره الأمني في حماية البلد وظلت الأفكار محصورة في كيفية الانتقام والثأر من النظام السابق ورموزه ومؤسساته القمعية، بينما لم تضع قوات الاحتلال البديل المناسب لحماية الحدود والأمن الداخلي؛ لا بل إنها تباطأت حتى في التفكير في هذه المعضلة ولذلك لا يزال الأبرياء من الشعب العراقي يدفعون ثمن هذا الخطأ الفادح حتى هذه اللحظة، وقد اعترف الجنرال (جي كارنر) الحاكم العسكري للاحتلال بهذا الأمر ووصفه "إن قرار حل الجيش كان خطأ كبيراً فاقم الوضع الأمني السيء أصلاً في العراق".

أما الجانب الاقتصادي فكان له مضمار آخر من الآثار فالدعوة إلى الخصخصة التي دعا لها البيت الأبيض عبر (بول بريمر) تماشياً مع الاعتقاد الخاص به والذي مؤداه بأن الشركات الخاصة هي أكثر مناسبة من الحكومات لكل مهمة تقريباً؛ لذلك صدرت الأوامر بخصخصة الاقتصاد العراقي الذي كانت تسيطر عليه الدولة دون تخطيط مسبق، وبدأ بريمر بعلاج الصدمة

الخاص به بالاقتصاد العراقي دافعاً باتجاه تغييرات أكثر ضراوة من كل ما تمكن صندوق النقد الدولي من إحداثه خلال ثلاثة عقود في أمريكا اللاتينية هذا من جهة^(١)، ومن جهة أخرى فقد شرعت سلطة الائتلاف المؤقتة قانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٣م والمتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر وآلياته، وقد شرع (شأنه شأن بقية القوانين) على عجلة ليخدم مصالح المستثمرين الأجانب وشركات متعددة الجنسيات خاصة وأن القانون من ضمن ما تضمنه من سلبات كثيرة أنه أجاز للمستثمر الأجنبي الاستثمار بنسبة مطلقة أي ١٠٠% من المشروع الاقتصادي دون أن ينص على أي نسبة للمشاركة الوطنية، مع ضمان تحويله جميع العوائد المتحققة إلى الخارج دون قيد أو شرط،^(٢) ويتضح من القانون أنه جاء كقرار سياسي لا قرار اقتصادي أو تنموي يمكن من خلاله خلق حركة استثمارية نشطة في العراق تساعد على تنمية اقتصاده، وكذلك يثير الشكوك حول أهدافه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية.^(٣)

٣. عدم وجود الشفافية في التعامل مع الحسابات العراقية سواء المجمدة أو التي كانت كخزين للعراق؛ إذ ترتبت عن اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء المبرمة مع الأمم المتحدة أموال كثيرة لم يتم الكشف عن حجمها، فمثلاً إيرادات النفط للعام ٢٠٠٣م لم تتم الإشارة إلى الكيفية التي تم التوصل إليها لاحتساب عوائد النفط العراقي، مع أن البيان المالي لصندوق تنمية العراق الصادر في ٢٩ آيار ٢٠٠٤م يؤكد على أن عشرة مليارات دولار من دخل النفط أودعت في الصندوق للمدة من تأسيس الصندوق في نهاية آيار

(١) نعومي كلاين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٢) أحمد عمر الراوي، دور الاستثمار الأجنبي في إعادة بناء الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد ٢، نيسان/٢٠٠٦م، ٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٣.

٢٠٠٣م حتى نهاية آيار ٢٠٠٤م، في حين أن التقرير الأسبوعي لسلطة الائتلاف المؤقتة الصادر في ٢٨ آيار ٢٠٠٤م يؤكد أن إيرادات النفط هي ١١,٥ مليار دولار للمدة نفسها، في حين أجرت (مؤسسة المساعدة المسيحية)^(١) حساباتها التفصيلية الخاصة ولديها أفضل الأرقام عن إنتاج النفط وأسعاره المتاحة من محلي الصناعة النفطية، وخرجت بنتيجة لأرقام الدخل النفطي تتراوح بين (١١,٨ - ١٣) مليار دولار حتى نهاية آيار ٢٠٠٤م بفارق يتراوح بين (١,٨-٣) مليار دولار عن الرقم ١٠ مليار دولار الذي أعلنته إدارة صندوق تنمية العراق أي بفارق نسبته ٣٠%؛ ولذلك لا يمكن لأي متتبع للشأن النفطي أن يتعرف على الأرقام الصحيحة، كذلك إذا ما عرفنا أن تثبيت العدادات النفطية لم ينته حتى عام ٢٠٠٧م، ونتيجة لذلك لا يمكن التعرف على الكميات المصدرة للنفط ولا على عوائده بسبب عدم معرفة الكمية المصدرة، وهذا ما يكشف عدم شفافية سلطة الائتلاف في توضيح حساباتها هذا من جهة.

من جهة أخرى فإن الإطار المحاسبي لصندوق تنمية العراق لا يخلو من عيوب الشفافية بشكل كبير في إطار برنامج الاستجابة السريعة (RRRP) الخاص به إذ تعاد إيصالات الإنفاق إليه ولا تسجل على أساس فردي داخل سجلات الصندوق، إنما تسجل كمدفوعات إجمالية بقيمتها الكلية، وبالرغم من أن هذه المدفوعات مدعومة بما يملأ الصندوق من الإيصالات إلا أن هذه

(١) مؤسسة محاسبية مستقلة لا تهدف إلى الربح مهمتها إجراء عمليات الحساب للحسابات تكلف من قبل أية جهة محلية أو دولية.

الطريقة في حفظ السجلات تقلص بدرجة كبيرة شفافية النفقات، وتترك صندوق تنمية العراق لأعمال الاحتيال والفساد.^(١)

٤. انتهاك حقوق الإنسان بصورة سافرة ومهينة، فقد تم رسمياً اعتراف القائمين على سلطة الائتلاف المؤقتة ووزارة الدفاع الأميركية بحصول انتهاكات كبيرة وخطيرة من قبل القوات الأميركية سواء في عمليات الاعتقال أو في داخل سجون هذه القوات، فيشير التقرير الذي أعدته (المجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال) في البنناغون أن هناك (٦٦) حالة إساءة إلى المعتقلين في سجون القوات الأميركية منها (٥٥) حالة في العراق (سجن أبو غريب خاصة)، وحصول (٢٠) حالة وفاة أثناء عمليات الاستجواب في العراق من مجموع (٢٣) حالة وفاة سجلت في سجون هذه القوات^(٢)، ويستمر التقرير هذا ليقول "كانت سياسات الاستجواب فيما يتعلق بالعراق غير مناسبة، وكانت معيبة في بعض الجوانب على ثلاثة مستويات (وزارة الدفاع، القيادة المركزية/ مقر القيادة الأمامية المنتشرة-٧، سجن أبو غريب)، وكما لاحظنا بالفعل فإن التغييرات التي حدثت في سياسات الاستجواب التي أدخلتها وزارة الدفاع بين ٢ كانون الأول ٢٠٠٢م ونيسان ٢٠٠٣م كان عنصراً مسهماً في (الارتياح) الميداني بشأن أي من الأساليب التقنية المخولة".^(٣)

(١) مؤسسة (K.P.M.G) الدولية، سلطة الاحتلال وأموال العراق (المراجعة الحسابية الخارجية لصندوق تنمية العراق - تحديث مرحلي) مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٠٦، آب/٢٠٠٤م، ص ١١٦.

(٢) المجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الاعتقال (البنناغون)، ماذا حصل في سجن أبو غريب؟ مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٨، تشرين الأول/٢٠٠٤م، ص ٧١ - ٧٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٢.

٥. شيوع الفساد وبوتيرة عالية عن ذي قبل واتخذ الفساد أشكالاً متعددة ومستويات مختلفة، فعلى صعيد أشكاله فقد اتخذ شكلاً مالياً وإدارياً، وأما مستوياته فقد وصلت إلى أعلى المستويات في إدارة الائتلاف المؤقتة ممثلة برئيسها السفير (بول بريمر) الذي يعد مسؤولاً بصورة مباشرة عن اختفاء ما يقدر بـ (٨,٨) مليار دولار - بحسب ما يذكر مدير مكتب المفتش العام ستيوارت براون - وقد أفيد حينها بأنها أنفقت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية ورأسمالية ومشاريع إعادة تعمير خلال المدة بين تشرين الأول ٢٠٠٣م إلى حزيران ٢٠٠٤م، وإن أصل هذا المبلغ يعود إلى ما تحقق من عوائد برنامج الأمم المتحدة السابق (النفط مقابل الغذاء والدواء) أي أنها أموال عراقية خالصة ولا تشمل أموال المساعدات سواء الأميركية منها أو تلك التي قدمتها الدول المانحة.^(١)

أما على مستوى عقود إعادة الإعمار فقد ظهرت أوضاع الفساد وأشكاله من خلال نمط توزيع أو إبرام العقود بين الشركات الساعية إلى إعمار العراق من جهة وسلطة الاحتلال من جهة أخرى، إذ بالرغم من أن منافع الإعمار تأتي من الامتيازات الممنوحة إلى شركات محددة ومعروفة في الأوساط الرأسمالية والاقتصادية، فإن نمط علاقاتها وولاءاتها مع متخذي القرارات في الأوساط الأميركية معروفة جداً أيضاً لاسيما أن هذه الأنظمة تضم مجموعة منظمة من الصناعيين وذوي النفوذ السياسي الذين يمكنهم العمل على ضمان وحماية أرباحهم،^(٢) ومن خلال معرفة تقارير المؤسسات

(١) كوثر عباس الربيعي، أموال العراق وسوء الإدارة الأميركية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٤٢، آذار/ ٢٠٠٥م، ص ١.

(٢) سالم توفيق النجفي، الفساد (دراسة حالة العراق تحت الاحتلال)، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، - ٣٩ - مصدر سبق ذكره، ص ٨١٨.

والمعاهد التي انتدبت للتحقيق حول الأوضاع المالية والمحاسبية للعراق تحت سلطة الاحتلال يمكن أن تظهر فئة المغامرين وشركات الحماية التي تحاول أن تحقق صفقات سريعة ولا تمارس الشركات الكبرى (التي تعد جزءاً من النظام الرأسمالي وتعمل مع قوات الاحتلال ويكون صورة نشاطها إما تجارياً أو اقتصادياً) دون أي دور صحيح في العملية الاقتصادية العراقية، بعبارة أخرى لا تعمل هذه الشركات في إطار المخاطرة التي تفرضها البيئة الاقتصادية بل تعمل بهامش ربح كبير ومضمون مضاف إليه قيمة التكلفة وأن هذا العمل يتم بمساعدة قوات الاحتلال وبتواطؤها هذا مع الهامش الكبير من الربح الذي يعد جزءاً من المجهود العسكري الأمريكي^(١) هذا من جهة... ومن جهة أخرى ظهر الفساد جلياً بإساءة استعمال سلطة الاحتلال للبنى المؤسسية وسرقة المحتويات النقدية للبنوك والمصارف، ونهب محتويات الخزائن الغذائية والإنشائي والدوائي وتدمير كافة المباني الحكومية (باستثناء وزارة النفط والمنشآت النفطية الأخرى)، وقد عمدت قوات الاحتلال على إتاحة الفرصة للسراق للعبث بالرموز الحضارية والثقافية للدولة في الأيام الأولى للاحتلال مستهدفة بذلك إضعاف الدولة وبنيتها الأساسية، وليس هناك ما يشير إلى أي نوع من الحماية ضد السراق والعاثين والنهابين في بنود اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩م، وإنما ورد في هذه الاتفاقية أن قوات الاحتلال تعمل على حماية البنى الارتكازية المادية، والمؤسسات النقدية للدولة التي تم احتلالها وفي حقيقة الأمر لم يحصل أي من هذا إذ أن الشعب العراقي شاهد برمته على موقف قوات الاحتلال من عدم حماية البنى الارتكازية للعراق

(١) كامل عباس مهدي، سياسات الاحتلال الاقتصادية: نظرة نقدية، في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٨٧٨.

المحتل، وقد وسعت تلك الأحداث من دائرة الفساد في أجلي وأقسي معانيها ودلالاتها في العراق.^(١)

أما على مستوى الفساد السياسي فكان له مضمار آخر من الآثار، فالمعروف أن الإدارة الأمريكية بعد ما أعلنت انتهاء العمليات العسكرية في أيار ٢٠٠٣م، وبالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن وخاصة القرار رقم (١٤٨٣) الذي ينص على "أن مسؤولية العراق هي بيد الاحتلال الذي يسعى لتشكيل إدارة عراقية مؤقتة لحين إقامة حكومة ممثلة للشعب معترف بها دولياً"،^(٢) شكلت تبعاً لذلك (مجلس الحكم الانتقالي) في ١٣ حزيران ٢٠٠٣م المتكون من ٢٥ عضواً، فهذا المجلس لم يكن قانونياً يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص وإنما على مبدأ توزيع الفرص، كما يقوم على مبدأ الولاءات السياسية فالمجتمع العراقي الذي خرج حديثاً من توجهات النظام الشمولي للحزب الواحد واجه نمطاً آخر من الولاءات السياسية أبعدته عن الكفاءة الوظيفية، والمشكلة أن متضمنات التحول تمت في أجواء ومناخ سلطة الائتلاف لاسيما أن وجود بعض الفئات التي تتوقع أن تخسر مواقعها الوظيفية فيما بعد مرحلة التحول يصبح تطرفها نحو الفساد أسرع لتوفير الأموال لاستدامة أوضاعها في المستقبل،^(٣) وهذا ما يدفعها لربط نفسها بدائرة الاحتلال ومحاولتها ربط مصيرها سياسياً بتوجهات الاحتلال وإغداقاته عليها.

فعلى مستوى إدارة الحكم وعدم اهتمامها بالوضع العراقي وطغيان عامل الفساد في تعاملاتها نورد على سبيل المثال لا الحصر تعييناتها لخبرائها

(١) سالم توفيق النجفي، الفساد (دراسة حالة العراق تحت الاحتلال)، مصدر سبق ذكره، ص ٨١٧ - ٨١٨.

(٢) انظر: نص القرار ١٤٨٣ شبكة المعلومات الدولية الانترنت:

[www.un.org/access.nsf/get?openagent&DC=s/1483\(2003\)](http://www.un.org/access.nsf/get?openagent&DC=s/1483(2003))

(٣) سالم توفيق النجفي، المصدر السابق، ص ٨٢١.

ومستشاريها من مؤسسات تنتظر لفكر المحافظين دون غيره وهي مؤسسة التراث الأميركية، فقد عهد إلى أعضائها مسؤوليات كبيرة داخل العراق فمثلاً (جاي هولن Jay Hallen) ذو الأربعة والعشرين عاماً الذي قدم طلباً للحصول على وظيفة في البيت الأبيض عهد إليه بمهمة إطلاق بورصة بغداد للأوراق المالية، وكذلك (سكوت إيرون Scott Erwin) ابن الحادية والعشرين المتدرب السابق لدى (ديك تشيني) الذي تم تعيينه مستشاراً للسفير بول بريمر ومدير الشؤون المالية ووضع الميزانية للقوى الأمنية، في حين أن وظيفته السابقة قبل أن ينتدب في العراق هي قيادة سيارة خاصة (ببيع الآيس كريم) في الولايات المتحدة الأميركية،^(١) هذا من جهة... من جهة أخرى فقد أنفقت سلطة الائتلاف المؤقتة قرابة عشرين مليون دولاراً من الأموال العراقية بصورة فوضوية وعشوائية، وأن مسؤولي الاحتلال انتهكوا إجراءات سلطة الائتلاف، وبعد التدقيق تبين للمراجعين الحسابيين أن الافتقار إلى الضوابط قد ترك الأموال العراقية عرضة للاحتيال والضياع أو السرقة، ومئات الملايين من الدولارات من إيرادات النفط قد نهبت، ويحقق مكتب المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة بشأنها في حينها، وقد تم الاعتراف بأدلة حقيقية موجودة لدى المفتش تشير إلى الاحتيال وسوء استخدام السلطة.^(٢)

وكمثال على الاحتيال وتجاوز السلطات المشروعات التي تبنتها الإدارة الائتلاف في مختلف المحافظات، فقيمة المشروعات التي قيمتها لا تتجاوز (٥٠٠) ألف دولار لا تتطلب موافقة منسق برامج المنطقة التي يشرف عليها هذا المنسق بموجب استمارة التمويل الخاصة، لذلك يمكن

(١) نعومي كلاين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

(٢) ستيفن فيدلر وديميتري سيفاستوبولو، ماذا حدث لعشرين مليار دولار من الأموال العراقية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣١٨، كانون الثاني/٢٠٠٥م، ص ١٤٦.

تصرف المنسقين المناطقيين الذين يقعون تحت إمرة المنسق الرئيس بموجب قناعاتهم الرئيسية التصرف بالأموال على وفق قناعاتهم وأهوائهم الشخصية وذلك أدى إلى الكثير من حالات الفساد والإفساد.^(١)

وكعينة ترأس (جيمس هافمان James Haveman)^(٢) وزارة الصحة بعد الاحتلال ووصفه (تقرير المراجعين الحسابيين) أنه كان يسيطر على مئات الملايين من الدولارات من الأموال السائلة العراقية، وكان يمنح العقود بمحض سلطته الشخصية، ويتحايل على قواعد المشتريات ولا يحتفظ بالسجلات المناسبة، ووجد المراجعون الحسابيون أن هافمان كان يسيطر على الحساب المصرفي الذي يمسك بالإنفاق السائل (الأموال الموجودة) العائد إلى الوزارة -الذي يقدر بـ(٥) ملايين دولاراً- أثناء عملية تسليم السلطة، وقد سجلت سجلات وزارة الصحة خطأً أن هذا الرصيد قد انفق على شكل نفقات تشغيلية، لكن الذي تبين بعد مدة أن الشيكات تذهب بصفة شخصية إلى هافمان بدلاً من المتعاقدين.^(٣)

فضلاً عن أن تقرير المفتش الأميركي أشار إلى حالة أخرى مفادها أن أحد الأفراد عين كمسؤول في سلطة الائتلاف عن إحدى المناطق (لم يذكر التقرير اسمه واسم المنطقة) في آيار ٢٠٠٤م فقام بمنح ٣٨ عقداً يبلغ مجملها قرابة (٧) ملايين دولار بعد نقل المسؤولية عن سلطة الائتلاف إلى الحكومة العراقية في ما يتعلق بصندوق تنمية العراق في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤م، وعلى

(١) تقرير المفتش الأميركي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٢٥، آذار/٢٠٠٦م، ص ٩٠.

(٢) مستشار وخبير لسلطة الائتلاف المؤقتة عينه لهذا المنصب الرئيس الأميركي بوش بنفسه، وقد امتدحه وزير الدفاع السابق (دونالد رامسفيلد) أكثر من مرة "لأمانته ولدقته وموضوعيته في تسيير الأمور في العراق!".

(٣) ستيفن فيدلر وديميتري سيفاستوبولو، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠ - ١٥١.

سبيل المثال فإن عقداً واحداً تجاوزت قيمته (٥٠٠) ألف دولار، وكان هذا المسؤول مدركاً لانتهاء مهلة مهمته لأنه منح العقد في آب ٢٠٠٤م، وقد كتب هذا في رسالة منه بهذا إلى أحد مديري مكتب المشروعات في سلطة الائتلاف وزور يوم التعاقد إلى وقت سابق لتسليم السلطة كما تعاقد في مشروع آخر يوم ١٣ تموز ٢٠٠٤م، وكان يسأل هذا المسؤول مدى وجود مشاكل في تصرفه مع العقود على أساس مهلة سلطة الائتلاف المنتهية أو يتعين عليه وضع تاريخ سابق حيث يتجاوز المستوى ما هو مكتوب في توجيهات سلطة الائتلاف المؤقتة (إذ منحوا في تلك المدة المجال لكل مسؤول أن يتصرف بـ ٥٠ ألف دولار بدلاً من ١٠٠ ألف دولار) وهل يكملها على أية حال.^(١)

هذا مثال عما حدث والذي كان أكبر وأكثر مما يمكن أن يوصف وهذا الإنفاق غير المراقب أو التجاوز على الأموال العراقية قد أسهم في تبديد الأموال بصورة غير مسؤولة ولا مكثرثاً بها مما أدى إلى تقويت فرصة كبيرة على العراق من الاستفادة من هذه الأموال في إعادة الإعمار الذي هو بأمرس الحاجة إليه لتعمير ما دمرته الحروب وخاصة الحرب الأخيرة ودخول قوات الاحتلال إلى البلد.

٦. ترسيخ الانتماءات الفرعية والمذهبية والطائفية على حساب الهوية الوطنية العراقية، فعندما عمدت سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القرار ذي الرقم (١٤٨٣) الصادر عن مجلس الأمن لتأسيس مجلس الحكم الانتقالي اختارت (٢٥) عضواً أغلبهم من قوى المعارضة في خارج العراق، لكن الذي جد في الوضع أنها اختارتهم ليس على أساس حزبي فقط وإنما على

(١) تقرير المفتش الأميركي المختص بشؤون إعادة إعمار العراق، المصدر السابق، ص ٩١ - ٩٢.

أساس طائفي فقد كان للشيعية (النصف + ١)(١٣) عضواً، وللجنة (٥) أعضاء وللاكراد (٥) أعضاء أيضاً، ومقعدان للأقليات.

حمل هذا التقسيم المتبع والقائم على نظام الحصص والمبني على الطائفة والعرق خطراً كبيراً يتمثل بتقويض الأمل بإنجاز مواطنة عراقية عامة يتمثل بتأكيد الهوية الطائفية والولاء الفرعي على حساب الهوية العراقية، ومما ساعد على ذلك هو سياسات النظام السابق التي اعتمدت تجزئة المجتمع العراقي التي أعطت ثمارها بزيادة الاصطفاف القومي والطائفي،^(١) وهذا ما دعا الإدارة الأميركية إلى اللعب على هذه الأوتار حتى تتمكن من أن تضعف النسيج السياسي العراقي وكذلك النسيج الاجتماعي، ومن المفيد القول أن قرارات هذه المؤسسة (أي مجلس الحكم) لا تعد نافذة إلا بعد موافقة رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة ومصادقته عليها، كما رافق السلطات التنفيذية في الوزارات المختلفة مستشارون من سلطة الائتلاف يقومون على التوجيه والإدارة الفعلية للشؤون التنفيذية في المجتمع العراقي وبذلك أوجدوا انطباعاً للتدخل في الشأن العراقي.^(٢)

وحتى بعد تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة الدكتور إياد علاوي في عهد بول بريمر ومجلس الحكم فإن الذي حصل أن عدد الوزارات العراقية تمت زيادته ليصل إلى (٢٥) وزارة بعدما كان (١٨) وزارة، وقد أتاح تكرار نظام الحصص الذي اتبعته الإدارة الأميركية في العراق بحيث يكون لكل عضو في مجلس الحكم أن يعين أحد الموالين له في مركز وزاري، وقد ظهر انتقاد في حينه أن هناك محاباة في تعيين الوزراء، والحقيقة أن بعض الوزراء

(١) رند رحيم فرانكي، مراقبة الديمقراطية في العراق (تقرير رقم ١ عن الوضع في العراق أيلول/٢٠٠٣م)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٩٧، تشرين الثاني/٢٠٠٣م، ص ٨٠ - ٨١.

(٢) سالم توفيق النجفي، الفساد (دراسة حالة العراق تحت الاحتلال)، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢١.

هم ذوو صلات عائلية بأعضاء مجلس الحكم، فعلى سبيل المثال الوزارات السيادية الأربعة آنذاك (الداخلية، الخارجية، النفط، المالية) قد خصصت على الطريقة نفسها وزارتان للشيعية ووزارة للسنة ووزارة للأكراد،^(١) وهذا ما يثبت حقيقة مهمة هي أن الإدارة الأمريكية أرادت أن ترسخ المحاصصة الطائفية في الإدارة الحكومية في المجتمع العراقي.

٧. غياب المؤسسات القانونية وكذلك غياب حكم القانون، فبعد دخول قوات الاحتلال إلى العراق في نيسان ٢٠٠٣م قامت قوات الاحتلال باستباحة العراق بصورة عامة والمؤسسة القانونية بصورة خاصة، إذ قامت قوات الاحتلال بتعطيل القوانين العراقية والمؤسسات القانونية والدستورية، فعلى المستوى القانوني عطلت قوات الاحتلال المنظومة القانونية للبلاد وأفسحت المجال أمام كل الخارجين عن القانون للعمل بحرية دون أي مجال للمحاسبة وحرصت على السيطرة على النظام القضائي العراقي دون أي حيز للحركة في ظل هذه الظروف الاستثنائية (إذا ما أضفنا قرار حل المؤسسات الأمنية العراقية والمؤسسات التي تطبق القوانين دون أي مجال لإيجاد بديل لها) مما جعل مهمة السيطرة على البلد وتطبيق القانون مهمة مستحيلة.^(٢)

أما على المستوى الدستوري فقد أوقف العمل بالدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠م المعدل، كما تمّ حلّ الجهة التي بإمكانها أن تضع دستوراً عراقياً جديداً وهي المجلس الوطني بموجب الأمر رقم (٢) من سلطة الائتلاف المؤقتة في ٢٣ أيار ٢٠٠٣م والقاضي بحل الكيانات العراقية، مما جعل الوضع في غاية الصعوبة وأزّم الوضع السياسي بالنتيجة.

(١) رند رحيم فرانكي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(٢) الوضع في العراق شبكة المعلومات الدولية الانترنت: www.aljazeera.net/articals/archeef.html

كما شرعت سلطة الائتلاف المؤقتة قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية كبديل للدستور العراقي الملغى الذي لم يخل من الأخطاء الكبيرة والمغالطات في آليات العمل في الدولة؛ إذ حدد العمل به من تاريخ تسليم السيادة للحكومة العراقية الانتقالية إلى حين إكمال الحكومة العراقية والقوى السياسية كتابة الدستور الدائم في عام ٢٠٠٥م كما هو مخطط في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.^(١)

(١) سلطة الائتلاف المؤقتة، الأمر رقم ٢، ٢٣/ آيار/ ٢٠٠٣م، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٧، في ١٧/ حزيران/ ٢٠٠٣م، ص ٩ - ١٣.

الوضع في العراق شبكة المعلومات الدولية الانترنت: www.aljazeera.net/articals/archive.html

انتهاكات حقوق الصحفيين في العراق

جاسم الشمري^(١)

المقدمة: لا يزال الإعلاميون والصحفيون في العراق ينتظرون تغييراً حقيقياً في الواقع الذي يعيشونه بعد وعود من الحكومة الحالية بتحسين أحوالهم المعيشية ودعمهم معنوياً؛ للتخفيف من معاناتهم في تحصيل المعلومات وتنفيذ أعمالهم بنحو انسيابي ومن دون أن يتعرضوا إلى انتهاكات من المسؤولين وحمايتهم أو القوى الأمنية.

تنص المادة (٣٦) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥م، وضمن الفصل الثاني تحت عنوان الحريات على ما يلي: تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب:

أولاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثاً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون.

كما نصت المادة (٤٥) من نفس الدستور على: لا يكون تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناءً عليه، على ألا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية^(٢).

^(١) مراسل صحيفة البصائر في عمان.

^(٢) من موقع رئاسة الوزراء الحالية <http://www.cabinet.iq/dostor.htm>

وتناولت في البحث انتهاكات حقوق الصحفيين في العراق وخصوصاً

عام ٢٠٠٩م وكانت على النحو الآتي:

- ١ - الصحافة في العراق.
- ٢ - ساسة العراق وانتهاكات حقوق الصحفيين.
- ٣ - السلطات الأمنية والاعتداء على الصحفيين.
- ٤ - انتهاكات الصحافة في كردستان.
- ٥ - القوات الأمريكية وانتهاكاتها تجاه الصحفيين.
- ٦ - انتهاكات خطيرة.

أولاً: انتهاكات حقوق الصحافة في العراق

بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢م ذكر مرصد الحريات الصحفية، أن تقريره السنوي عن الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون من (٢٠٠٨/٥/٣م) لغاية (٢٠٠٩/٥/٣م) هي (٢٥٦) انتهاكاً (ارتكبت ضد الصحفيين) تمثلت بـ (٥٨) حالة ضرب للصحفيين من قبل قوات أمنية مختلفة و(٩٨) عملية منع واحتجاز و(١٤) حالة اعتقال لصحفيين تفاوتت مدد اعتقالهم من قبل قوات عسكرية أمريكية وعراقية^(١).

وارتفع عدد الصحفيين الذين قتلوا واختطفوا منذ عام ٢٠٠٣م وحتى ٢٠٠٨/٤/٢٣م إلى (٢٣٣) صحفياً عراقياً وأجنبياً من العاملين في المجال الإعلامي، منهم (١٢٧) صحفياً قتلوا بسبب عملهم الصحفي، وكذلك (٥٢) فنياً ومساعداً إعلامياً، فيما اختطف (٦٢) صحفياً ومساعداً إعلامياً قتل أغلبهم ومازال (١٤) منهم في عداد المفقودين حتى ٢٠٠٨/٤/٢٣م.

(١) موقع المركز <http://www.jfoiraq.org/newsdetails.aspx?back=0&id=558&page>

وبتاريخ ١٤/٤/٢٠٠٩م، كشفت فضائية الشرقية العراقية عن تلقيها تهديدات من الناطق باسم عمليات بغداد، اللواء قاسم عطاء، بقتل طاقمها الصحفي العامل في مكاتبها في بغداد وباقي المحافظات؛ وذلك لإذاعتها خبر حول إعادة اعتقال العراقيين المفرج عنهم من سجون الاحتلال الأمريكي^(١).

ثانياً: ساسة العراق وانتهاكات حقوق الصحفيين

بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٩م رفع السيد نوري المالكي رئيس الحكومة الحالية دعوى قضائية ضد صحيفة كتابات الالكترونية على خلفية مقال صحفي نشره الموقع للكاتب (علي حسين) بعنوان مدير مكتب المالكي يوزع مناصب الدولة المهمة على أقاربه قبل خمسة أشهر من الآن، ويطالب فيها المالكي بتعويض مالي مقداره مليار دينار عراقي قابل للزيادة أي ما يقرب من المليون دولار أمريكي، حسب قول أياد الزامل رئيس تحرير موقع كتابات الالكترونية^(٢).

وبتاريخ ٦/٩/٢٠٠٩م تعرض مراسل قناة البغدادية (حيدر ناصر) إلى توبيخ شديد وتطاول غير مألوف من قبل النائب في البرلمان وزعيم حزب الأمة مثال الألوسي.

(١) صحيفة الزمان اللندنية Issue 3268 - Date 14/4/2009

<http://209.85.229.132/search?q=cache:jUNukFVuqOkJ:www.azzaman.com/index.asp%3Ffname%3D2009%255C04%255C04-13%255C999.htm%26storytitle+%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86+%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9+14/4/2009%D8%8C+%D9%82%D8%A7%D8%B3%D9%85+%D8%B9%D8%B7%D8%A7+%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA&cd=13&hl=ar&ct=clnk&gl=jo>

(٢) موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

<http://www.anhri.net/iraq/jfoiraq/2009/pr0523.shtml>

وبتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٠م تعرض الصحفي والمحرر (أحمد عبد الحسين) وصحيفته الصباح لانتقادات لاذعة من قبل رجل الدين الشيخ جلال الدين الصغير في خطبة الجمعة الموافقة (٢٠٠٩/٨/٧م)، في جامع برائثا على خلفية مقال كتبه عن سرقة مصرف الزوية، حيث اعتمد عبد الحسين في مقالته على تصريحات رسمية من قبل مسؤولي وزارة الداخلية، وقال الشيخ جلال الدين في خطبته أمام جمع من المصلين، إن "كل من كتب سوف نقاضيه بالطريقة الخاصة بنا"^(١).

ويقول الصحفي أحمد عبد الحسين، إن "فكرة حرية التعبير موجودة فقط على الأوراق وهذا لا يكفي"^(١).

وبتاريخ ٢٠٠٩/٨/٩م اعتدت حماية النائب علي الأديب على مجموعة من الصحفيين، وقال (حسام الحاج) مراسل قناة الحرة، إن صحفيين ومصورين يعملون مع قنوات إعلامية عدة تعرضوا للإهانة والضرب، أثناء حضوره لتغطية المؤتمر التأسيسي لحركة النهوض الوطني في فندق المنصور ميليا^(٢).

وبتاريخ ٢٠٠٩/٥/١١م أقام وزير التجارة العراقي (عبد الفلاح السوداني) رابع دعوى قضائية ضد صحف محلية نشرت تصريحات صحيفة للنائبة (عالية نصيف) اتهمت فيها وزارة التجارة بالفساد الإداري والمالي،

^(١) تقرير وكالة حق لحقوق الإنسان

[http://209.85.229.132/search?q=cache:O8DNon3zLSsJ:www.haqnews.net/news.aspx%3Fid%3D21357+\(7/8/2009\)%D8%8C+%D9%81%D9%8A+%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9+%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AB%D8%A7+%D8%B9%D9%84%D9%89+%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9+%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84+%D9%83%D8%AA%D8%A8%D9%87+%D8%B9%D9%86+%D8%B3%D8%B1%D9%82%D8%A9+%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81+%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D9%8A%D8%A9&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo](http://209.85.229.132/search?q=cache:O8DNon3zLSsJ:www.haqnews.net/news.aspx%3Fid%3D21357+(7/8/2009)%D8%8C+%D9%81%D9%8A+%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9+%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AB%D8%A7+%D8%B9%D9%84%D9%89+%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9+%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84+%D9%83%D8%AA%D8%A8%D9%87+%D8%B9%D9%86+%D8%B3%D8%B1%D9%82%D8%A9+%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81+%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D9%8A%D8%A9&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo)

^(٢) وكالة أصوات العراق <http://ar.aswataliraq.info/?p=191316>

وفي الأسبوع الذي سبق قام وزير التجارة برفع دعوى ضد صحيفة المشرق وذلك على خلفية قيامها بنشر تصريحات صحفية على لسان نواب في البرلمان العراقي اتهموا فيها الوزارة بالفساد، وطالبها بدفع غرامة مالية بقيمة (١٥٠) مليون دينار عراقي^(١).

وبتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٦م قامت عناصر حماية أمين بغداد (صابر العيساوي) بالإعتداء على مراسل قناة العراقية (مؤيد الفرطوسي) أثناء تغطيته افتتاح جدارية للشهيد طالب السهيل في مدينة الكاظمية^(٢).

ثالثاً: السلطات الأمنية والاعتداء على الصحفيين

بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٥م تعرض مراسل ومصور قناة بلادي الفضائية إلى مضايقات وتجاوزات وحجز غير مشروع مقترن بالتهديد بالسلاح من قبل

(١) موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

<http://209.85.229.132/search?q=cache:gn0EenSPz2EJ:www.anhri.net/arc/2009/may.s.html+11/5/2009+%D8%A3%D9%82%D8%A7%D9%85+%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A+%D8%B9%D8%A8%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A+%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9+%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%89&cd=2&hl=ar&ct=clnk&gl=jo>

(٢) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

<http://209.85.229.132/search?q=cache:Q3BE3Sa2gn4J:www.anhri.net/iraq/aadjr/2009/pr0416.shtml+16/4/2009+%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%AA+%D8%B9%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1+%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9+%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86+%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF+%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%88%D9%8A+%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1+%D8%B9%D9%84%D9%89+%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%84+%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo>

أحد مفارز شرطة محافظة الديوانية أثناء تغطيته لأمسية رمضانية ترفيهية في أحد شوارع المحافظة رغم حصوله على تصريح بالعمل من قبل المحافظة^(١). وبتاريخ ٢٠٠٩/٨/٦م منعت السلطات العراقية الصحفيين عن دخول معسكر أشرف الواقع شمال شرق العاصمة وذلك في الأول من آب/أغسطس، قام الجيش بحظر المعسكر على ثمانية صحفيين عراقيين يعملون في وسائل إعلام محلية ودولية^(٢).

وبتاريخ ٣٠ يوليو/تموز ٢٠٠٩م منعت السلطات العراقية الصحفيين عن دخول معسكر المعارضين الإيرانيين (معسكر أشرف) حيث إنه وبتاريخ ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩م، اقتحمت القوات العراقية المعسكر مانعةً بالإجراء نفسه المنطقة على الصحفيين^(٣).

وبتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٠م اعتقلت الجهات الأمنية في محافظة الناصرية الصحفي (جاسم الكناني) مراسل إذاعة العهد المعتقل على خلفية محاولة تغطية حادث انفجار في محافظة ذي قار^(٤).

وبتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٠م اعتقلت قوة أمنية في بغداد (نائر السوداني) الذي يعمل مصوراً فوتوغرافياً مع وكالة رويترز وزميله المصور التلفزيوني

(١) الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين

<http://www.anhri.net/iraq/aadjr/2009/pr0905-2.shtml>

(٢) مراسلون بلا حدود <http://www.anhri.net/mena/rsf/2009/pr0806.shtml>

(٣) مراسلون بلا حدود <http://www.anhri.net/ifex/alerts/iraq/2009/0730.shtml>

(٤) مرصد الحريات الصحفية

<http://209.85.229.132/search?q=cache:rRbMboPFJ3kJ:www.anhri.net/iraq/foiraq/2009/pr0610.shtml+10/6/2009+%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%AA+%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A+%D8%AC%D8%A7%D8%B3%D9%85+%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo>

(حيدر كاظم نور) الذي يعمل لصالح نفس الوكالة، ومصور الوكالة الأوربية (شهاب أحمد)، واعتدت على أربعة آخرين بالضرب عندما كانوا يغطون مراسيم تشييع ضحايا التفجيرات التي هزت بغداد، على الرغم من أن الفريق الإعلامي قد قدم للقوة الأمنية كتب رسمية صادرة عن قيادة عمليات بغداد تسمح لهم بالتصوير^(١).

وبتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٢م اعتقل الجيش العراقي، مصوراً فوتوغرافياً يعمل لحساب وكالة رويترز ببغداد عندما كان يغطي حادث انفجار في منطقة باب المعظم^(٢).

ومن ضمن سياسة تكميم الأفواه أصدرت وزارة الثقافة العراقية بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٩م قراراً بفرض الرقابة على المطبوعات. وبتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٨م وعلى خلفية هذا القرار طالبت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين مجلس النواب بإصدار تشريع يمنح

(١) الاتحاد الكاثوليكي العالمي للصحافة / لبنان

http://209.85.229.132/search?q=cache:yrQipa_sFZ4J:ucipliban.org/arabic/index.php%3Foption%3Dcom_content%26task%3Dview%26id%3D13032%26Itemid%3D282+20/8/2009+%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%AA+%D9%82%D9%88%D8%A9+%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF+%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo

(٢) تقرير انتهاكات حقوق الإنسان في العراق لشهر أيلول/ ٢٠٠٩

<http://209.85.229.132/search?q=cache:guLhJxXBht0J:www.hagnews.net/news.aspx%3Fid%3D21426+12/9/2009+%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%8C+%D9%85%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%8B+%D9%81%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%8B+%D9%8A%D8%B9%D9%85%D9%84+%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8+%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9+%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%B2+%D8%A8%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo>

بموجبه الوزارات كافة بإصدار أي قرار أو أمر يحد من واقع الحريات في العراق وجعل حرية الصحافة وحرية النشر واقعاً ملموساً يتمتع به جميع أفراد المجتمع.

وبتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٩م أعلنت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين عن رفضها للإجراءات الإدارية المعقدة، ومنها امتناع بعض المدراء ورؤساء المؤسسات الحكومية عن مقابلة الصحفيين وإجراء الحوارات الصحفية أو الإدلاء بتصريحات محددة بحجج ومسوغات غير مقبولة ولا مبررة.

رابعاً: الصحافة في كردستان العراق

بتاريخ ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٩م قدم جويل سايمون المدير التنفيذي للجنة حماية الصحفيين كتاباً للسيد نيجيرفان بارزاني رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، أكد فيه على "تدهور حرية الصحافة في إقليم كردستان، فثمة موجة مقلقة من الدعاوى الجنائية ذات الدوافع السياسية المرفوعة بحق الصحفيين ولاسيما المستقلين منهم فضلاً عن الانتهاكات الصارخة لقانون الصحافة الجديد في الإقليم".

وأعربت اللجنة "عن قلقها بوجه خاص إزاء دعوى رفعتها في ٢٣ نيسان/أبريل وزيرة شؤون الشهداء والمؤنفلين (جنار سعد) ضد (نهبز گـران)، رئيس تحرير مجلة (جيهان) بتهمة التشهير، حيث تطالب الوزيرة بمبلغ قدره مليار دينار عراقي (٨٥٩,٠٠٠ دولاراً أمريكياً) كتعويض عما لحق بسمعتها من أضرار".

ومنذ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨م، وهو اليوم الذي دخل فيه قانون الصحافة الجديد حيز التنفيذ رسمياً، وثقت لجنة حماية الصحفيين مجموعة من الانتهاكات وهذه بعضها:

١. أُدين (شوان داودي) رئيس تحرير صحيفة (هوا □) الصادرة في كركوك، بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م بثلاث تهم تشهير بسبب مقال نشره في عام ٢٠٠٤م تناول فيه مشاكل دار القضاء، وأودع السجن في اليوم التالي ليقضي حكماً بالحبس لشهر واحد.

٢. حكمت محكمة في أربيل بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م على (عادل حسين) طبيب وصحفي مستقل يعمل لدى صحيفة (هاو □ اتى) المستقلة، بالحبس مدة ستة أشهر بتهمة انتهاك العرف العام إثر نشره لمقال في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٧م في (هاو □ اتى)^(١).

٣. في ١٨ كانون الثاني/ يناير، تم احتجاز الصحفي (ناصر عبد الرحيم) بتهمة التشهير، بسبب مقال نشره على موقع (كرديستان پ □ ست) انتقد فيه مكتب الحزب في حلبجة، وأطلق سراحه في اليوم التالي بكفالة قدرها (١،٥) مليون دينار عراقي (١،٢٩٤ دولاراً أمريكياً)^(٢).

(١) نسخة من كتاب اللجنة الموجه للسيد مسعود البرزاني

http://74.125.77.132/search?q=cache:DbPUecf_PzYJ:cpj.org/ar/2009/05/011215.php+%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%AA+%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%84+%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE+24+%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A/+%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1+2008+%D8%B9%D9%84%D9%89+%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84+%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo

(٢) لجنة حماية الصحفيين

http://209.85.229.132/search?q=cache:-AfTjhZkXs8J:www.sudanile.com/index.php%3Foption%3Dcom_content%26view%3Darticle%26id%3D725:-2008-%26catid%3D57:2008-12-01-11-34-43%26Itemid%3D69+5+%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D8%B1/+%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%AA+%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%84+%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE+24+%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A/+%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1+2008+%D8%B9%D9%84%D9%89+%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%84+%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo

٤. مثل أمام المحكمة في ٣١ آذار/ مارس كل من (لهزگین چوقی) صحفي يعمل لدى (ناکانیوز) وهي وكالة أنباء تتخذ من أربيل مقراً لها، (وصباح الأتروشي) مدير مكتب الوكالة في دهوك؛ للرد على التهم الموجهة لهم من قبل ضابط شرطة ادعى بأن (لهزگین) نسب إليه زوراً اقتباساً في خبر نشره، واحتُجز (لهزگین) لمدة يوم واحد، وتم الإفراج عنه بسند كفالة^(١).

٥. وبتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٩م أعربت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين العراقيين عن قلقها البالغ إزاء استمرار الواقع المتردي للحريات الصحفية في الإقليم، واستعرضت الجمعية في بيانها من الانتهاكات والاعتداءات التي تعرض لها بعض الصحفيون ومراسلي وكالات الأنباء والفضائيات أثناء تغطيتهم لحالات من الخروقات الانتخابية قبل وأثناء الانتخابات، ومنها قيام وزير البيشمركة (شيخ جعفر) مع مجموعة من حراسه بمهاجمة وضرب طاقم قناة فضائية (KNN)، وكما أكد ذلك (أسو جمال) أحد أعضاء طاقم القناة الذي كشف في شهادته التي أوردتها التقرير أن السبب هو قيام طاقم القناة بتصوير وتوثيق حادثة اعتداء وزير البيشمركة ومجموعة من قوات الشرطة على المحتفلين الموالين لقائمة التغيير باستخدام العصي الكهربائية^(٢).

[A7%D9%8A%D9%88+2009+%D9%82%D8%AF%D9%85+%D8%AC%D9%88%D9%8A%D9%84+%D8%B3%D8%A7%D9%8A%D9%85%D9%88%D9%86+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8A+%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9+%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86+%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%A7+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo](http://cpj.org/ar/2009/05/011215.php)

^(١) لجنة حماية الصحفيين <http://cpj.org/ar/2009/05/011215.php>

^(٢) الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين

٦. وبتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٩م صادرت الأجهزة الأمنية الكردية نسخ العدد ٩٤ من مجلة (لفين) من مكنتبات مدينة (زاخو) التابعة لمحافظة دهوك وأحرقت كميات منها، فيما قتلت مجموعة مسلحة في كركوك مراسل المجلة (سوران مامه حمه) في تموز من العام الماضي (٢٠٠٥م)^(١)، وكانت مجلة ليفين قد تعرضت لمضايقات عدة، ومنها اعتقال رئيس تحرير المجلة (أحمد ميرة)، في نيسان ٢٠٠٦م، على إثر نشر المجلة لمقال حول تداعيات الوعكة الصحية التي تعرض لها رئيس الجمهورية جلال الطالباني مؤخراً. وفي نيويورك أكدت لجنة حماية الصحفيين أن نحو (٦٠) صحفياً كردياً قتلوا أو هددوا أو هوجموا أو قدموا للمحاكمة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨م^(٢).

<http://209.85.229.132/search?q=cache:smXhlzStFSAJ:www.anhri.net/iraq/aadjr/2009/pr0729-3.shtml+29/7/2009+%D8%A3%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9+%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9+%D8%B9%D9%86+%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82+%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%86&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo>

^(١) مرصد الحريات الصحفية

<http://209.85.229.132/search?q=cache:D0e0Dqt5UO8J:www.anhri.net/iraq/jfoiraq/2009/pr0629.shtml+29/6/2009+%D9%85%D8%B1%D8%B5%D8%AF+/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9+%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1+%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF+%D9%85%D9%86+%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9+%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo>

^(٢) الاتحاد العام لنقابات العمال

<http://209.85.229.132/search?q=cache:F3nFG2MpEugJ:www.iraqitradeunions.org/ar/archives/001235.html+%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%88%D9%86+%D8%A3%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AF+%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D9%88%D9%86+%D9%84%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82+27+aug&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo>

وذكر التقرير الذي نشرته وكالة رويترز أنه وخلال السنوات القليلة الماضية تعرض كثير من الصحفيين الأكراد للضرب أو السجن أو التهديد بالقتل، أو تعرضوا لمضايقات من قبل السلطات أثناء أداء عملهم الصحفي.

خامساً: القوات الأمريكية وانتهاكاتها تجاه الصحفيين

بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٩م قالت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق أن (وسام علي عودة) مصور قناة (آفاق) الفضائية قتل يوم ٢١/٥/٢٠٠٨م بنيران قناص أمريكي في طريق عودته إلى منزله في منطقة (العبيدي) ببغداد^(١).

وبتاريخ ٧/٤/٢٠٠٨م طالب الاتحاد الدولي للصحفيين العراق والولايات المتحدة بإنهاء "الصمت المخجل" حول قضايا مقتل الصحفيين. وفي ١١/٤/٢٠٠٨م طالب الاتحاد الدولي للصحفيين وعضو الاتحاد الدولي "تجمع الصحف - سي دبليو أي" والذي يمثل صحفيين في الولايات المتحدة وكندا، بأن تقوم الولايات المتحدة بإطلاق سراح (بلال) مصور الاسيوشيتد برس حيث تم توقيفه في بداية عام ٢٠٠٦م، وكان قد تم احتجازه تحت السيطرة الأمريكية بتاريخ ١٢ نيسان ٢٠٠٦م، ولكن لم يتم الإعلان عن ذلك إلا في شهر أيلول من نفس السنة، وبعد سنتين من الاعتقال أطلق سراحه.

وبتاريخ ٢/٦/٢٠٠٩م اعتقلت القوات الأمريكية مدير عام قناة (العهد) الفضائية (فاضل عبد النبي) وشقيقه (جعفر عبد النبي) المصور في قناة (العراقية) الفضائية^(٢).

^(١) مرصد الحريات الصحفية

<http://www.jfoiraq.org/newsdetails.aspx?back=0&id=394>

^(٢) وكالة أصوات العراق

وبتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٥م اغتالت القوات الأمريكية في العراق (وليد خالد) (٣٥) عامّاً مهندس الصوت الذي يعمل مع رويترز، واعتقلت المصور (حيدر كاظم) الذي أصيب أثناء إطلاق النار، واعتقلته القوات الأمريكية في نفس اليوم^(١).

وبتاريخ ٦/٣/٢٠٠٩م اعتقلت الصحفي (ماجد فاضل زبون) سكرتير تحرير جريدة (الفرات) الذي كان قد حضر نشاطات أدبية وثقافية مع وفد ثقافي عراقي يمثل دار القصة العراقية في عمان ودمشق.

بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٠٧م اعتقلت القوات الأمريكية الصحفي (محمد عدنان مشوش الكعبي) مراسل إذاعة (العهد).

وبتاريخ ١٣ حزيران ٢٠٠٧م اعتقلت القوات الأمريكية الصحفي (صباح البازي) والذي يعمل لحساب وكالة (رويترز) أثناء قيامه بالتغطية لحادثة تفجير مئذنتي الإماميين العسكريين في سامراء.

سادساً: انتهاكات خطيرة

١. بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٩م أكدت اللجنة الدولية لحماية الصحفيين أن العراق يقف في مقدمة البلدان التي لم يقدم فيها قتلة الصحفيين إلى المحاكمة، وبعد أخطر مكان للصحفيين في العالم، وأنه في مقدمة القائمة للسنة الثانية

<http://74.125.77.132/search?q=cache:OX3MRMX9mIYJ:ar.aswataliraq.info/index.php/%3Fs%3D%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D9%8A+2/6/2009+%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9+%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1+%D8%B9%D8%A7%D9%85+%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9+%22+%D9%81%D8%A7%D8%B6%D9%84+%D8%B9%D8%A8%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A8%D9%8A&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=jo>

^(١) شبكة البصرة/ http://www.albasrah.net/ar_articles_2008/0508/flstn2_070508.htm

على التوالي بين دول العالم، حيث قتل فيه (٨٨) صحفياً منذ عام ٢٠٠٣م دون أن تتخذ أية إجراءات قانونية ضد مرتكبي تلك الجرائم، هذا فضلاً عن أكثر من مائتي مساعد لهؤلاء الصحفيين لقوا حتفهم في العراق، وعشرات الجرحى والموقوفين.

٢. شهد عام ٢٠٠٨م اغتيال (١٨) صحفياً، وسجلت كل حوادث الاغتيال ضد مجهولين لم تطالبهم أيدي الشرطة.

٣. في نهاية ٢٠٠٨م أحصت الجمعية عدد الذين اعتقلوا من الصحفيين حيث بلغ اثنا عشر صحفياً أطلق سراح بعضهم، وما يزال البعض الآخر قيد الاعتقال ومن دون مسوِّغ أو إعلان عن أسباب الاعتقال أو تسريح بعض وإبقاء بعض آخر في المعتقلات.

٤. تعرض الصحفيون والإعلاميون عام ٢٠٠٨م إلى مضايقات كثيرة وقد أحصت الجمعية أن (٢٦٥) صحفياً تعرضوا عند تنفيذ واجباتهم وأعمالهم إلى الضرب والاحتجاز والاعتداء والمنع من الوصول إلى المعلومات أو المشاركة في بعض المؤتمرات الصحفية، ومن المشاكل التي تواجه الصحفيين في العراق هو التهديد والقتل والاختطاف من قبل جماعات مسلحة مجهولة حيث قتل حوالي (٢٣٥) صحفياً في العراق منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في ٢٠ مارس من العام ٢٠٠٣م حسب الاتحاد الدولي للصحفيين، فيما تقول نقابة الصحفيين إن أكثر من (٢٧٠) صحفياً وإعلامياً قتلوا في العراق قبل خمس سنوات^(١)، وقد أحصت مراسلون بلا حدود (٨٧) عملية اختطاف لصحفيين منذ بداية النزاع في العراق، وفي هذا السياق لا يزال (١٥) إعلامياً محتجزين كرهائن في العراق.

(١) الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين

<http://www.anhri.net/iraq/aadjr/2009/pr0318.shtml>

٥. تقرير مرصد الحريات الصحفية بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة كشف للمدة ما بين (٣ آيار ٢٠٠٧م و٣ آيار ٢٠٠٨م) تؤثر حالات الانتهاك ضد الصحفيين ازدياداً ملحوظاً عن العام الماضي بلغت نسبته (٦٠%)، وبواقع انتهاك واحد كل (٤٣) ساعة، وذكر التقرير "وفي مسعى من السلطات العراقية للسيطرة على التدفق الحر للمعلومات، تعرض (٨٨) صحفياً لاعتداءات ومنع من ممارسة عملهم الصحفي من قوات الأمن العراقية بمختلف تشكيلاتها، فيما تعرض (٣٠) صحفياً ومعاوناً إعلامياً للاعتقال والاحتجاز من قبل قوات الأمن العراقية في مناطق إقليم كردستان ومحافظات العراق الأخرى.

٦. في ١ يناير ٢٠٠٧م أكدت الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير "مقتل (٨١) صحفياً في عام ٢٠٠٦م، وكذلك مقتل (٣٢) معاوناً إعلامياً، وتم استجواب (٨٧١) صحفياً على الأقل، وتهديد أو الاعتداء على (١٤٧٢) صحفياً على الأقل، وفرض الرقابة على (٩١٢) وسيلة إعلامية على الأقل، واختطاف (٥٦) صحفياً على الأقل"^(١).

٧. مقارنةً بالعام ٢٠٠٥م حيث "مقتل (٦٣) صحفياً ومقتل (٥) معاونين إعلاميين، واستجواب (٨٠٧) صحفياً على الأقل وتهديد أو الاعتداء على (١٣٠٨) صحفياً على الأقل، وفرض الرقابة على (١٠٠٦) وسائل إعلام على الأقل".

فيما أكدت لجنة حماية الصحفيين في أميركا أن "ما لا يقل عن (٧٦) صحفياً و(٤٢) إعلامياً قتلوا في العراق منذ مارس ٢٠٠٣م؛ ليكون بذلك الصراع الأكثر قتلاً للإعلاميين في التاريخ الحديث".

^(١) تقرير مرصد الحريات الصحفية

<http://www.jfoiraq.org/newsdetails.aspx?back=0&id=383&page>

هذه بعض الحقائق المتعلقة بحرية الصحافة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، في وقت تدعي فيه الحكومة ومعها قوات الاحتلال الأمريكية إعطاءها الحرية التامة للسلطة الرابعة الصحافة بينما يقبع حتى الساعة العشرات من رجال الإعلام في السجون الحكومية.

الخلاصة

باعتباري مراسلاً لصحيفة البصائر العراقية سأذكر جزءاً من المضايقات التي تعرضت لها العاملون في صحيفة البصائر الناطقة باسم هيئة علماء المسلمين في العراق، والتي تمثلت باعتقال مجموعة من العاملين في الصحيفة ومنهم:

أ. اعتقال الدكتور مثني حارث الضاري رئيس التحرير بتاريخ ٨/٤/٢٠٠٤م.

ب. اعتقال نائب رئيس التحرير الشيخ حامد رزوقي بتاريخ ٧/١٥/٢٠٠٥م.

ج. اعتقال السيد جاسم الشمري مراسل البصائر في ديالى بتاريخ ٦/١٠/٢٠٠٥م^(١).

ومن الصعوبات التي واجهتها الصحيفة: صعوبة التوزيع حيث حوربت من قبل الميليشيات الحكومية والحزبية المسؤولة عن توزيع الصحف في العراق حيث إن الصحيفة كانت توزع في البداية بجهود فردية في بغداد فضلاً عن فروع الهيئة في شتى محافظات القطر، وبعد فترة سلمت الجريدة إلى متعهد توزيع في البورصة وكان يخفي الجريدة ولا يقوم بتوزيعها في

(١) الموقع الرسمي لهيئة علماء المسلمين في العراق/ البيانات والتصريحات الصحفية.

البورصة وقبل ذلك تعرض السيد (عبد الرحمن النعيمي) مسؤول التوزيع في الجريدة إلى محاولة اغتيال في بغداد من قبل الميليشيات الطائفية.

وفي عام ٢٠٠٧م وصلت المضايقات إلى حد التهديد الواضح والصريح من قبل المحتل وأعوانه بحرق المطابع التي تقوم بطبع الصحيفة، فمن مطابع (البتاوين) و(المتنبي) وغيرها من المطابع الأخرى وسط بغداد كانت المطاردة لا تهدأ من قبل التيار الصدري وميليشياته والمجلس الأعلى وفيلقه أثناء فترة ذروة الشحن الطائفي التي كانت تقودها هذه الأحزاب فالميليشيات الإجرامية هي التي هددت أصحاب المطابع وباعتراف أصحاب المطابع لنا واعتذارهم عن طبع الجريدة حتى أننا بحثنا عن مطبعها بعيداً عن أنظارهم فوجدنا مطبعة لرجل نصراني في البتاوين طبع لنا عدداً واحداً واعتذر خوفاً من بطش هذه القوى فتوقفت البصائر عن الصدور للأعداد (١٧٠، ١٧٢، ١٧٣... لغاية ١٨٧) واكتفت بالصدور على الموقع الإلكتروني.

ولمعرفة حجم التضييق.. هذه حصة بسيطة فصحيفة (البصائر) قبل سنوات كانت تطبع أكثر من خمسة عشر ألف نسخة ومع محاولات التضييق هذه مع كل عام وصل عدد النسخ إلى ألفين توزع في بغداد وضواحيها وبعض المحافظات الشمالية مثل صلاح الدين والموصل وفي مناطق محددة.

وبتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٨م نشرت صحيفة الحياة عن السيد (رزاق الموسوي) "بائع صحف في مدينة الديوانية" قوله "منذ شهرين جاءت مجموعة من الرجال الملتحين إلى الكشك، وأمروا (رزاق) بعدم بيع الصحف، التي تُصدرها الجامعات السنوية أو المسؤولون الحكوميون، وهددوه بالموت إن لم يفعل... «هددوا الناس الذين يشترون تلك الصحف أيضاً» أضاف الموسوي الذي تعامل مع التهديد بجدية وأغلق كشكه؛ لأن معظم الصحف التي يتعامل معها هي شيعية تابعة لتيارات وأحزاب سياسية مشاركة في الحكومة وقليل

منها سنية معارضة للحكومة الحالية مثل جريدة «البصائر»، التي تصدر عن «هيئة علماء المسلمين» وجريدة «صدى الوطن» التي تدعو إلى المقاومة ضد الاحتلال ومن يتعامل معه^(١).

^(١) صحيفة طريق الشعب / http://tareekalshaab.blogspot.com/2006_11_18_archive.html

مقالات

المقاومة القانونية وقانونية المقاومة

د. هالة سليمان الأسعد^(١)

إن القانون الدولي إذ يقر بشرعية المقاومة عبر التاريخ، وبحسب اتفاقيتي لاهاي عام ١٨٩٩ و١٩٠٧م اللتان اعترفتا بهذا الحق، وهو حق المقاومة الوطنية ضد العدوان والاحتلال، إذ عرفت جماعات المقاومة بحسب المادة الثانية من اتفاقية لاهاي الموقعة في عام ١٩٠٧م بأنهم: (الشعب المقاوم أو المنتفض في وجه العدوان)، والحرية أساس بالقانون الدولي وانتهاك الحرية واحتلال الأرض يفرض قيام المقاومة.

وهذا يعني بأن مجموعة من سكان البلاد المحتلة الذين رفضوا الاحتلال، ولم ينفع معه أي تفاوض للخروج من الأرض المحتلة كما حصل مع المحتل الإسرائيلي والأمريكي في فلسطين والعراق ولبنان، مما اضطر أهل هذا البلد إلى العمل على رفع الظلم عن أرضهم وشعبهم باستعمال قوة السلاح لقتال العدو، ولا فرق بأن تكون هذه المجموعة قد قامت بهذه الأعمال الدفاعية بأمر من حكومتها أو بدافع الغيرة والحس الوطني السيادي والمسؤولية العقائدية والقومية، وتطبق عليهم بحسب القانون الدولي صفة المحاربين بشرط أن يكون حمل سلاح المقاومة علناً، وأن يتقيد بقوانين

(١) مدير المركز العربي للتوثيق والملاحقة القانونية لجرائم الحرب.

الحرب؛ بل إن الأعمال التي تقوم بها حركات المقاومة مشروعة ومعتترف بها في القانون الدولي، وما هو غير الشرعي هو احتلال الدول لأراضي ليست أراضيها بقوة السلاح مهما كانت الأسباب؛ إذ إن أي حرب تقوم بها القوة المحتلة تدعى حرب عدوانية وذلك حسب الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والذي لم يسمح بدوره بحرب هجومية أو عدوانية، إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس، وهذا إقرار بحد ذاته بشرعية المقاومة التي تدافع عن الأرض والشعب والبلاد بحسب القوانين والشرائع الدولية، والحرية أساس في القانون الدولي وسلب الحرية يولد المقاومة.

أما المادة (٥١) فقد اعتبرت أن للدول بشكل فردي أو جماعي الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس إذا ما تعرضت لعدوان مسلح، ومثال على ذلك مقاومة شعوب أوروبا ضد العدوان النازي والتي اعتبرت مقاومتها شرعية ولا تختلف مع مبادئ القانون الدولي؛ بل إن انهيار الأنظمة الحاكمة وحلول الشعوب محل الحكومات في ممارسة حق الدفاع عن الأرض، واعتمدت المقاومة الشعبية، وحرب العصابات في الدفاع ضد المحتل؛ بل وتعاملت المقاومة بحسب القانون الدولي كممثل شرعي لشعوبها وأمدتها بالسلاح، ومثالنا على ذلك فرنسا الحرة بقيادة الجنرال دوغول؛ بل وسمحت لها بفتح مكاتب لها ومعسكرات تدريب على أراضيها حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الداعمين لهذه لحركات المقاومة مادياً ومعنوياً؛ إذ دعمت المقاومة الفرنسية بشكل كبير كما دعمت كل المقاومات في أوروبا إلى أن جاء عام ١٩٤٣م حيث اعترف أقطاب العالم حينها وهم بريطانيا وأمريكا والاتحاد السوفييتي (بالمقاومة الفرنسية)، وتحت اسم فرنسا الحرة.

وإذا عدنا إلى اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب فإن المادة الرابعة من هذه الاتفاقية قد وضعت التشكيلات المقاومة غير النظامية تحت

حماية القانون الدولي، وتشمل هذه الحماية تلك التشكيلات سواء أقدّمت على عملياتها داخل أراضيها أو داخل أراضي العدو بحيث يمتد مجال عملها إلى كل المدى الإقليمي للعدو بما في ذلك المجال الجوي والبحري التابع لهذا المدى الإقليمي.

كما وقد سبق "للكيان الصهيوني" أن أقرّ هو والولايات المتحدة، وذلك في "اتفاق نيسان" الشهير، بحق المقاومة بعملياتها ضدّ العدو حتى في أرضه، بشرط عدم استهداف المدنيين!.

وهنا لابد من ملاحظة دقيقة إذ إنه علينا التفريق بين الحركات الانفصالية وهي حركات تدعم لتجزئة المجرأ تدعمها الولايات المتحدة والكيان الإرهابي الصهيوني في السودان العزيز وفي العراق الجريح، وهو دعم غير قانوني بحسب القانون الدولي كما إنه غير أخلاقي بحيث تقوم هذه القوى بتعزيز خلافات جزئية لتصل بها إلى انفصال، وهذه أساليب أصبحت معروفة بالنسبة للمستعمر على قاعدة فرق تسد كما استخدمت ضرب النوع بالنوع فضربت الإسلام بالإسلام، والفصيل بالفصيل، والدولة بالدولة، لكن حركات التحرر وببساطة تعمل بقصد التحرر من قوى احتلال يرفضه القانون الدولي والشرائع السماوية والأخلاق الإنسانية، وفي تصريح أدلى به وزير الخارجية الأمريكي في كانون الثاني ١٩٣٢م مسانداً جهود فرق المقاومة التي تعمل في ألبانيا ضد الاحتلال الإيطالي.

قرارات حق التحرر

أما في المرحلة اللاحقة، وبدءاً من الستينات على وجه الخصوص، تعدلت تركيبة الأمم المتحدة بدخول الدول المتحرّرة حديثاً، وبتشكيل كتلة عدم الانحياز في مؤتمر باندونغ، وفي (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥م) صدر

القرار (٣٣٨٢) الذي يعترف بشرعية كفاح الشعوب من أجل الاستقلال بكل الوسائل حتى المسلحة، ويدين الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير والاستقلال للشعوب الخاضعة للهيمنة الاستعمارية والأجنبية.

وما هذه إلا عمليات انتقامية ضد الشعب، وهي جريمة إبادة جماعية قام بها العدو بحجة ضرب قوى المقاومة، ولكن بحسب القانون الدولي هي حركات تحرر لها حق مقاومة المحتل والمعتدي، وذلك حسب اتفاقية جنيف الثالثة في مادتها الرابعة.. التي وضعت التشكيلات غير النظامية مثل (حركات التحرر الوطني تحت الحماية الدولية، وهذه الحماية تبقى صالحة سواء كانت هذه التشكيلات تقوم بعملياتها داخل الأرض الوطنية أو داخل الأرض المسيطر عليها من قبل القوات المحتلة).

وبناءً عليه وإن ادّعت القوة المحتلة أن السبب في ضرب الفلسطينيين هي صواريخ المقاومة، أو خطف جنديين في لبنان أو رفض الاحتلال والعدوان بكل السبل، فإن القانون الدولي يشرع للمقاومة عملها؛ إذ إن نطاق عمل المقاومة يمكن أن يمتد إلى كل الفضاءات الإقليمية للعدو فضلاً عن أحكام اتفاقية جنيف والقوانين الدولية التي تسمح لكل مقاومة أن تمارس عملياتها في مناطق لا تشكل أجزاءً من الإقليم المحتل أو إقليم المحتل.

بمعنى أن القانون الدولي يشرع العمليات المسلحة للمقاومة على كل الأراضي التي تقع تحت سلطة الاحتلال حتى لو لم تكن أرض المقاوم بشرط أن لا تستهدف المدنيين.

المقاومة القانونية

وأود الإشارة إلى إمكانية مقاومة الكيان المحتل مقاومة قانونية كدراسة جديدة أود طرحها لتضاف إلى المقاومة المسلحة التي يشرعها القانون

الدولي، ولخلق استراتيجية خلاقة لمقاومة تعنى بالشأن القانوني لابد من السعي لخلق سبل تهتم بالوصول إلى هدف استراتيجي منشود، بالطريقة والآلية والأسلوب المرتبط بمنطق الإقناع، ومدى التأثير بالغير، وهو المستهدف بهذه المقاومة بحيث تسعى إلى الوصول إلى آلية تمكن من أن تصل إلى التأثير على الرأي العام العالمي بشكل قانوني ومقنع وممنهج على أن يكون وجوب الوصول إلى ذلك عبر طرق مباشرة أو غير مباشرة بشكل منظور أو خفي، أي أو بعيد المدى، حسب الحاجة أو الإمكانية لهذا الفعل سواء من ناحية العمل الداخلي لهذه المقاومة، أو للتأثير على العمل الخارجي، مع ضرورة وجود التزام بنهج واستراتيجية مقبولة عالمياً بشكل قانوني وعلمي، مدعماً بالأدلة المقنعة والقوانين العالمية، لتحسين هيكليّة أداء العمل المقاوم، وذلك من خلال وجود هدف واضح ووسائل مدروسة للوصول بشكل صحيح وفاعل إلى ذلك الهدف معتمدين على التوازن الاستراتيجي لقوى متناقضة معتمدة على تميز مفترض لتقييم المتلقي ومدى وعيه وماهيته سواء كان وعي قانوني أو إعلامي، أو حتى رأي عام عالمي، وهذا يعتمد على حجم معرفة القائم على هذا العمل (المقاوم) واستيعابه وقناعاته بالعمل من خلال العمليات الداخلية للمقاومة القانونية إضافة لشمول هذه الاستراتيجية، وفضلاً عن تقدير نوع المخاطب سواء كان صحفياً، أم رجل قانون، أم إنساناً عادياً، أم رجال دولة فلكل مقام مقال، وهذا العمل يتطلب التزام والتكامل والتوافق ما بين فريق العمل، مع ملاحظة الربط بين القضايا بالتقدير السياسي، وإدارة القدرات الرئيسة من إبداع في نقل المادة ونقل المقدرات بالشكل القانوني وبمفهوم القانون الدولي والمحلي للمخاطب المستهدف، وعرض وشرح الجريمة المرتكبة ضد متضرري الحرب بالشكل القانوني المبرهن والمدعم والمثبت بالدليل القاطع، والمعتمدة على مصداقية عرض

الجرائم، وهنا علينا البحث في المستهدف، بحيث نقوم بتجميع قوانين التجريم المحلية والأممية، إذ نبحث عن قانون جرائم الحرب بحسب قانون كل دولة مستهدفة ومعنية بالخطاب أي القوانين المحلية والدولية، فمثلاً تصنيف جرائم الحرب والقوانين المتبعة في انكلترا وفرنسا والسويد وإسبانيا... إلخ بحيث نرصد القوانين في دول الاتحاد الأوروبي كما نرصد ونجمع قوانين جرائم الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت مشتركة في عدة ولايات أو يختلف بعضها عن الآخر، ودول أمريكا اللاتينية، وفي الدول الدائمة العضوية في الأمم المتحدة والدول الكبرى في العالم بحسب ما تأخذ دراستنا من توسيع في العمل ووجود الجهاز المقاوم المعني بالعمل المباشر.

أما قوانين التجريم الأممية

فهي القوانين الدولية التي تحكم المحافل الدولية، واعتماد قوانين عالمية تجرم الفعل في القانون الدولي والمصادق عليه عالمياً واتفاقيات جنيف، وقرارات منظمة العفو الدولية والمنظمات العالمية والإقليمية المعتمدة على الساحة الدولية.

فيخاطب بذلك المستهدف بخطابين، بحسب قوانينه المحلية جغرافياً، وبحسب القوانين الدولية الموقع عليها بحسب المنظومة القانونية الدولية، وهنا لابد أن نعتمد على تقنية معلومات، ومعلوماتية وموارد بشرية.

إن تطبيق هذه الاستراتيجية يحتاج لقدرة عالية رفيعة المستوى؛ بل إن تنفيذ استراتيجية المقاومة القانونية يحتاج إلى صفات دقيقة للمقاوم، وللعمل، إذ يحتاج إلى دقة كبيرة وإخلاص وتفان وعلم ودراسة وقدرة سياسية واستراتيجية عالية المستوى، مع ملاحظة وجود شركاء في العمل يتعاملون بروح الفريق المتكامل، ويتحلى بالغيرة على أمتنا والمسؤولية تجاه قضايانا

وشعبنا، والاستمرار في دعم المقاومة المسلحة أو الثقافية وكل أنواع المقاومات وتصنيفاتها؛ ليتسنى لهذه المقاومة النجاح بل لو أنها اعتمدت على النهج السليم بحسب الرؤية المرسومة لها؛ فإنها ستكون الأكثر فاعلية بعد المقاومة المسلحة.

فتحتاج العملية إلى ما يسمى برأس المال المعلوماتي المدعم بالدليل القانوني حول الجريمة ومحاورها، ودليل مرتكبيها بشكل لا يقبل الشك أو إمكانية النقاش حول صحتها ومصداقيتها، وباعتماد ما يسمى رأس المال البشري والقدرة البشرية المسلحة بالإمكانات العلمية القانونية، فيكون الرديف والشريك الأول: ما يسمى (الإعلام القانوني) الذي يكون وسيلة الربط بين طرفي العمل وبين المستهدف، وبلغة المستهدف وطريقة تفكيره والقوانين الناظمة لبلاده وتكوينه القانوني وتصنيفه لجرائم الحرب بحسب قوانينه ومفاهيمه ولغته، لذلك يتوجب وجود مجموعة لغات فضلاً عن المعرفة القانونية والأسلوب الإعلامي المتخصص بلغة القانون، ليخاطب كل العالم بحسب لغته ومفهومه، وذلك تسهيلاً لإيصال المعلومة إلى الغير، ويشترط في هذا العمل أن نأخذ صيغة المبادرة، وبحسب قوانين ومصطلحات الحرب أن نكون بوضع الهجوم وليس الدفاع فقط، وإنما نحن المبادرون لعرض الجرائم المرتكبة ضدنا، وأن نطرح مشاكلنا وما يقع علينا من جرائم في الساحة الدولية وبلغات متعددة.

من هو الغير

الغير هو المراكز الحقوقية، القانونية، الإعلامية بحيث نسلمهم المادة الإعلامية الصحيحة والجاهزة وبالتالي فإننا نستفيد من نشرهم لها من خلال إعلامهم بيدهم أنفسهم وتقدير حاجتهم إلى هذه المادة الإعلامية كصحف

ومجلات ومراكز أبحاث... إلخ، وكذلك نوصلها إلى صناع القرار كبرلمانيين وقضاة و... وإلى المحافل الدولية كمنظمة العفو الدولية أو المؤسسات العاملة بهذا الشأن والمؤثرة على الرأي العام العالمي والمحامين الدوليين والنقابات والاتحادات العالمية و... إلخ، أو حتى المستفيد من الأضداد في أمريكا وأوروبا كالأحزاب المتنافسة على السلطة لنستفيد من هذا التنافس لصالح الحق.

والهدف من ذلك تغيير الرأي العام العالمي تجاه المقاومة ووسمها بالإرهاب الذي تصدره الإدارة الأمريكية؛ لتشرع وجودها كاحتلال وذلك من خلال شرح جرائم الحرب الواقعة على الدول والأراضي المحتلة بالأسلوب القانوني البحت، وتحويل هذا العمل القانوني إلى برنامج عمل مشترك، يسير بإيقاع يتدرج إلى تسارع بحسب رد الفعل على الخطى التطبيقية الأولى، بحراك حسب تقبل الآخر ولكن بطريقة الهجوم وليس بأسلوب الدفاع، بحسب المصطلح العسكري.

كما نحتاج إلى آلة مقاومة قضائية عن طريق رفع الدعاوى الوطنية المحلية في الدول العربية والإسلامية ودول العالم ككل بهدف محاصرة مجرمي الحرب من أشخاص وهيئات وشركات ودول وتعريضهم أمام الرأي العام العالمي بدعم لما نسميه المقاومة الإعلامية التي تعمل على تسليط الضوء إعلامياً وبشكله العالمي، وكذلك المقاومة الثقافية والعلمية الأكاديمية بحيث تعرض جرائم الحرب المرتكبة ضدنا كدلائل وأبحاث علمية في الجامعات كل ذلك يُبحث في الدراسة المطولة لما لها من تفرعات واسعة لا يتسع المجال لشرحها.

الهدف: تغيير وجهة الرأي العام العالمي وشرح الجرائم الواقعة على الأمة والدفاع القانوني عالمياً عنها، ودفع الاتهامات المغرضة وإحقاق الحق.

المستهدف: جميع دول العالم من:

- * مؤسسات إعلامية.
- * مؤسسات قانونية.
- * برلمانات وبرلمانيين.
- * مجالس شيوخ ومستشارين.
- * أحزاب.
- * مؤسسات حقوقية.
- * مؤسسات حقوق إنسان.
- * منظمات ومحافل دولية (العفو الدولية ...).
- * شخصيات عالمية مؤثرة.
- * جمعيات ومؤسسات عامة.
- * قضاة في الدول المستقلة القضاء.
- * شخصيات عامة.
- * نقابات واتحادات.
- * مراكز للدراسات.

الوسائل:

١. تجميع وفرز قوانين جرائم الحرب في الدول الأوروبية وفي دول آسيا الكبرى، وأمريكا.
٢. إيجاد ما يسمى بقاعدة البيانات (داتا بيس) للمراكز السابقة الذكر أي المستهدف.
٣. خبراء إنترنت ومراسلات.
٤. لغويون قانونيون.

٥. محامون دوليون.
٦. محررون قانونيون.
٧. إداريون لضبط العمل وتوجيهه.

تقسيم جرائم الحرب الواقعة على أي الدول وتصنيفها: بحسب التالي:

١. جغرافياً (على سوريا، لبنان، فلسطين، العراق، ليبيا، السودان، الصومال، مصر...).
٢. أنواع الجرائم وتصنيفها:
 - أ - المجازر.
 - ب - الأسرى.
 - ت - التجهيل وضرب المدارس.
 - ث - القتل العشوائي.
 - ج - قتل العلماء.
 - ح - قتل الرموز والقادة أو ملاحقتهم.
 - خ - الهدم والاعتداء على المقدسات.
 - د - التهجير.
 - ذ - استخدام الأسلحة المحرمة دولياً.
 - ر - التعذيب.
 - ز - التدمير.
 - س - الاغتصاب والاعتداء على النساء والأطفال والشيوخ.
 - ش - الاغتيالات الممنهجة.
 - ص - نشر الأوبئة والأمراض.
 - ض - التجريف والاعتداء على الزراعة.

- ط - الجرائم النووية (ما دفن بمجدل شمس من مواد نووية).
- ظ - زرع الألغام وما يترتب على ذلك من خسائر وأضرار بشرية ومادية واقتصادية واجتماعية... إلخ.
- ع - الاتجار بالأعضاء في المساحات العربية المحتلة.
- غ - نبش القبور وسرقتها.
- فضلاً عن جرائم كبيرة أخرى قد لا يتسنى لنا حصرها.
- والمقاومة بصيغة قانونية قد تدعم وتؤثر؛ بل وتحمي بمعنى أنه هناك إمكانية لعمل قانوني عالمي للدفاع عن أمتنا، ونحن مقصرون تجاه المقاومة المسلحة، التي تسطر وحدها حاضراً مشرفاً يرفض الظلم والاحتلال، وتدافع عن إنسانية الإنسان، وعن عزة الشعب، وتدافع عن الحق الذي شرعته الشرائع السماوية والشرعية الدولية.

ملف العدد جوانب من واقع العراق في ظل الاحتلال

واقع العراق بعد الاحتلال وآثاره ونتائجه على الثروة النفطية

د. علي المشهداني^(١)

"إن أي أمة لا يمكن أن تنهض أو تكون في مقدمة الأمم إلا إذا نجحت في تسخير الاقتصاد والإدارة لنهضتها".

"الإدارة الناجحة للموارد البشرية والطبيعية هو في ضبط سبل الإنفاق للثروة التشغيلية لتطوير الثروات الدائمة".

أولاً: تداعيات حصار وغزو واحتلال العراق على الثروة النفطية في العراق والمنطقة والعالم، وعلى النظام المالي العالمي.

التداعيات السلبية
أدى الحصار والغزو واحتلال العراق إلى:

^(١) خبير في النفط والاقتصاد.

١. إرهاب المكامن والحقول النفطية العربية من خلال معدلات إنتاج عالية غير منضبطة مع صحة المكامن وقدراتها الذاتية كما أن معدلات الإنتاج غير مرتبطة بضبط سبل الإنفاق واحتياجات هذه البلدان للتنمية البشرية والتنمية المستدامة وتطوير الثروات الدائمة ونخص بالذكر بلدان أوبك وأوبك سيما وقد مضى على أول اكتشاف تجاري في منطقة الشرق الأوسط (إيران - العراق) مائة عام، فضلاً عن عدم إجراء القياسات والفحوصات الحقلية المستمرة لمراقبة تصرف المكامن للحفاظ على سلوك المكامن وصيانة الثروة النفطية (مثال، العراق بسبب الحروب والأزمات والعمل على انتقال حقول البلدان الأخرى من مرحلة الشباب إلى الشيخوخة بسبب زيادة الإنتاج الغير مبرمجة).

٢. إن إجبار البلدان العربية (الأوبك) بزيادة معدلات الإنتاج هو لرفد الخزين الاستراتيجي في أمريكا وأوروبا أو البلدان الصناعية (وهو أحد أسباب مشاركتها لأمريكا في غزو العراق) وسوق ويُسوق لذلك بعض وزراء نفط الأوبك والأوبك في العقود الماضية بحجة أن النفط إن لم ينتج الآن سوف تسود عليه بدائل الطاقة الأخرى وهذه فرية والدليل على ذلك حاجة السوق العالمي للنفط مستمر، ولا تظاهيه جميع بدائل الطاقة الأخرى لحد الآن ومستقبلاً، وأضيف معلومة أن القيادة العسكرية العالمية لا يمكن أن تستغني عن النفط بكل بدائل الطاقة الأخرى على الإطلاق وخصوصاً القوات الجوية والبرية، ثم لماذا لا نشجع ونعمل على إنتاج وتطوير بدائل الطاقة الأخرى في البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة للنفط (مثال الطاقة الشمسية، الحرارية، النووية... إلخ).

٣. إن إجبار البلدان العربية (الأوبك) بزيادة معدلات الإنتاج هو لتقليل الضغط على حقول النفط الأمريكية وما يسمى بالخزير الوطني

الأمريكي، وذلك لسد احتياجات السوق الأمريكي والإبقاء على الاحتياطي النفطي الأمريكي والحقول النفطية الأمريكية بحالة أكثر صحة والإرهاق يمارس على حقول العرب.

٤. إن إجبار البلدان العربية (الأوبك) والأوبك على زيادة معدلات الإنتاج بحجة حاجة السوق العالمي للنفط والغاز هو للإجهاد على الاحتياطيات المستكشفة أو الثابتة وبأقل الأسعار سيما وأن بدائل الطاقة الأخرى أكثر كلفة، وهذا مخالف للمحافظة والترشيد للطاقة الناضبة لصالح البشرية جمعاء.

٥. إن إجبار الأوبك والأوبك على زيادة معدلات الإنتاج ومن خلال زيادة أسعار الذهب وتقليل سعر الدولار لارتباط النفط بالدولار أدى ويؤدي إلى وفورات مالية قليلة من الثروة النفطية الناضبة لحساب البلدان المنتجة، وذلك لإدخال البلدان المنتجة للنفط في مرحلة لاحقة إلى تأزم اقتصادي أو ضعف اقتصادي لا تنهض بعده (أو لا تتعافى بعده) أبداً لأنه رصيدها الرئيسي إن لم يكن الوحيد، وقد ارتبطت حياتهم المصطنعة به خصوصاً بلدان الخليج للأسف-حيث تحولت أغلب مردودات الثروة النفطية إلى صناعة عقارية وسندات مالية ((وبئر معطلة وقصر مشيد)) بينما المفروض ضبط معدلات الإنتاج بمستويات الحاجة للتنمية وتطوير ثروات دائمة ورغد الموارد ودفع استحقاقات الناس من الربيع الذي يمثل ٢٠% من إجمالي الواردات النفطية (الركاز) ولو تم ذلك لأسس مجتمعات قوية في كل الميادين ولن تقهر، ولكن أخذ حقوقها والاستمرار بذلك هو لهدم قوة هذه المجتمعات وتأسيس أسباب الفقر والجهل والعوز والذي يؤدي إلى العنف والعنف المضاد.

٦. إن إجبار بلدان الأوبك على وجه الخصوص والذين يتربعون على أكثر من ٦٠% من احتياطات العالم من النفط على زيادة الإنتاج الغير منضبط بسبل الإنفاق لتطوير الثروات الدائمة ومعدلات الإنتاج المدروسة أدى ويؤدي إلى ضياع كميات كبيرة من النفط من خلال محاصرة المياه المكمية لها ولكي يتم كذلك إدخال الحقول في المرحلة الثنائية والثلاثية لكي تتدخل التكنولوجيا في البلدان الصناعية في الهيمنة على جميع الواردات النفطية (في الوقت الذي فيه كلفة إنتاج برميل النفط في المرحلة الأولية حالياً يكلف من ٢٠-٥٠ \$ أو يزيد ٢½ دولار سيصبح في المرحلة الثنائية والثلاثية يكلف من ٢٠-٥٠ \$ أو يزيد مستقبلاً)، وهذه الكلف تذهب إلى جيوب شركات النفط والتكنولوجيا الغربية فضلاً عن ضياع هذه الثروة التي هي روح الآلة الصناعية.

٧. زيادة ظاهرية لأسعار النفط لتأليب المجتمعات العالمية على البلدان المنتجة للنفط، بينما الحقيقة أن المستفيد من ذلك هم المستهلكون (مؤسسي النظام المالي المصطنع) وليس المنتجون، وبذلك سوف يتم وضع الإدارات العربية أو الأنظمة العربية في موقف محرج أمام المجتمعات العالمية علماً بأنهم أساءوا استغلال هذه الثروة لشعوبهم وتنمية موارد بلدانهم الدائمة كالزراعة والصناعة والتنمية البشرية كما تفعل البلدان الصناعية بثرواتها دون أن يُعرفوا أو يُعرفوا جزءاً من اللعبة ولا يعترضوا وذلك كلما طلب منهم زيادة الإنتاج بحجة تلبية مطالب السوق الكاذبة فلعوا..! فأمریکا تحافظ على نظام الاستكشاف في أراضيها ومياها بقوانين المحافظة على الثروة وتعمل على الخزن الاستراتيجي.

٨. إدخال الاقتصاد العالمي في اضطراب شديد وخصوصاً سلة العملات بعد أن ربطت أمريكا ومن خلال اللوبي اليهودي الاقتصادي دولارها بالنفط حيث ضخت إلى الأسواق والبنوك العالمية (عند إنشاء ما

يسمى بالصناديق السيادية) لحد الآن أكثر من (١٦٨) تريليون دولار إذا ما عودلت بالذهب وبالأسعار الحالية تساوي (١٤) مليون طن ذهب وهذه الكمية غير متوفرة في جميع الصناديق العالمية وبذلك كسبت شيئين: أولاً: هبوط قيمة الدولار أدت إلى انتعاش صادرات أمريكا للخارج على حساب أوروبا والعالم.

ثانياً: إن الوفورات المالية الحقيقية لواردات النفط بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط قليلة إذا ما قورنت بالذهب أو سلة العملات الأخرى كاليورو والجنيه الاسترليني، وبذلك فإن صاحب اللعبة يستفيد والبلدان صاحبة الثروة النفطية السائرة في فلكه تخسر (في الدخل الإجمالي - الميزان التجاري - وكذلك النضوب السريع للثروة النفطية دون أن تصنع بدائل لها في تطوير ثروات دائمة أو بديلة) حيث إن المتتبع الاقتصادي يجد أن سعر برميل النفط الآن يقل عن سعره في العشرينيات أو الثلاثينيات من القرن الماضي إذا ما عودل بالذهب (أو الميزان التجاري) في الوقت الذي تتصاعد المنتجات الصناعية المدنية أو العسكرية إلى عشرات أو مئات الأضعاف (وهو عملية نقل الثروة في الميزان الاقتصادي أو الميزان التجاري) مثال: يمكن مقارنة سعر الدبابة والطائرة أو المدفع عندما كان سعر برميل النفط = تقريباً (٣) دولارات، وأسعارها عندما أصبح سعر برميل النفط من (٥٠-١٠٠) دولار (وتكرار أو تعداد عدد وزارات الدفاع لبلدان الأوبك والأوبك أكبر دليل على الخلل في الميزان التجاري والذي يمثل نقل للثروة من المنتجين إلى المستهلكين).

٩. أدت كل هذه الأمور أيضاً وبفعل التضعيف الاقتصادي المبرمج ضد الدول النفطية إلى إضعافها اجتماعياً وعسكرياً؛ وذلك من خلال زرع الفتن والنزاعات والتي لا تصب في مصلحتها الوطنية والقومية والاقتصادية

والتنموية، وإنما مشكلات كلها ضد مصالح الشعوب واقتصادياتها لكي تستخدم واردات الثروة النفطية لأغراض حفظ النظام أو قمع الحركات المتطرفة أو التآزمات الإقليمية... إلخ، ولكي تبقى الحاجة للاستمرار في شراء الأسلحة، وكل ذلك بسبب عدم ضبط سبل الإنفاق للثروة النفطية الناضبة، ولكي تحترق هذه الثروة وعدم إبقائها كخزين استراتيجي (كنز) يستخدم للقوة الاقتصادية والتنمية وتطوير الثروات ((وأما الجدار فكان لغلّامين يتيمين في المدينة وكان تحته كنز لهما وكان أبوهما صالحاً فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما...)).

١٠. في الوقت الذي تؤسس فيه أمريكا من خلال احتلال العراق وبناء الديمقراطية والفوضى الخلاقة تؤسس لشرذمة وتفكيك الجسد العراقي والعربي وهدم هيكلته الاجتماعية بدل التوحد أو التجمع فهي تؤسس للإثنية والطائفية للإمعان في الأضعاف والتمزق والحيلولة دون بقاء العراق موحد أو توحيد أو اتحاد الأمة العربية في الوقت الذي تتجمع وتتوحد فيه أمم أوروبا وأمريكا اللاتينية اقتصادياً واجتماعياً... إلخ (فأمريكا اسمها الولايات المتحدة الأمريكية ألا يحق لأصدقائها العرب أن يؤسسوا الولايات العربية المتحدة سيما وأن عدد النفوس سيكون متقارباً بين الولايات المتحدة الأمريكية والولايات العربية المتحدة إذا كانت النية هي لحفظ مصالح البلدان المنتجة والمستهلكة والحفاظ على الثروات الدائمة والناضبة)، وكذلك الإجهاز على أقوى حلقة من حلقات الثروة الدائمة وهي العقول والكفاءات النفطية التي تم تأسيسها في العراق، وتمكنت من إدارة صناعة النفط الاستخراجية ويجري القضاء عليها كلياً ومنذ فترة الحصار والحرب على العراق حتى الإجهاز عليها بالكامل تقريباً.

١١. أدى الاحتلال إلى ضياع ثروة العراق النفطية المستخرجة منذ الاحتلال ولحد الآن والتي تجاوزت الـ (٢٥٠ مليار \$) كما أدى الحصار والغزو والاحتلال إلى ضياع منتجات ثروة العراق النفطية منذ اكتشاف النفط بكميات تجارية فيه والتي وضّف جزء كبير منها للبنى التحتية وإقامة المصانع العسكرية والمدنية والمعدات والآليات ومشروعات الزراعة والصناعة والتنمية البشرية- حيث قام المحتل بحرقها وتدميرها جميعاً؛ وبذلك تسبب في ضياع جميع ثروة العراق النفطية المستخرجة منذ عام ١٩٢٧م لغاية الآن، والتي تقدر بالترليونات من الدولارات الغاية من ذلك هو إفقار العراق وإضعافه ومن ثم الهيمنة على ثروته النفطية المتبقية لتصرف على بناء ما خربه بيده وبطريقته الخاصة ومن خلال شركاته وعملائه والعمل على إبقاء ثروة العراق بيده بعد نضوب الثروة النفطية في البلدان العربية الأخرى التي ستتضب خلال عقدين أو ثلاثة عقود إذا استمرت بنفس معدلات الإنتاج إن لم تستيقظ الأمة أو حراسها على هذا الخطر المدلهم، وأخص بالذكر دول الخليج، البحرين، الإمارات، قطر، الكويت، عُمان، السعودية، وكذلك ليبيا والجزائر.

١٢. أسس وتسبب في هدم الهيكلية الاجتماعية العراقية من خلال المحاصصة والفدرالية ومسودة قانون النفط والدستور وقضية كركوك وقانون المحافظات، والحملات العسكرية باسم حملات فرض القانون بقيادة قوات الاحتلال حتى أصبح عدد الشهداء أكثر من مليون شهيد والمهجّرين بالملايين، ومن خلال بيئة الخوف والرعب التي تأسست تحت ظل الاحتلال، وهذه حرب معلنة ضد الشعب وكلها سموم في الجسد العراقي، وذلك بزرع ألغام في البنية الاجتماعية العراقية واستطاع إلى حد ما تسخير الأيدي العراقية (من أصحاب المصالح الشخصية والحزبية والطائفية والجهوية وتجار الحروب

وعبّاد المال والجاه والمناصب الزائفة)؛ لتنفيذ خطته ولتسويق أفعاله في العراق المحتل من خلال الفتات المتبقي أو الوعود لسراق الثروة وسافكي الدماء من فرق الموت.

١٣. فبالإضافة إلى تسببه وتنفيذه لمخطط إضعاف أو إفقار العراق اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً.. فبالمقابل تسبب في إضعاف الاقتصاد الأمريكي؛ بل تعريضه للانحيار وفقدان آلاف إن لم نقل عشرات الآلاف من جنوده قتلى على تراب العراق الطاهر، وبذلك فإن مؤسسته العسكرية تضعف وفي طريقها للهزيمة فضلاً عن سقوط أخلاق أمريكا في العراق، وهذا له مردود اجتماعي واقتصادي سلبي على المجتمع الأمريكي يثبت ذلك المعارضة العالية والكبيرة من الشعب الأمريكي للحرب على العراق وبالمناسبة نجد ذلك لدى الشعب الأمريكي في صيحاته المليونية ضد بوش قاتل الشعب العراقي والشعب الأمريكي وتعرض البشرية إلى الأخطار الكارثية الاقتصادية والاجتماعية بينما لغاية الآن نجد ممن ينتمون لشعب العراق في إدارته تحت ظل الاحتلال يسمونه محرراً ويطلبون إطالة بقائه ويعينونه على قتل المجاهدين تاج هذه الأمة وأملها الكبير لعودة الحق والعدل إلى هذه الأمة المنكوبة بخبث أعدائها وضعف همم المحسوبين عليها أو الساطين على إدارتها وضد مصالح الأمة والدليل هو ضعفها المستمر دون توقف.

١٤. وضع العالم على حافة حرب اقتصادية متصاعدة قد تأكل الأخضر واليابس؛ بسبب الإسراف في استخدام القوة العسكرية لقهر الشعوب، وكذلك أساليب نقل الثروة وتسميم النظام النقدي العالمي وبسبب الظلم الذي لم يمر على البشرية والذي يقود ساريتة القطب الواحد (أمريكا) ومعها ملكة الخبث العالمي بريطانيا وعدوة الأمة الصهيونية العالمية، والدليل أن ما

يجري للعراق والعراقيين لم يحدث مثيل له في التاريخ من التهجير بالملايين والتدمير لكل الممتلكات والتعطيل التام للحياة فضلاً عن ما تتعرض له البشرية من تجويع بسبب الهيمنة على الغذاء باسم احتكار الأمن الغذائي ففي الوقت الذي تتمتع فيه الأرض بإمكانية إنتاج غذاء لـ (١٧) مليار إنسان؛ فإن الـ (٦) مليار من البشر على الأرض نصفهم جوعاً وربعمهم يموت جوعاً بسبب احتكار الغذاء من قبل أمريكا وسباق التسلح، وإن التسلح يعتمد على النفط ولا يمكن اعتماده على بدائل الطاقة الأخرى إلا قليلاً؛ ولذلك فإن هذا التباري سيعرض البشرية إلى كارثة اقتصادية كبرى مرتقبة سيما وإنها تحت قيادة قطب واحد.

١٥. تنفيذ أكبر سرقة اقتصادية تشهدها البشرية حيث تم نقل ثروة البلدان المنتجة إلى البلدان الصناعية وخصوصاً أمريكا ومن يدور في فلكها بطريقة اقتصادية معقدة لم يعرف أبعادها الذين يديرون اقتصاد هذه الأمة المنكوبة والتي تعيش على الفتات أو الفضلات من ثروتها، ولا يسعني في هذا البحث أن أفصل كثيراً لكني أقول ما يلي لكل عاقل رشيد وعليه تبني الدراسات والبحوث:

أ. النفط مثلاً ويمثل أكثر من (٦٠%) من حجم المبادلات التجارية العالمية - بمعنى من حجم إجمالي السوق في العالم -.

ب. (٦٠%) من إجمالي هذا النفط موجود في العالم العربي والذي تمثل نفوسه ١/٢% من نفوس العالم والدليل أن شركات النفط العملاقة التي بدأت باستثماره (السبع الكبار) يحكمون السوق في العالم منذ اكتشاف نفط الشرق الأوسط في بداية القرن الماضي.

ج. فهل يوجد (٦٠%) من الثروة المادية والعملات الصعبة في صناديق البلدان العربية المنتجة للنفط مقارنة بالبلدان الصناعية المستهلكة

للنفط علماً بأن بعضاً من أثرياء العالم الذين يسرقون من ثروة هذه الأمة بلغ أكثر من ميزانيات دول عربية (فضلاً عن أن النفط هو روح الماكنة للبلدان الصناعية ولولاها لما حصل إنتاج للبلدان الصناعية فهل طبق تبادل المنافع؟) كما أن ميزانيات الدول العربية مجتمعة لا يمكن أن تصل إلى ميزانية إيطاليا أو إسبانيا مثلاً التي لا تملك بترول.

د. أذكر جميع المهتمين بالاقتصاد أن رؤوس الأموال التشغيلية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي للدول الصناعية الكبرى كانت لا تتجاوز بعض المليارات من الدولارات حينما كانت كنوز الأمة (الثروة النفطية في صحتها وفي مكانها)، ولكن حينما تم استخراجها وبطريقة جنونية (بمعدلات إنتاج عالية غير مبررة) تحول الثراء إلى البلدان الصناعية المستهلكة للطاقة، وتم تحويل الفتات المتبقي للبلدان المنتجة للنفط ليستخدم أما لتأزمات إقليمية وحروب داخلية لا تصب في مصلحة الأمة أو إلى بيئات مصطنعة وصناعة عقارية لا تغني ولا تسمن من جوع والمدراء والعاملين على إدارة هذه الثروة الناضبة مستمرون في تضييعها وعدم ضبط سبل إنفاقها على تطوير وتنمية الموارد والثروات الدائمة بينما المستهلكون للطاقة يعملون على تنمية ثرواتهم بالعمل على إيجاد بدائل وموارد متجددة وتنمية بشرية وهذه مفقودة لدى البلدان المنتجة للثروة (أكبر قوة اقتصادية على الأرض)، ولكنها تحولت إلى أضعف حلقة في العالم بسبب سوء الإدارة الاقتصادية أو عدم كفاءة حراسها.

أمثلة:

١. كان بالإمكان شراء أربع بنوك عملاقة في أوروبا الغربية مقابل إنتاج (١٦) يوم بمعدلات إنتاج الأوبك في بداية السبعينات حسب مجلة الأيكونومست، وعندها يمكن السيطرة على الإدارة المصرفية الغربية لو نفذت

تلك الصفقة في حينها، بينما باتت مثل هذه البنوك تتحكم باقتصاديات البلدان المنتجة للنفط.

٢. كان بالإمكان شراء مجلة الأيكونوميست بمبلغ (١٠) مليون دولار أيضاً في بداية السبعينات وتسخيرها لدعم الاقتصاد العربي، فلم تشتتر بعد أن عرضت على البلدان النفطية ثم بيعت لاحقاً بـ ١,٧ مليار \$.

ملاحظة: تعطي هذه الأمثلة الصادرة عن الإعلام الاقتصادي الغربي شيئين: غفلة الإدارة العربية من ناحية، والتضخم الاقتصادي الهائل من ناحية أخرى.

هـ. أذكر الأمة في هذه المرحلة الدقيقة حكام ومحكومين أن يتوقفوا قليلاً ليصوبوا المسيرة؛ لأنه في ذلك حياة هذه الأمة ونهضتها وكرامتها وعزتها بين الأمم بعد أن وصلت بفعل خبث التخطيط وغفلة العاملين عليها إلى أسفل درجات السلم البشري بين الأمم؛ لذا فالرجوع إلى عقلاء الأمة وصفوتها جدير برفعة الحكام والمحكومين ووضع الأمور في نصابها (وما يحصل للنظام المالي العالمي اليوم هو جرس إنذار لهذا النداء)، وهذه دعوة مخالصة لا أبتغي فيها إلا المصلحة العامة والله على ما أقول شهيد.

١٦. عندما ربطت أمريكا دولارها بالنفط (الذهب الأسود) بدل الذهب الأصفر في بداية السبعينات من القرن الماضي أسست إلى عدم التوازن بين الأصول العينية الحقيقية (الذهب، الذهب الأسود، الصناعات، الغذاء، العقارات، الممتلكات بصورة عامة) والأوراق المالية (النقد: الدولارات والعملات الأخرى التي تدور بفلكه والسندات والأسهم والائتمانات أو المشتقات)، وبذلك فقد سكّت وتعاملت بأصول مالية نقدية تعادل عشرات إن لم نقل مئات الأضعاف للأصول العينية الحقيقية، وثبت ذلك واتضح عندما انقلب السحر على الساحر، فقد انكشف عدم التوازن هذا من الضربة الحقيقية

للعقارات وتضخمها المفتعل في أمريكا من خلال الإعصار الذي ضرب ولاية نيو أورليان وتسبب بتدمير مليوني دار سكن أدى إلى وليمان براندر... إلخ) AIG كشف القيمة الحقيقية لشركات التأمين العملاقة والبنوك الأمريكية (ثم انعكس الأمر على جميع البورصات العالمية المرتبطة بهذا النظام المنفوخ (بسبب الدلع والترف المبتذل) الذي تمتعت به هذه المؤسسات المستهلكة والغير منتجة والمفترض أن تكون خدمية حيث عملت بأكبر من حجمها مئات المرات، والذي يمكن تلخيصه بانتقال الثروة من المنتجين إلى المستهلكين حيث إن منتجي الثروات الدائمة (الغذاء الذي هو عصب الحياة البشرية، المواد الأولية للماكينة الصناعية من مناجم اليورانيوم والذهب والنفط والغاز والتي بدونها لا يمكن أن تسير الحياة الصناعية.

إن كل المنتجين لصناعة الحياة في عوز وفقير وتخلف والمستهلكين في ترف ونعيم بسبب سرقة أو نقل ثروة المنتجين فقد حولوا هذه الثروات المنقولة أيضاً إلى قوة عسكرية، وسباق تسلح لإرهاب الأمم والشعوب واستخدموا الحيل للإخلال بالتوازن بين المنتج والمستهلك وهم اليوم يعرضون البشرية وثرواتها إلى تأزم اقتصادي قد يؤدي إلى كوارث للإنسانية جمعاء.

ثانياً: نتائج وتداعيات الاحتلال على العراق

وسنأخذ نموذجاً لقياس الأمور عليه بالنسبة لجميع الأقطار العربية أو البلدان المنتجة للنفط.

١. خسر العراق جراء الحصار والغزو والاحتلال بقيادة أمريكا أي خلال عشرين عاماً جميع مردودات ثروته النفطية منذ اكتشافها ولحد الآن من

خلال تدمير جميع ما بناه من مردودات ثروته النفطية والتي تمثل ترليونات من الدولارات أو عشرات آلاف الأطنان من الذهب.

٢. زيادة معدلات الإنتاج أو الإنتاج الغير منضبط أو الغير مرتبط بالموصفات المكمنية للحقول المنتجة أدى إلى:

أ. احتباس حوالي ٢٠% من احتياطات النفط بواسطة المياه المكمنية في الحقول العملاقة العراقية، وهذه الخسارة تقدر بالترليونات من الدولارات وأخص بالذكر حقول: الرميلة، الزبير، وكركوك العملاقة.

ب. وأساليب ربط الحقول غير المطورة بالإنتاج مثل حقل مجنون العملاق، الناصرية... إلخ، وهذه تعتبر من الجرائم العلمية.

ج. كذلك غض النظر عن إنتاج الحقول المشتركة مع بلدان الجوار دون ضوابط مشتركة مثل حقول: أبو غراب، الحويزة، والمسماة دهلران وبيدر في الجانب الإيراني، وكذلك الحقول التي أصبح جزءاً منها مشترك مع الكويت وسوريا مثل: حقول الرميلة، الزبير، صفية (والتي تسمى في الجانب الآخر: حقول السويدية، الرتقة... إلخ).

٣. حرمان العراق من كل كفاءاته وقدراته المهنية المدربة وخبرائه في جميع ميادين التنمية البشرية من خلال (القتل - والخطف - والتهجير) والتي تعتبر أكبر عملية قتل ووأد فكرية مورست عبر التاريخ، ونخص بالذكر الخبرات النفطية التي يمكن أن تشخص الأخطار وهم قلة.

٤. تهجير جميع رجال الأعمال ورؤوس الأموال العراقية وخبراتها وجميع من يستطيع الحركة خارج العراق وداخله بسبب التأسيس إلى بيئة الخوف والرعب والقتل والخطف... إلخ، أي فقدان الأمن وبذلك عطل الحياة وأصبحت خصوبة تربة العراق (أرض السواد) مهددة بخطر مستطير فضلاً

عن تعطيل الصناعة والتنمية البشرية والتنمية المستدامة؛ بل عطل الحياة ولوث البيئة وعرض الحرث والنسل إلى خطر الإبادة.

٥. تدمير أغلب إن لم نقل جميع البنى التحتية التي تم بناؤها عبر أجيال في العراق من مردودات الثروة النفطية كما طال ذلك أيضاً سرقة ونهب ثروته الأثرية والتاريخية والتراثية والثقافية.

٦. أسس إلى توريط بعض العراقيين (بعد أن ضخ وكبر من تنوع أطيافهم) بإدارة فاشلة من خلال وضع أساليب إدارة ملغمة أو محاصصة في جميع الاتجاهات، وسلمهم مسؤوليات إدارية واقتصادية هو يشرف عليها بصورة مباشرة وبالتالي الغاية من ذلك هو إسقاطهم من جهة والاستمرار بالتأسيس إلى صرف العراقيين عن الاجتماع عليه وإخراجه من البلاد لأنه المسبب الرئيس في ضياع ثروة بلدهم وحاضرهم ومستقبلهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهو معول هدم يعلو على جميع المعاول؛ وبذلك أسس إلى مهنة الوظيفة الغير منضبطة بالمبادئ وسبل الإنفاق حيث يعتبر ذلك من أسوأ السلبات في نظريات الإدارة ونهضة الأمم من كبوتها أو سباتها (لأنها بنيت على الولاء وليس الكفاءة التي تفيد البلاد والعباد).

٧. سعى ويسعى إلى تشويه العمل الجهادي أو المقاومة للاحتلال الذي تقره الشرائع والقوانين والمواثيق الدولية والعمل على زرع الفتنة باستخدام جميع الأساليب المتوفرة لديه من قوة ومال واستخدام النفوس الضعيفة من خلال بيئة تأسست سابقاً ولاحقاً للبيع والشراء وبثمن بخس، وهذا للأسف جرى ويجري على مستوى الأفراد أو الأحزاب، علماً بأنه في المنطوق البديهي ولكل عاقل أن البلد إذا تعرض إلى احتلال (فضلاً عن أن مثل هذا الاحتلال لم يكن له شبيهاً في التاريخ في تدمير الحرث والنسل) أن لا تُشكل أحزاب أو تنظيمات إلا بعد دفع الصائل أو طرد المحتل وعودة

الوطن إلى أهله وأبنائه الخَلَص وفق أسس حمل الأمانة وتحمل مسؤوليتها وليس السطو أو الاستقواء بالأجنبي وبأسماء شتى كالأحزاب أو منظمات المجتمع المدني أو غير ذلك، التي تشرعن مخطط الاحتلال ويمكن تشكيلها بعد زوال الاحتلال فقط، وكذلك الذي جرى من خلال القوانين أو ما يسمى بالدستور تحت ظل الاحتلال وقوات التحالف التي بيدها سلطة القوة والحكم هو للتأسيس إلى نزاعات وخصومات بين أبناء البلد وتبديد أو ضياع ثروته لإضعافه اجتماعياً واقتصادياً من خلال تدريب خبراء سرقة المال العام أو باسم منح عقود أو صفقات تجارية انتقائية للأشخاص والأحزاب وتكبير الهوة بين أبناء البيت الواحد والقبيلة الواحدة والقومية الواحدة والطائفة الواحدة، وهذا هو أسلوب تفتيت وإضعاف الأمم الذي عمل عليه أهل الباطل وأعداء الإنسانية منذ الأزل، ويجري تطبيقه بطريقة معقدة ومن خلال خلط الأوراق على الأفراد والجماعات؛ ولكي لا يجتمع عليه جميع أبناء الوطن لإيقاف النار التي جاء بها المحتل لحرق البلاد والعباد.

٨. استخدام الدبلوماسية وأساليب عديدة ومسميات كثيرة: إرهاب- متمردون- فرض القانون- مصالح وطنية فدرالية- قانون أقاليم ومحافظات... إلخ، ومن خلال بناء مؤسسة عسكرية وأمنية غير مهنية ومبنية على (المحاصصة، ميليشيات- فرق موت... إلخ) وأسس لها حتى أن جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بدت تروج لذلك علمت أم لم تعلم، والضحية هم أبناء الأمة حكام ومحكومين لأنه هو من هدم محبتها وأقام الحدود فيما بينها وأسس لإرهاب أبنائها بطرق شتى منها:

أ. حرمانهم من حقوقهم المادية (حقوقهم في الركاز أو الريع وهي حصة ٢٠% من واردات النفط الكلية) أقرتها الشرائع والقوانين ونظم الإدارة في العالم، واعتبار ذلك تعدياً على حقوق الأفراد المالية فلو أعطيت الحقوق

(الركاز) فإن رصيد أية عائلة في العراق لا يقل عن مليون دولار، وبذلك سوف لن تكون أسرة (مؤسسة انتاجية) محتاجة.

ب. حرمانهم من صندوق المساعدة العائلية الذي يتكفل بالمستلزمات الضرورية لكل أسرة في المجتمع وهذا من أهم واجبات متقليد الخدمة العامة أمام شعبهم، وللأسف تطبقه الدول التي ليس لديها ثروات نفطية لتحضى بمحبة شعوبها لها، ولا تطبقه البلدان النفطية ولكي يطلق عليها مقصرة في ميدان حقوق الإنسان... إلخ، وهذا الفعل يستخدم ضد الحكومات من قبل المخطط وبالنتيجة للأضرار بأصحاب الثروة (الأمة) حكماً ومحكومين (حراساً ومحروسين).

ج. حرمانهم من وضع الشخص المناسب في المكان المناسب والتفضيل دائماً للولاء للذات والسلطان والحزب وللفئة على الكفاءة مما خلق نوع من الظلم والقهر الاجتماعي والضعف الإداري والاقتصادي والتموي وبالنتيجة أدى إلى ضياع الثروة، ومن خلال هذه الأمور وغيرها كثير حاول أن يبقي التباعد بين أقطار الوطن العربي وتأسيس النزاعات فيما بينهم لكي لا يتقاربوا وأنتج التوتر بين الشعوب والحكومات بسبب عدم منحهم حقوقهم من الثروة النفطية؛ ولكي يستمر استخدام الواردات مستثمر للعمل الاستخباري وموظفي الخدمة العامة وأصحاب فرض القانون والانصراف عن استخدام هذه الواردات لتطوير ثروات الأمة الدائمة واقتصادياتها وتنميتها البشرية سيما وأنها تتمتع بقوة اقتصادية لا تتمتع بها أية أمة على وجه الأرض ومنها الثروة النفطية والتي تعتبر اختباراً لقادتها وشعوبها أما أن تستمر في تضييعها أو تعي ذلك وتفوت الفرصة والخير الباقي كثير.. كثير.. يمكن أن يعيد الأمور إلى نصابها ويضعها في طليعة الأمم؛ بل لقيادتها من جديد كما فعلت في دمشق والأندلس وبغداد بعد الإسلام أو في العراق والشام والجزيرة

العربية قبل الإسلام فهل إن هذا الاختبار غير جدير في أن يخرج منّا أمة القيادة كما كانت..؟ أم أمة تخلت كلياً عن القيادة لا قدر الله.

٩. تحويل جميع الثروة النفطية المنتجة في العراق والأقطار العربية إلى تطوير الماكنة الصناعية الغربية، وترشيد إنتاج نفط الدول الصناعية وتعزيد خزينها الاستراتيجي والعمل على إنضاب وتجفيف ثروة العرب الناضبة بأسرع وقت ممكن دون أن تستخدم لنهضتها.

١٠. السعي على إضعاف الدول المنتجة للبترول أو الدول العربية الأخرى التي لديها مستلزمات الثروات الدائمة: (الزراعة، الصناعة، الثروة البشرية، المياه، بدائل الطاقة، السياحة، الثقافة... إلخ)؛ وذلك من خلال افتعال الأزمات وإبقاء دول المنظومة العربية أو الإقليمية متباعدة في التكافل الاقتصادي والاجتماعي والتموي وحتى العسكري عكس ما حصل ويحصل لبلدان أوروبا وحلف شمال الأطلسي؛ بل أصبح شمال وشرق الأطلسي، وكذلك من خلال منع توفير مستلزمات الغذاء أو تطويره في هذه البلدان حتى أصبح الأمن الغذائي العربي مهدداً (كما هو الحال في أرض الرافدين) بينما أمن الطاقة مؤمن لمن يمنعنا من تنمية أمننا الغذائي ويتدخل في إفقار شعوبنا من خلال مؤسساته الاقتصادية التي تفعل فعل الهدم المستمر في الجسد العربي مثل البنك الدولي، التجارة العالمي، البلدان المانحة، نادي باريس ولندن... إلخ من المسميات التي هي جرائم ومكروبات في الجسد الاقتصادي العربي إذا لم نتنبه الأمة في وضع البدائل الاقتصادية ولم يتم ذلك إلا بالتقارب والتوحد والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية فعلاً وليس قولاً، واستخدام الثروة النفطية لتنمية الأمن الغذائي (تبادل المنافع) أعطيك طاقة وأعني على تنمية الغذاء وتأمينه ونقل التكنولوجيا وبناء المهارة (الناس شركاء في الكلاً والماء والنار).

١١. عدم تغيير المدخلات الإدارية والاقتصادية وتطويرها والتي أدت إلى ضعف الأمة وتقاعسها عن أداء مهماتها من خلال الإدارة السيئة التي تقود إلى اقتصاد سيئ وإلى هدم كل شيء لأن الأمم إذا كانت إدارتها عالية الكفاءة قفزت في جميع الميادين ومنها الاقتصاد، ويمكن أن نضع أمامكم أمثلة قريبة جداً.. كان اقتصاد إسبانيا في السبعينيات متأخر عشرين عاماً عن فرنسا وألمانيا، وكانت اقتصاديات الصين متأخرة عن مصر في الستينيات، ولكن تغيير الإدارة (الأداء ثم الولاء) أدى إلى قفزاتها حتى أصبحت إسبانيا بنفس مستوى فرنسا وألمانيا والصين يشار إليها بالبنان! فأين أمتنا العربية اليوم وهل تنهض..؟ إنني إذ أعلن وأنا على يقين تام إذا ما بدأنا من الآن بتنظيم سبل الإنفاق للثروة النفطية بإعطاء:

أ. حصة الأفراد (٢٠% من الثروة النفطية) وتحويل الأسر إلى مشروعات اقتصادية تنموية وعندها سيتم القضاء على العنف والفقر والحرمان (سد الذرائع) وبناء حقيقي للاستثمار ودعم القطاع الخاص الحقيقي الذي يبدأ من خلية الأسرة الاستثمارية.

ب. استخدام الـ (٨٠% المتبقي) لتطوير الثروات الدائمة والتنمية المستدامة.. عندها ستنهض الأمة وتقفز إلى مقدمة الأمم خلال سنوات، وليس عقود، والنقطتين أعلاه أعني بها المدخلات الإدارية والاقتصادية الصحيحة (ضبط سبل الإنفاق) وإدارة الموارد.

ثالثاً: ما يقتضي فعله

أ. في العراق:

١. تحقق على جميع الساسة وممن انخرطوا في العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال العمل على ما يلي:

* العمل على حصر وتوثيق خسائر العراق المادية -التي بلغت بالترليونات- والثقافية والاجتماعية والنفسية والبيئية والتاريخية والبشرية والحيوانية والمائية والتراثية التي تسبب بها الحصار والغزو والاحتلال للعراق بقيادة أمريكا ومن أعانها عسكرياً أو لوجستياً.

* تثبيت هذه الخسائر والحصول على إقرار المحتل بها للدفع والتعويض لأنها حقوق أمة لا يمكن المساومة عليها، ومن لم يعمل عليها يعتبر خائن لدينه ووطنه (لأنه ارتضى أن يمثل الشعب)، ومتابعة ذلك واعتباره دين في رقبة قوات التحالف ودولها، وتثبيت ذلك في المحاكم الجنائية العالمية وحقوق الإنسان والعدل الدولية وربط ذلك بالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية حاضراً ومستقبلاً مع الدول.

٢. على جميع الهيئات والتجمعات السياسية خارج العملية السياسية التشديد على حقوق الشعب العراقي والوطن العراقي مما تسبب به الاحتلال، واعتبار ذلك من أهم واجباتهم ومن يتقاعس.. يعتبر متنازل عن حقوق الأمة والأوطان، وسيصنف بأنه من طلاب الحكم والمناصب، وليس مطالب بحقوق بلده وشعبه والعمل على ذلك لدى الدول والمنظمات والهيئات العالمية المتواجدون فيها من خلال تشكيل لجان اقتصادية ومالية واجتماعية لحصر هذه الأضرار واعتبارها دين في أعناق من لم يقف في نصرتها والعمل على تفعيلها وتحقيقها.

٣. استثمار الفعل الجهادي ونتائجه وتعظيمه وتطويره لحين خروج المحتل، واعتبار ذلك حق مشروع للشعوب التي تحتل أوطانها وتنتهك سيادتها ويهدم اقتصادها بالقوة؛ وذلك لإجبار المحتل ومن معه بإقرار حقوق الشعب العراقي التي تسبب فيها والإقرار بتعويضها كأساس للتعاون بين

الشعوب وتبادل المنافع، واعتبار ذلك دفاع عن بلد ظلم ووقع عليه عدوان داخل أرضه، والعمل على تسخير كافة إمكانياتنا الاقتصادية ومنها النفط كأساس لانتزاع حقوقنا ممن سرقها أو تسبب في ضياعها (وما ضاع حق وراءه مطالب).

٤. مناشدة جميع شركات النفط الأجنبية من خلال دولها والمنظمات الدولية بعدم المباشرة في العقود التي أبرمتها مع الحكومة الحالية، واعتبارها عقود غير قانونية سيما وأن العراق منقوص السيادة طالما على أرضه أكثر من (٢٠٠ ألف) جندي أجنبي، ولكي يتوازي هذا مع ما أصدرته رابطة خبراء النفط العراقيين التي قمت بتأسيسها في ٢٠٠٤م حيث قامت بمناشدة جميع شركات النفط الأجنبية المرموقة بعدم توقيع أية اتفاقيات أو معاهدات استثمار كبيرة إلا بعد خروج آخر جندي أجنبي، واعتبار الشركات المخالفة لذلك مخالفة للقوانين الدولية وحقوق الشعب العراقي الواقع تحت الاحتلال ويبدو أن هذه الشركات التزمت بهذه المناشدة العلمية والعقلانية والقانونية إلى نهاية عام ٢٠٠٩م، وقامت بعد ذلك بتوقيع ما يسمى بجولة التراخيص والمفروض مناشدتها بعدم المباشرة بهذه العقود (إلا إذا قامت بهذا الفعل لإثبات وجودها في العراق)، وترك حقول العراق العملاقة المكتشفة إلى أهلها ويمكن التعاقد معها لاحقاً من النواحي الفنية والإستشارية فقط.

إن الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة الحالية ليست في مصلحة الشعب العراقي وصيانة الثروة النفطية التي هي ملك الأمة حاضراً ومستقبلاً وذلك لعدة أسباب:

أ. إن العراق استلم من أموال صادرات النفط منذ الاحتلال (٢٠٠٣م) ولغاية الآن أي خلال أقل من سبع سنوات أكثر من (٣٠٠ مليار دولار)

بسبب ارتفاع أسعار النفط، وهذا الرقم يفوق ما استلمه العراق عبر ثلاثين عام قبل الاحتلال، ولكن نرى أن هذه الأموال المستلمة من مبيعات الذهب الأسود (الثروة الناضبة أو الثروة التشغيلية) لم تسخر لا للخدمات الضرورية للبلاد والعباد (الكهرباء، الماء، التعليم، تقليل البطالة، الطرق، الاتصالات، المواصلات، السكن، الأمن والأمان، دفع حقوق المتضررين، المهجرين... إلخ)، ولا لتطوير الثروات الدائمة: (الزراعة والمياه، الصناعة ومراكز البحوث، تنمية العقول البشرية).

ب. إن إعطاء الشركات الحقول العملاقة المكتشفة والتي هي كنز العراق ولمدة (٢٠) عاماً تكون القرارات فيها ٧٥% للشركات الأجنبية، سيحقق الفائدة للشركات الأجنبية فقط من ناحية تحقيق أرباح مضمونة مثلاً دولارين على كل برميل منتج + جميع التكاليف التي ستصرفها والغير مراقبة سيادياً حيث إن هذه الكلف بحسابات شركات استثمارية رأسمالية تشغل تقنياتها وأفرادها وبالكلف التي هي تقرر لها لجديرة على تحقيق مكاسب مادية عالية جداً لها فهي قللت ما تأخذه على إنتاج البرميل الواحد لتزيد الكلف، وبذلك الفائدة الإجمالية ستكون لها على حساب ثروة العراق والعراقيين وبدون أي خسارة، بينما الخاسر هو العراق على حساب استنزاف ثروته الناضبة وضياع القرار من يده وإفادة العقول الأجنبية (أو الأيدي والتقنيات الأجنبية)؛ ليبقى العراقيون يأكلون فقط وتنتزع الخبرات والمهارة منهم.

ج. لماذا لا يُذهب بالشركات الأجنبية إلى المناطق الصعبة نسبياً والمعروضة للاستكشاف والاستثمار والتي فيها شيء من المغامرة لتعطى للشركات الأجنبية وتترك هذه الحقول المكتشفة (الكنوز لتنظيم إنتاجها على ضوء متطلبات التنمية وضبط سبل إنفاق الثروة ولكي لا يستمر إحتراقها واستغلالها ضد مصالح العراقيين).

د. العمل على إنضاب الثروة النفطية بأقصى سرعة ممكنة وإغراق السوق العالمي فوق حاجته، وذلك بتوفير فرصة الخزن الاستراتيجي لأمريكا والبلدان الصناعية لتبقى هي التي تتحكم بالأسعار ولكي تنصرف إلى بحوث الطاقة البديلة وتصبح في النهاية هي المتحكمة في مصير هذه الطاقة بعد أن نقلت ثروة البلدان المنتجة.. تسعى لنقل هذه الثروة إلى مكانها الفارغة لتُملأ بنفوط العراق والبلدان المنتجة الأخرى، وإن السنوات القليلة الماضية تثبت هذا الأمر سيما وأن العالم بدأ بالاقتصاد في استهلاك الطاقة، ولكن الإنتاج العالمي من الأوبك والأوبك ازداد إلى حوالي (٧) ملايين برميل يومياً خلال (٤) سنوات عن الإنتاج اليومي الاعتيادي ففي الوقت الذي يفترض أن يقل الطلب على الإنتاج أمام الاقتصاد بالطاقة كما أعلن الرئيس الأمريكي نجد أن الإنتاج يزداد مما يثبت بأن هذه الزيادة تذهب إلى الخزن الاستراتيجي، إذاً نقل أصول الثروة ومبيعاتها يجري بخطة محكمة لا يمكن أن يستكشفها الغاوون الذين لا يفهموا أبعاد الميزان التجاري وواجباته وحقوق تبادل المنافع، وخطة جولات التراخيص والتهافت على حقول العراق العملاقة جزء من هذه اللعبة الأمريكية الكبرى.

٥. العمل على تثبيت العلة والمسبب بأكبر عملية تهجير تعرض لها الشعب العراقي، وتحمله جميع إفرازات هذا التهجير: النفسية- المالية- الثقافية- الأخلاقية، ومن ثم مطالبة المجتمع الدولي بالإعلان عن فشل من قرر إدارة البلاد بعد تحميله كل النتائج.. إلى دعوة بديل يقوم بتوفير الأمن والأمان لبيتسني للملايين من العراقيين العودة إلى منازلهم ومزارعهم ومشروعاتهم لبناء بلدهم، واعتبار ذلك من مسؤولية المجتمع الدولي: منظمة الأمم المتحدة ودول مجلس الجامعة العربية ودول منظمة المؤتمر الإسلامي؛ لأن من ارتضى أن يدير العراق (بقيادة أمريكا) لن يديره بكفاءة خلال فترة

تحدد بالأيام أو الشهور وليس بالسنين (أكثر من ست سنوات) عندها عليه أن يتحمل جميع الإفrazات السلبية التي تسبب بها مادياً ومعنوياً، ويترك الإدارة لغيره إن كان جاداً في إيجاد الحل (أهل البلد أو قوة دولية مرضياً عليها) وإلا فإن الأمر يقع في ميدان تهديد السلم والاقتصاد الدوليين للخطر والمسؤول عن ذلك المحتل وحده وليس الشعب القاصر أو الموصى عليه (وفق القانون والمعاهدات والمواثيق الدولية ونظم الإدارة العالمية).

ب. في الوطن العربي:

١. العمل على تفعيل معاهدات الدفاع العربي المشترك، وميثاق الجامعة العربية، والعمل على توحيد البلدان العربية مع العراق اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، والاقتداء بالتجمعات الدولية كما يحصل لأوروبا وأمريكا اللاتينية ودول الأسيان.

٢. العمل على ربط الوطن العربي بوحدة نقدية واحدة كما هو الحال بالنسبة لأوروبا (منطقة اليورو).

٣. تسخير الثروات الطبيعية (وخصوصاً النفط والزراعة والمياه) لدعم قوة اقتصاديات السوق في الوطن العربي، ومنها ضبط سبل الإنفاق لتطوير الثروات الدائمة: الزراعة، الصناعة، التنمية البشرية، ورغد الموارد والتنمية المستدامة لتطوير جميع ثروات الوطن العربي من بدائل الطاقة، وصناعة الغذاء والصناعات الإنشائية والبتروكيميائية والصحية والبيئية والسياحية وجميع المشاريع الإستثمارية من خلال الصناديق السيادية.

٤. ربط التبادل التجاري (الميزان التجاري) بتطوير الثروات ونقل التكنولوجيا؛ من خلال منهج تبادل المنافع بين منطقة الوطن العربي (الدينار

العربي مثلاً) ومنطقة اليورو، دول الآسيان، أمريكا، أمريكا اللاتينية، الصين... إلخ.

٥. ربط العلاقات التجارية وتبادل المنافع بالأمن القومي للعرب فيما يخدم الأمن والسلم الدوليين.

ج. في المنظومة الإسلامية (منظمة المؤتمر الإسلامي):

١. استخدام عناصر الجوار في تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والجيوستراتيجية بين منطقة الوطن العربي ودول منظمة المؤتمر الإسلامي جميعاً وخصوصاً العلاقات الثقافية، وتطوير الثروات الدائمة بالاستخدام الأمثل للثروات التشغيلية (الناضبة) وخصوصاً النفط والغاز، والعمل المشترك على تطوير بدائل الطاقة وتنمية الموارد والتنمية المستدامة.

٢. التطوير والاستخدام الأمثل للثروات المائية والحيوانية والزراعية وترشيدها، وتطوير الاستخدامات والمشتقات منها في الصناعة وتوليد الطاقة والغذاء والبيئة والسياحة والتنمية المستدامة.

٣. الاستخدام الأمثل للتراث الثقافي والآثاري التي تربط الوطن العربي بالمنظومة الإسلامية في ميادين تطوير المشروعات الاقتصادية والطرق البرية وسكك الحديد والملاحة البحرية والنهرية والصيد والتنمية الزراعية والحيوانية وتطويرها لتعزيز الأمن الغذائي الإقليمي والعالمي.

٤. ترشيد الطاقة الناضبة والمحافظة عليها من خلال الحفاظ على سلوكيات المكامن، وضبط معدلات الإنتاج والتقنين فيها حفاظاً على الإستخراج الأمثل لها حاضراً ومستقبلاً لصالح البلدان المنتجة والمستهلكة؛ لأنها ثروة تخص البشرية جمعاء.

٥. التعاون والتقارب في الوحدة النقدية وربما توحيد العملة بين المنظومة العربية والإسلامية مستقبلاً حفاظاً على التراث والتقارب بين المنظومات العالمية من خلال العوامل المشتركة؛ لما فيه خير وتطوير الاقتصاديات العالمية في تأمين وترصين النظام المالي العالمي من الهزات كما حصل في عشرينيات القرن الماضي وبداية هذا القرن، والتعاون المشترك في إرساء نظام مالي عالمي رصين.

د. في المنظومة الدولية:

١. استخدام عناصر الاستقرار السياسي من خلال المساهمة الفعالة في المنظومة الدولية في تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي والثقافي، وترشيد نفقات التصنيع العسكري والحد من سباق التسلح، وتحويل الاستثمارات المالية منه إلى الاستثمار في تطوير الثروات الدائمة، وتأمين الغذاء العالمي من أجل إرساء السلم والتبادل الثقافي الدولي لما فيه مصالح الشعوب وبناء حاضرها ومستقبلها على أساس تبادل المنافع والحفاظ على البيئة وصناعة الحياة.

٢. ترشيد الطاقة الناضبة عالمياً من خلال بناء نظام تعاون مشترك لجميع المنظمات الاقتصادية مثال: الأوبك، الأوبك، المركز الدولي للطاقة، منظمة الطاقة الذرية... إلخ؛ وذلك لترشيد الطاقة بكل أنواعها الناضبة والدائمة والحفاظ على البيئة وتأمين ديمومة الآلة والماكنة الصناعية واحتياجات البشر اليومية.

٣. المساهمة في تطوير المؤسسات الاقتصادية الدولية من خلال المساهمة بإرساء نظام مالي عالمي رصين بما في ذلك النظام النقدي العالمي لما فيه خير شعوب العالم أجمع.

٤. المساهمة في تطوير الثروات الطبيعية والناضبة (المنتج والمستهلك) من أجل الوصول إلى استقرار وتطوير وتأشير حاجة السوق بشكل عام وبناء الاستقرار العالمي.

رابعاً: التداعيات أو الإفرازات الإيجابية على الوضع النفطي في العراق والمنطقة والعالم

١. تدني معدلات الإنتاج للحقول النفطية العراقية عبر العقود الثلاثة الماضية أدى إلى حفظ المتبقي منه، وبذلك رغم كل السلبات للحصار والاحتلال فإن الحالة الصحية للمكامن والحقول النفطية المكتشفة العراقية هي أفضل نسبياً من مثيلاتها في الحقول النفطية العربية الأخرى، وعليه تعتبر الثروة النفطية المتبقية هي الرصيد القوي أمام التدني المستمر للاحتياطيات النفطية الأخرى والتي تعتبر بدون منازع الأساسية لحياة الآلة الصناعية الغربية، ويمكن لصفوة الأمة التي لا تساوم أن تفرض شروطها على وضع الأمور في نصابها الصحيح من خلال تغيير المدخلات التي سارت عليها قياداتها الإدارية عبر العقود الماضية لقرني النفط والغاز الذي أدى إلى الثورة الصناعية (تمتع العراق بطاقات إنتاجية مكتشفة عالية وتمتعه باحتمالات نفطية لم تكتشف بعد تعتبر الأعلى على الإطلاق في العالم).

والخلاصة: نوصي بأن يكون الإنتاج وفق متطلبات الإنفاق المنضبط، ولا يزداد إلا على ضوء الحاجة لخدمات الأمة وتطوير الثروات وتطوير المهارات؛ وبذلك نحفظ هذا الكنز من الضياع وانتقاله إلى أعداء الأمة أو المدللين المبذرين دون أن يدري الكثيرون، على أن يتم ذلك من خلال خطة قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى (الخمسية والعشرية والعشرينية) المرتبطة بمشروع بناء الدولة ما بعد زوال الاحتلال.

٢. إن رد الفعل الذي أفرزه الاحتلال هو ولادة المشروع الجهادي أو مقاومة المحتل من رحم الأمة (ولكل فعل رد فعل والبادي أظلم)، لأن دول الاحتلال أسست إلى الأضرار بمصالح الأمة وتمزيقها وشرذمتها وسرقة ثرواتها ولو فعلوا على تبادل المنافع فنحن ضد من يقف ضده؛ لأن الله قال ((ولقد كرّمنا بني آدم))، ولكن حينما يسود الظلم ويبلغ السيل الزبى فإن الأمة عليها بآخر الدواء وهو الكي، ولذلك سنام الإسلام الجهاد أو الدفع فالأمة التي تسعى إلى العيش الكريم تضحي بأبنائها عندما يستهدف حاضرها ومستقبلها، فحينما كنا أقوىاء منحنا الإنسانية العدل والعلم والاقتصاد والبناء وهذا ما يشهد به لنا الأعداء قبل الأصدقاء، ولكن حينما تركنا الواجبات والأمانة وركضنا وراء الحقوق والمصالح الذاتية بسبب انتكاس الإدارة حيث تركت الأمة جهاد الدفع (وما تركت أمة الجهاد إلا ذلت أو غزيت في عقر دارها)، ويقصد بالجهاد الفكري والعلمي وسد الذرائع والكفاح في البناء وصناعة الحياة، وليس أن نكون عالة نخوض مع الخائضين.. فكتبت علينا الذلة وارتضينا التبعية بعد أن كنا متبوعين وهذه هي الرسالة التي ميز الله بها أمة العرب فإن لم نعمل بها نذل، وعليه فإن هذا المشروع يجب أن ينمو ويتطور إلى أن يعود للأمة هيبتها وحقوقها المنهوبة ويحكم العدل على الأرض والعدل أساس الملك، ولن يكون له إلا أمة العرب إذا لبث النداء وعملت به، والعراق بسبب ما تعرض له ودفع أغلى ثمن نيابة عن أمته العربية وعن الإنسانية جمعاء مرشح أن يستمر في دفع العدو وتلقيه دروس الذود عن الأوطان (المبلل ما يخاف من المطر) إلى أن يجلس العدو مرغماً إلى الحق، لكن على هذه الأمة أن تسند مطالبته بكل ما أوتيت من قوة منحها الله إياها بالأرواح والأموال والعقول والمهج (امتثالاً لقول محمد (صلى الله عليه وسلم) الخير في أمتي إلى يوم القيامة- وبعد أن تداعت على أمتنا الأمم كندايعي الأكلة على قصعتها بسبب

نومها) وها قد استيقظ ليوث في أرض الرسالات (العراق) فهل من مستجيب لتنمية وديمومة هذه البقعة.

٣. إن ما موجود من ثروات في العراق وما أراد الله بقدرته وقدره أن يكون وهو كائن.. لقادر أن يعيد لهذا البلد (مهد الحضارات ومنه خرج إبراهيم أبو الأنبياء عليه السلام) أن يَنْفُظ عنه غبار الذل والمهانة من خلال دماء أبنائه الخالص الذين يزودون عن كرامة العراق ومكانة العراق ضد هجمة الأعداء التي فاقت كل الهجمات، في دفع المحتل وتلقيه الدروس والعبر وهذه سنة الحياة في التدافع بين الحق والباطل (حيث قدّم إلى الآن أكثر من مليون شهيد) ومستمر في العطاء، ومعهم عقول وأموال المخلصين من أبناء هذه الأمة المعطاء، وفي الختام نقول إن من يتقدم الصفوف سواء في الميدان الفكري والسياسي أو في سوح الوعي أن يتصف بالموصفات الثلاث التالية:

* الهم: يعني هم البلاد والعباد والذود والدفاع عن الوطن واسترجاع الحقوق (من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم).

* الهمة: وهي العزيمة التي لا تلين رغم كل الصعاب والشدائد والمغريات في المال والمنصب والجاه.

* نكران الذات: وهو تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وأن يضع الشخص أو الجماعة في سلة وطنه وأمتة ولا يأخذ في هذه المرحلة إلا ما يسد رمقه ويحفظ مطاولته.

إن كنز هذه الأمة رغم كل ما خطط لإنضابه موجود وفيه خير كثير فهل تتغير مواصفات حراسه؟ فإن تغيرت فإن مستلزمات نهوض هذه الأمة الاقتصادي موجود، ولكن يجب أن تصوب المسيرة لنكون بحق مؤهلين إلى النهوض الحقيقي واستلام مكانة القيادة بين الأمم وأمة العرب مؤهلة.. مؤهلة

لها، فإن لم تصوب المسيرة يجب أن يبقى هذا الكنز محفوظاً ويتوقف الإنتاج منه إلى أن تصوب المسيرة.

خامساً: الخلاصة والحل العملي لمشكلة حصار وغزو واحتلال العراق

١. تشكيل هيئة خبراء (الهيئة العراقية المتخصصة العليا لصياغة مشروع بناء الدولة)

* تعمل على صياغة البرنامج العملي لمشروع بناء الدولة العراقية وإدارة الثروات البشرية والثروات الدائمة، وضبط سبل الإنفاق للثروة النقدية تكون هذه الهيئة مهنية وممثلة لجميع العراقيين.

* من المعلوم أن مثل هذه الهيئة المهنية العليا هي التي تضع الخطط العامة للأمة وبناء الدولة وتثبيت حقوقها وصيانة مكانتها وتطورها، وهذا ما يحصل في جميع البلدان المتقدمة كما هو الحال في دول أوروبا وأمريكا وأدى فعل مثل هذه الهيئة للإسراع في وضع الصين وإسبانيا مثلاً في العقود الأخيرة في المكانة المرموقة دولياً.

ملاحظة: لم يتم صياغة مشروع لبناء الدولة منذ تأسيس الدولة العراقية، وكلما وضع لا يرقى إلى جزئيات مشروع بناء حكومات فقط.

من مهام هذه الهيئة على سبيل المثال لا الحصر في المرحلة الحالية وعلى الفور:

أ. توثيق وحصر جميع حقوق العراق والعراقيين المادية والمعنوية التي تسبب بها الاحتلال لتعويض ما تسبب به باعتباره اختار مسؤولية إدارة البلاد بطريقة الغزو والاحتلال والوصاية (المتتملة بتدمير ثرواته العامة والخاصة من البنى التحتية والمشروعات العامة والخاصة لجميع المصانع المدنية والعسكرية والمعدات والآلات والخدمات العامة المتمثلة بتوليد ونقل

الطاقة الكهربائية ومياه الشرب والصرف الصحي والطرق والجسور وتعطيل الزراعة ومشاريع التربية الحيوانية وتهديد البيئة وما أصابها من التلوث والأمراض المتوطنة وتهديد خصوبة تربة العراق وثرواته وتهديد الأمن الغذائي في البلاد وتعطيل التعليم والبحث العلمي وتعطيل الحياة وفوات المنفعة والنتائج المادية والنفسية والاجتماعية التي أفرزها التهجير داخل وخارج العراق لملايين العراقيين بسبب التأسيس لبيئة الخوف والرعب وفقدان الأمن)، والمسؤول عنها مسؤولية مباشرة الذي قرر إدارة البلاد (المحتل ومن معه)، وتثبيت ذلك بالأرقام والمعلومة والحجة ووفق القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية وتوثيق ذلك لدى المنظمات والمحاكم الدولية.

الآلية: بالإضافة للتوثيق لدى جميع المحاكم والمنظمات الدولية، استخدام جميع الوسائل المتاحة، ومنها استثمار الفعل المقاوم على الأرض لإجبار المحتل الإقرار بحقوق العراق، وعلى جميع القوى الفاعلة المناهضة للاحتلال ومن خلال تشكيل جبهة واحدة وإلغاء التشرذم وتوحيد الخطاب السياسي واستثمار فعل المقاومة في تثبيت وإجبار المحتل للإقرار بحقوق العراق والعراقيين الذين يخضعون إلى الوصاية من قوى الاحتلال كافة ولحين خروجه بضمان حقوق العراق كاملة غير منقوصة.

ب. وضع منهج وبرنامج عملي تفصيلي مهني بحث بعيد عن الانتماءات الحزبية يأخذ بالأولويات لبناء الدولة من خلال وضع آلية أو آليات، حيث أن البرنامج العملي لبناء الدولة هو الذي يحدد مواصفات وواجبات متقليدي الخدمة العامة: الحكومة أو السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وليس العكس بربطها بالواجبات والحقوق وسبل الإنفاق المنضبطة ببرامج متقدمة تأخذ بنظر الاعتبار أن يكون ناتج متقليدي الخدمة العامة أكثر مما يتقاضى بشكل عام من المال العام باعتباره حارساً على المال والأرواح،

وذلك بتحديد مواصفاته للوظيفة أو الترشيح لها وأدائه وحقوقه المراقبة بنظام وقانون شفاف كما هو الحال في البلدان التي سلكت إدارة متقدمة في بناء الدولة ووفق أحدث نظريات الإدارة العالمية المتبعة (مثل نظرية الإدارة اليابانية، الأمريكية، الأوروبية) مع الأخذ بأخلاقيات الأمة وتراثها الإنساني في إقامة العدل والمساواة وإعمار الأرض وبناء الإنسان.

الآلية: بعد وضع وتحقيق مستلزمات الأمن والأمان بإجبار المحتل بالانسحاب والإقرار بحقوق العراق التي تسبب بها.. أن ينبري لنقلد السلطات التشريعية والتنفيذية القيادات الفكرية التي تحمل الكفاءة العالية والمهارة والخبرة والإخلاص وجعل المصلحة العامة أو المصالح المرسلّة للأمة هي الهدف الأساس وترك جميع المصالح الذاتية أو الحزبية أو الجهوية قولاً وفعلاً، وعندها سترفع الأحزاب والهيئات مطالبيها أو حقوقها أو مظلوميتها إن وجدت لتقر بميزان العدل والحق (الناس سواسية في الحقوق والواجبات):

أ. تطبيق نظام إدارة عليا يعمل بالأداء والمهارة والكفاءة والنزاهة والإخلاص وليس بالولاءات للأحزاب أو التنظيمات الإثنية والطائفية... إلخ (لأن من أدأه عالي فولأه الله والوطن عالي، ولكن ليس بالضرورة من ولأه للحزب أو الطائفة عالي أن يكون أدأه عالي، وهذا أحد الأمراض المشخصة في تصحيح مسيرة الأمة وبناء الدولة الحقيقي) وإخضاع هذا الشعار أو النظام إلى تفصيل بالمواصفات المهنية والمهارة والخبرة والسيره العامة التطبيقية والسلوكية.

ب. ضبط سبل الإنفاق للثروة التشغيلية (النقدية) من واردات النفط والواردات العامة للدولة، وتسخيرها أو توجيهها الوجهة الصحيحة في بناء الدولة والأفراد، وذلك من خلال التوزيع المنضبط والمؤسسي للثروة لبناء الأفراد والدولة:

* ٢٠% من الواردات (الركاز أو الريع- حق الملكية للأفراد في الثروات الناضبة أو الكنوز) توزع على الأسر لتصبح كل أسرة مشروع تنموي فاعل ومراقب في المجتمع، وهي القاعدة الأولى في بناء وتطوير القطاع الخاص.

* ٤٠-٥٠% من الواردات للخدمة العامة وتوفير الأمن وحماية الوطن والخدمات العامة: الكهرباء، الماء، المواصلات، الاتصالات، الإسكان، الصحة، البيئة، البنى التحتية... إلخ.

* ٣٠-٤٠% من الواردات لتطوير الثروات الدائمة والتنمية المستدامة والبديلة:

١. الزراعة والمياه وتنمية الثروة الحيوانية (الأمن الغذائي).

٢. الصناعة: الزراعية، الإنشائية، السياحية، النفطية، بدائل الطاقة، الاستراتيجية... إلخ.

٣. التنمية البشرية: التعليم، التدريب، البحث العلمي، التأهيل وبناء المهارات للأيدي العاملة (جامعات، مدارس، معاهد، مراكز بحوث، مراكز تدريب وتطوير، ورش... إلخ).

ج. كما يتم التفصيل في البرنامج العملي لبناء الدولة:

١. بناء المؤسسة العسكرية والأمنية وفق ضوابط وشروط ومواصفات مهنية وواجبات وحقوق وأهداف وينطبق ذلك على جميع متقليدي الخدمة العامة (يصدر بذلك قانون ومنهج تفصيلي).

٢. بناء مؤسسات الدولة:

أ. لإدارة الثروات: المياه، الزراعة، التربة، الصخور، المعادن، المياه المعدنية والحارة، السياحة، الصناعة (تصنيع المواد الأولية المتوفرة في العراق: الزراعية الإنشائية البترولية، البتروكيميائية، الأسمدة، المعدات

- الزراعية والغذائية والخدمية والنووية والحيوية وبدائل الطاقة الرياح، المياه الحارة، الطاقة المائية، الطاقة الشمسية... إلخ (نظام وخطة تفصيلية).
- ب. بناء وتوفير جميع الخدمات العامة (نظام وخطة تفصيلية).
- ج. استثمار جميع الثروات الدائمة والمتجددة (نظام وخطة متكامل).
- د. بناء المؤسسة الدبلوماسية والعلاقات الخارجية مع الدول، وتنمية وتطوير المنافع والمصالح (نظام وخطة متكاملة).
- هـ. بناء المؤسسة الإعلامية (نظام وخطة متكاملة).
٣. الدعوة والعمل على توحيد القيادات الفكرية والميدانية ومتابعة ذلك وعلى ضوء الأهداف المشتركة وتوزيع الواجبات والمهام (منهج وخطة متكامل).
- أ. استثمار الفعل المقاوم للتسريع بجلاء المحتل.
- ب. استثمار الفعل المقاوم لإجبار المحتل بالاعتراف بحقوق العراق والعراقيين.
- ج. مراحل التنفيذ وفق البرنامج الزمني لبناء الدولة.

الواقع الصحي في العراق بعد الاحتلال

ماهر المفرجي^(١)

المقدمة

إن الدمار الذي حل بالعراق بعد الغزو الأمريكي شمل كل مرافق الحياة وخاصة المؤسسات الطبية والصحية والتي تمس المواطن البسيط. لقد أصاب التدهور المؤسسات الصحية كافة ابتداءً من وزارة الصحة إلى أبسط مركز صحي في أبعد نقطة في العراق المحتل. إن سنوات الاحتلال العجاف أجهزت على البقية الباقية من هذه المؤسسات الخدمية المتواضعة والتي عانت من أضرار جسيمة بسبب حصار عمره (١٣) عاماً حصد أرواح أكثر من نصف مليون طفل عراقي بسبب ضعف الإمكانيات وقلة الأدوية، وتخلف المستلزمات الطبية ونقص الكادر الطبي.

إن العاملين من الكادر الطبي وبكافة الاختصاصات وقفوا عاجزين عن حالات ترد إليهم يومياً بالآلاف لا يستطيعون تقديم ما هو مطلوب لإنقاذ أرواح المرضى والمصابين، فكم من مريض في صالة الطوارئ قد أسرع إليه الموت بسبب عدم وجود أوكسجين كاف أو لعدم وجود الأدوية المنعشة

^(١) طبيب وباحث.

للقلب والتنفس أو عدم توفر المستلزمات الضرورية للتدخلات الجراحية مثل الميزل الصدري chest tube.

وكم من مريض من كبار السن أسلم روحه إلى بارئها بعد عجز أهله عن الوصول إلى المستشفيات بسبب استحالة التنقل نتيجة العمليات العسكرية للغزاة الذي لا يرحم فيها طفلاً ولا شيخاً أو امرأة وأيضاً بسبب تربص وانتشار الميليشيات الطائفية وسيطرتهم على المؤسسات الصحية.

وكم من جريح مات بسبب عدم وجود الطبيب الجراح الذي يجري له العملية الجراحية الضرورية لوقف النزيف أو عدم وجود الطبيب المخدر أو عدم وجود صالة عمليات تصلح لإجراء مثل هذه العمليات.

إن هذه الأسباب وغيرها أثرت على الواقع الصحي بالعراق ونقلته من البلدان الناهضة إلى البلدان المتخلفة.

ويتضمن البحث الأمور الآتية:

١. الوضع الصحي قبل الاحتلال.
٢. الوضع الصحي في زمن الحصار.
٣. أسباب تدهور الوضع الصحي في ظل الاحتلال.
٤. الاحتلال الأمريكي.
٥. الحكومات العراقية المتعاقبة.
٦. سيطرة الميليشيات والأحزاب.
٧. نقص الكادر الطبي.
٨. الفساد الإداري والصفقات المشبوهة.
٩. الأطفال أكثر المتضررين.
١٠. محاولات لانتشال الوضع الصحي.
١١. التوصيات.

الواقع الصحي قبل الاحتلال

يعتبر العراق من الدول النامية التي استطاعت أن تخطو خطوات كبيرة وواثقة في تطوير القطاع الصحي في شتى المجالات وذلك من خلال ازدياد عدد الأطباء الخريجين، وعدد كليات الطب والمعاهد الطبية حيث بلغ عدد كليات الطب تقريباً (٩) كليات بعدما كانت (٣) كليات هي كلية طب بغداد ١٩٢٠م وكلية طب الموصل ١٩٦٣م وكلية طب البصرة ١٩٦٣م أضيفت إليها كلية طب المستنصرية ١٩٧٤م وكلية طب الكوفة ١٩٧٧م وكلية طب صلاح الدين وكلية طب الأنبار ١٩٨٨م وكلية طب الكندي ٢٠٠٠م كلية طب بابل وكلية طب تكريت.

ولتوضيح الزيادة في أعداد الخريجين من الكليات والمعاهد الطبية فلقد كان عدد خريجي كلية طب بغداد عام ١٩٧٢م (٢٧٠) طبيباً وأصبح العدد حوالي (٥٥٠) طبيباً سنة ١٩٩١م وكانت الدورة الثالثة لطب المستنصرية عام ١٩٨٣م قد خرجت (١٢٠) طبيباً بينما بلغ عدد الخريجين سنة ١٩٩٢م حوالي (٤٥٠) طبيباً.

اتجهت وزارة الصحة ضمن خطة تبنتها إلى إنشاء مراكز طبية تخصصية تحتوي هذه المراكز على كادر طبي متخصص مع مستلزمات وأدوية طبية متخصصة، وهذا البرنامج يعتبر من البرامج المتقدمة في عالم الطب ومن هذه المراكز:

- * المركز العراقي لأمراض القلب والأوعية الدموية.
- * المركز الطبي لأمراض الجهاز الهضمي والكبد.
- * المركز الطبي لأمراض الدم.

* المركز المتخصص لأبحاث السرطان.

* المركز العراقي للسكري.

الدراسات العليا في كافة الاختصاصات الطبية

استطاعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع وزارة الصحة من إرسال وجبات من الأطباء والصيدلة وأطباء الأسنان خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي إلى الجامعات الأوربية والأمريكية لنيل شهادة التخصص في كافة الاختصاصات الطبية فالعراق يفخر أن لديه عدداً لا بأس به من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي وآخرين لديهم زمالات ملكية (MRCP . FRCS)

لقد شجع هذا العدد على فتح مركز للدراسات العليا للاختصاصات الطبية (المجلس العلمي للاختصاصات الطبية) حيث كان مرتبطاً بديوان الرئاسة ويتمتع بصلاحيات واسعة؛ لإدارة شؤون الكليات الطبية وله استقلالية في عمله بعيداً عن الوزارات والروتين ولقد تم إلغاء هذا الارتباط وإحاقه بوزارة التعليم العالي بعد الاحتلال.

بلغ عدد الاختصاصيين والممارسين (١٧٥٣٢) من مجموع عدد الأطباء الكلي (٢٥٠٤٣).

إن عدد المستشفيات في العراق قبل الاحتلال (٢١٧) مستشفى و(١٣٩٤) مركزاً صحياً و(٤٠٢) عيادة طبية علماً أن عدد المستشفيات النموذجية (تصنيف A) في بغداد (٦ ملايين نسمة) قليل جداً لا يتجاوز أصابع اليد ففي جانب الكرخ: مستشفى اليرموك، مستشفى الكرامة ومستشفى الكاظمية وفي جانب الرصافة: مدينة الطب، مستشفى الكندي ومستشفى الأولمبي... وهناك مستشفيان للأطفال أحدهما في الكرخ (مستشفى الطفل المركزي) وفي الرصافة (مستشفى المنصور).

تشجيع القطاع الخاص؛ وذلك من خلال فتح عدد من المستشفيات الأهلية وخاصة الجراحية والنسائية والتوليد لتخفيف الضغط على المستشفيات الحكومية.

الواقع الصحي في زمن الحصار

إن الحصار الظالم والذي استمر (١٣) عاماً لا يشبه أي حصار في تاريخ البشرية، أصاب المؤسسات الحكومية بالشلل وخاصة المؤسسات الصحية نتيجة لقلّة الدعم الحكومي حيث كانت الميزانية المخصصة للرعاية الصحية قبل عام ١٩٩٠م تبلغ (٥٥٠) مليون دولار بلغت أدنى مستوياتها في زمن الحصار حيث لا تتجاوز (١٠) ملايين دولار!، فضلاً عن العجز الاقتصادي وتضخم العملة وارتفاع سعر الدولار نسبة للدينار العراقي وقلّة دخل الموظف العراقي حيث تبنت الحكومة نظام التمويل الذاتي للمؤسسات الصحية لرفع رواتب الكادر الطبي (حيث كان الطبيب يتقاضى راتباً قدره (٣٠٠٠) دينار أي ما يعادل دولاراً واحداً!).

كل ذلك انعكس على المواطن العراقي، حيث نشط القطاع الخاص بشكل ملحوظ وأصبحت أسعار العمليات والأدوية باهضة الثمن لا يستطيع ذو الدخل المحدود من شراء الدواء وخاصة المصابون بالأمراض المزمنة والمستعصية والسرطانية بسبب أن المستشفيات الحكومية أصبحت خاوية على عروشها تخلو من أبسط الفحوصات الطبية (المختبرية والإشعاعية) ومما زاد في المعاناة أن الأطباء بدأوا بالهجرة لتحسين وضعهم المادي وخاصة الاختصاصيين.

إن هذه الأسباب فضلاً عن انتشار الأمراض الوبائية والسرطانية وعدم توفر اللقاحات للأطفال أدى إلى وفاة ما بين (٥٠٠) ألف إلى مليون

طفل عراقي، حيث ذكر تقرير لوزارة الصحة العراقية بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٢م أن هناك ما يقارب (٨٠٠) ألف طفل ماتوا ما بين عام ١٩٩٠م إلى ١٩٩٩م أما نتيجة الأمراض أو نتيجة سوء التغذية، وعندما سُئلت وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) في عهد بوش الأب عن الأطفال الذين ماتوا في العراق خلال العقوبات الاقتصادية هم أكثر من الأطفال الذين قتلوا في هيروشيما أجابت بكل برود (نعتقد أن النتيجة تستحق كل ذلك) هذه الديقراطية الجديدة المغلفة بالموت!.

بلغت نسبة الوفيات للراقدين في المستشفيات الحكومية ٣٠% للبالغين و ٧٠% للأطفال بسبب منع الأدوية والمستلزمات الطبية حسب قرار العقوبات رقم (١٠١٥) فأجهزة القلب والرئة والأشعة والمواد التحضيرية وحاضنات الأطفال للخدج وعربات الإسعاف كلها ممنوعة خشية الاستخدام المزدوج أما الأدوية مثل المضادات الحيوية والمسكنات وأدوية التخدير وكثير من اللقاحات للأطفال والمحاليل الطبية التي قلت كفاءتها كما ذكر رمزي كلارك (وزير العدل الأمريكي السابق) من مركز دوائر التأثير في تقريره لسكرتير الأمم المتحدة في عام ١٩٩١م لكونها محظورة بقرار مجلس الأمن كي لا تتحول إلى أسلحة كيميائية وبايولوجية، كان هذا الحصار الأسوأ في تاريخ العراق المعروف بترفه وسخاءه وكرمه للآخرين.

الاحتلال الأمريكي

كانت مأساة الحصار كبيرة ومؤلمة ومؤثرة على الوضع الصحي ولكن الذي زاد الوضع سوءاً هو الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م فقد ساهم في:

١. تدمير معظم المستشفيات والمراكز الصحية خلال العمليات العسكرية وبأسلوب همجي ومتعمد حدث هذا في أكثر من مدينة وأوضح مثال على ذلك هو احتلال مستشفى الفلوجة (مايس ٢٠٠٤م) وبالمناسبة يعتبر هذا المستشفى بدائي يعتمد عليه أكثر من (٣٠٠) ألف نسمة هو مجموع سكان المدينة، ولشل حركة الكادر الطبي وخاصة الأطباء تم اعتقالهم وحجزهم، وأيضاً منعت سيارات الإسعاف من التجوال لإنقاذ الجرحى والمرضى ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قصفت وحاصرت طائرات الاحتلال الموقع البديل (مركز الرعايا الأولية) الذي استقبل أعداداً كثيرة من الجرحى والتي ضاقت بهم البناية البسيطة حيث أجريت العمليات الجراحية في الممرات وفي ساحة المركز وبدون تخدير! أيضاً منعت القوات المحتلة دخول المساعدات الطبية والإغاثية، وكنت ضمن مجموعة أطباء متطوعين قدمنا إلى المدينة بسيارات الإسعاف لتلبية لكثرة المناشدات من أهالي المدينة في المعركة الثانية (تشرين الأول ٢٠٠٤م) وقد قامت القوات الأمريكية بإطلاق النار على سيارات الإسعاف مما اضطرنا للعودة والمرابطة قريباً من المدينة.

إن هذا الأسلوب الهمجي زاد من عدد القتلى وخاصة من الأطفال والنساء ومن نتائج هذا الهجوم على المدينة تهجير أكثر من (٢٥٠) ألف شخص سكنوا الهياكل المكشوفة والخيم التي لا تقيهم برداً ولا مطر الشتاء فكانت مأساة أخرى تضاف إلى منجزات الاحتلال، وفي مدينة القائم (٥٠٠ كم غرب بغداد) قامت القوات الأمريكية بقصف المستشفى وسويت بالأرض وإن الصور المرفقة لتحكي عن همجية هذا المحتل، وبجهد من الكادر الطبي مع أهالي المدينة تم إنشاء خيمة! كبيرة تتم فيها العمليات الجراحية وخاصة الولادة كأنها صورة من عصر ما قبل التاريخ.. تكررت هذه الصور

المأساوية في مدن وأقضية ونواحي العراق الجريح مثل مدن (حديثة، الثورة، الموصل).

٢. خلال سنوات الاحتلال لم يتم بناء مستشفى واحد سوى مستشفى الفلوجة الذي لم يكتمل لحد الآن.

إن الدور المشبوه لشركات إعادة الأعمار الصحي والإدارة الأمريكية في خلق فوضى في القطاع الصحي بالعراق بعد الاحتلال، حيث ذكر (برا تاب شاتري) رئيس المنظمة الأمريكية -غير الحكومية- لمراقبة شركات إعادة الأعمار في تقريره حول أوضاع الرعاية الصحية في العراق، والذي نشر على موقع المنظمة بتاريخ ٨/١٢/٢٠٠٧م تحت عنوان الرعاية الصحية في العراق تضمن مايلي:

أ- اختفاء حاوية من بين (١٤) حاوية ضمت تجهيزات طبية عالية التقنية بتكلفة (٧٠) مليون دولار من المخازن التي تملكها إحدى الشركات الكويتية في منطقة مطار بغداد الدولي.

ب- ٤٠% من التجهيزات وصلت وأودعت في المخازن، لكنها إما تحطمت أو نقصت بعض أجزائها.

ج- ألغت الإدارة الهندسية في الجيش الأمريكي تأسيس (١٣٠) من بين (١٥٠) مركزاً صحياً التي خصصت لها التجهيزات.

د- المشروع كان يتضمن برنامجاً تدريبياً للطاقم الطبي العراقي على التعامل مع تلك الأجهزة مدته (١٥ يوماً)، لكن الإدارة الهندسية قررت تقليص البرنامج إلى (١٠) ثم إلى (٣ أيام) ولم تنفذ.

هـ- تقدر أرباح شركة "بارسونز جلوبال" المسؤولة عن تلك التوريدات بـ (٣,٣) ملايين دولار!.

و- التجهيزات الطبية المكدسة تقدر بالملايين في المخازن، بينما تبقى المنشآت الصحية الحديثة التي شرع في إنشائها مهملة وغير مكتملة، ويقوم عشرات من الأطباء بإجراء عمليات جراحية في المستشفيات القائمة بالفعل والتي تفتقر إلى الإمدادات الأساسية مثل أجهزة التعقيم والتخدير.

ز- ألغي المشروع برمته في الثالث من أبريل عام ٢٠٠٦م بينما لم يتم الانتهاء إلا من بناء (٦) مراكز صحية!.

٢. إزدياد أعداد المرضى والجرحى بسبب العمليات العسكرية للقوات المحتلة مقارنة بأعداد المستشفيات وأعداد الأطباء، هل يتصور أن الجانب الغربي والجنوبي لمدينة بغداد والذي يقطن فيهما أكثر من مليون نسمة يعتمدون في علاجهم على مستشفى يتيم متواضع الإمكانيات قديم البنيان عمره أكثر من (٤٠) عاماً هو مستشفى اليرموك، وفي حساب النسبة والتناسب بين عدد السكان إلى عدد الأطباء فإن لكل (١٠٠٠) مواطن هناك طبيباً واحداً! هذه النسبة في الظروف الطبيعية فيا ترى كيف تكون النسبة وما هو الحال إذا كان أعداد الجرحى اليومية بالمئات أو قد يصل إلى الآلاف مقابل هجرة وقتل الأطباء، وفي تقرير لوزارة الصحة العراقية أن ما بين نيسان وتشيرين الأول من عام ٢٠٠٤م قتل من المدنيين أكثر من (٣٨٥٣) وجرح حوالي (١٥٥١٧) شخصاً، وهذا أقل من الواقع بكثير.

وفي عام ٢٠٠٦م وفي ذروة الاحتقان الطائفي بلغ عدد القتلى في شهر تموز حوالي (١٠٠٠) قتيل ناهيك عن آلاف الجرحى، وفي حادثة الجسر المشهورة (٣١ آب ٢٠٠٥م) قتل أكثر من ألف شخص واستقبلت المستشفيات مئات الجرحى.

٣. إن استخدام القوات المحتلة للأسلحة المحرمة دولياً وما نتج عنها من تشوهات خلقية وأمراض سرطانية وتأثير سلبي على البيئة الصحية

العراقية، حيث تقدر الدراسات أن أنواع الأعتدة التي صنعت من اليورانيوم المنضب التي أُلقيت على العراق عام ٢٠٠٣م بـ (١٧٥٠) طناً أي ما يعادل ٦ مرات بقدر الكمية التي أُلقيت عام ١٩٩١م في حرب الخليج الأولى، واستخدام الاحتلال لقذائف خارقة للدروع المصنوعة من هذه المواد، ولقد أثبت مما لا يدع مجالاً للشك وباعتراف دولي أن القوات المحتلة استخدمت الفسفور الأبيض في معركة الفلوجة الثانية وهو محرم دولياً، وكنت ضمن الفريق الذي ساهم في انتشار جثث الضحايا من أرض المعركة ودفنها في منطقة الصقلاوية (٥ كم) غرب الفلوجة وكانت الجثث مسلوخة الجلد ومتفحمة لا يرى عليها أثر أي إطلاق ناري، ويعتقد أن سبب الوفاة هو الاحتراق والاختناق نتج عن استخدام الأسلحة الكيميائية، زيادة أعداد مرضى السرطان والتشوهات الخلقية عند الأطفال حيث سجلت المحافظات الجنوبية (العمارة والبصرة والناصرية) ولادة (٣) أطفال مشوهين يومياً تختلف عن التشوهات الخلقية التي ظهرت بعد حرب عام ١٩٩١م مما يؤكد خطورة الأسلحة المستخدمة، جاء ذلك في دراسة أعدتها جامعة البصرة (كلية الطب) بالتعاون مع إدارة حماية البيئة العراقية عام ٢٠٠٧م.

الحكومات المتعاقبة في ظل الاحتلال

كان الإهمال المتعمد والغياب الواضح للدور الحكومي في تأهيل وتطوير المؤسسات الصحية واضحاً فقد أنفق الجزء الأكبر من الميزانية للقوات الأمنية العراقية... فالمؤسسات الخدمية بضمنها الصحية لم يحصل فيها أي تطور نوعي سوى بناء الأسيجة وصبغها، ولم تضع الدولة أي حجر أساس لبناء مستشفى مركزي نموذجي سوى بعض المراكز الصحية القليلة،

وللتاريخ نقول إن حكومات الاحتلال وضعت شرطاً مهماً لتقديم الخدمات ألا وهو تحقيق الأمن أي بمعنى الخدمات مقابل الأمن!.

أقرت وزارة الصحة بصحة المعلومات الواردة في تقرير منظمة (أوكس فام) إحدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة بشأن تخلف البنى التحتية لأغلب مؤسساتها الصحية وعدم انسيابية الأدوية وقلة الملاكات العاملة وقدم الأجهزة الطبية وعطل أغلبها، وقال الدكتور (محمد جبر) معاون مدير دائرة الصحة العامة بالوزارة خلال مؤتمر صحفي إن تقرير المنظمة أشار إلى العديد من المشكلات التي تعاني منها وزارة الصحة وبين أن الوزارة تعمل بثلاث احتياجاتها إذ إنها تمتلك (١٨٠٠) مركزاً صحياً أولي في حين أن هناك حاجة إلى أكثر من (٣٠٠٠) مركزاً و(٣٨ ألف سرير) وهي بحاجة إلى (٩٠٠) ألف سرير وإن البنى التحتية لم تشهد منذ عقدين أي عملية إعمار وهي تتبنى مبدأ الشراكة مع الوزارات للقضاء على كثير من الأمراض التي كان سببها الأول عدم صلاحية الماء للشرب وقلة الخدمات الطبية مثل مرض الكوليرا والتايفوئيد.

إن غياب الدور الرقابي الصحي والقانوني وخاصة في الحدود ساهم في انتشار كثير من الأمراض الانتقالية والوبائية مثل مرض العوز المناعي المكتسب (الأيذز) وإنفلونزا الطيور والخنازير، بلغ عدد مرضى الأيدز في العراق (٢٤٧) مصاباً قبل الاحتلال، ولذلك يعد العراق من الدول الجيدة والخالية نسبياً من هذا المرض، وقال الدكتور (سعد فاضل الجنابي) من مركز بحوث المتلازمة نحن نتوقع زيادة أعداد المرضى نتيجة الظروف التي يمر بها البلد وإن أهم أسباب الأيدز هو الشركة الفرنسية (ماريو) التي وردت الدم الملوث للعراق ودولتين أخرتين وبموافقة المستشارين الأمريكيين في وزارة الصحة، ونحن أقمنا دعوى قضائية على هذه الشركة وما زالت في طور

المحاكم ولدينا لجان قضائية لمتابعتها، وأضاف في تصريحه المنشور في صحيفة الخليج الإماراتية الخميس ٢٩/٧/٢٠٠٤م، أن عدد المصابين سيرتفع بسبب غياب الرقيب الصحي والقانوني في مراكز الحدود من خلال عدم فحص الوافدين للعراق وعدم استطاعت اللجان الصحية التفتيشية من زيارة بعض شرائح المجتمع بسبب عدم استتباب الأمن والنظام.

إن الفوضى التي سببها الاحتلال وانفلات الوضع الأمني وغياب الدور الرقابي ساهم في انتشار المخدرات حيث ازداد عدد المدمنين بشكل ملحوظ حيث يتم بيع الأدوية المخدرة على الأرصفة وفي المحال التجارية، وخاصة في المحافظات الجنوبية وفي محافظة كربلاء والنجف بسبب التأثير الإيراني حيث أبدت الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في العراق قلقها من تزايد أنشطة عصابات تهريب المخدرات داخل العراق، خاصة بعد إعلان الحكومة العراقية موافقتها على استئناف دخول الزوار الإيرانيين للأراضي العراقية وبواقع (١٥٠٠) زائراً يومياً، مؤكدة أن «آفة المخدرات والمواد ذات التأثير النفسي أصبحت عاملاً آخر يضاف إلى طرق الموت العديدة التي تستهدف شريحة الشباب العراقي كل يوم وتندثر بتخلي البلد عن موقعه ضمن قائمة الدول الفتية، ودماراً آخر وفي سابقة تعد الأولى من نوعها في بلد مثل العراق أعلنت وزارة الصحة العراقية وعلى لسان مدير برنامج مكافحة المخدرات، الدكتور (سيروان كامل) عن حدوث العديد من حالات الوفاة الناجمة عن تعاطي المخدرات وأغلبها وقعت في محافظة كربلاء، بعدها تأتي محافظات ميسان وبغداد وبابل وواسط، فيما سجلت الإحصائيات ورغم حدوثها وجود أكثر من (٦٠٣٧) متعاطياً للمخدرات وبنوعيات مختلفة في المحافظات كافة، تأتي في مقدمتها محافظة كربلاء، التي سجلت (٦٧٩) متعاطياً، وميسان (٢٨٦)، وفي بغداد وصل عدد المدمنين على المخدرات إلى

(٧١٧)، فيما سجلت مدينة كركوك (٢٤٠)، مؤكداً أن مثل هذه الإحصائيات ما زالت غير دقيقة لاعتمادها مقارنة بالدول الأخرى، وكذلك بافتقارها للبيانات السابقة التي ظلت طبي الكتمان بسبب سياسات النظام السابق وتعتمده حجب مثل هذه المعلومات عن المجتمع الدولي، وخاصة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، والتي كانت جميع التقارير إلى وقت قريب تشير إلى خلو العراق من هذه المشكلة!.

ساهمت الحكومات الطائفية المتعاقبة في إبعاد الكوادر العلمية والمهنية والإدارية والتي لها خبرة طويلة في إدارة المؤسسات الصحية وبدعم من الاحتلال والتي كان أهمها قانون اجتثاث البعث أو ما سُمي بقانون المساواة والعدالة الذي أفرغ القطاع الصحي من الكفاءات العلمية وأسندت إلى أناس ليست لهم خبرة؛ بل ليست لهم علاقة بالعمل الصحي لا من قريب ولا من بعيد والأمثلة على ذلك كثيرة، وبسبب الفساد الإداري فقد حل العراق ثالثاً في قائمة أسوأ بلدان العالم من ناحية الفساد الإداري بعد دولتي مانيمار والصومال ومن تصنيف منظمة الشفافية العالمية (transparency international عام ٢٠٠٨م)، وأشارت المنظمة في تقريرها الذي صدر من برلين بألمانيا الاتحادية إلى أن هذا التصنيف يستند إلى رصد للفساد الإداري الملاحظ على الحكومة ورجال الأعمال والاقتصاديين، ولم يحصل العراق سوى على نقطة واحدة من عشر نقاط ليحل بالمرتبة (١٨٧) من القائمة التي ضمت (١٨٠) دولة في العالم.

سيطرة الميليشيات والأحزاب على مفاصل المؤسسات الطبية

تحولت وزارة الصحة والمؤسسات التابعة لها من المستشفيات والمراكز الطبية خصوصاً في بغداد العاصمة إلى مراكز عمليات للميليشيات

الطائفية و فرق الموت وقد أصاب الناس الخوف والذعر من الوصول إلى المستشفيات (مريضاً أو زائراً) فهم رهن الاعتقال أو القتل، وقد قتل آلاف المواطنين عند مراجعتهم إلى وزارة الصحة والمؤسسات التابعة لها وخاصة معهد الطب العدلي، وكان أشهر هذه الحوادث هو اختطاف وقتل الدكتور (علي المهداوي) مرشح جبهة التوافق لاستلام منصب وكيل الوزير حدثت هذه الجريمة في وزارة الصحة أمام أعين القوات الأمنية والمسؤولين في الوزارة، والصورة التي تقفز إلى واجهة الحديث عندما يتعلق الأمر بالوضع المأساوي للقطاع الصحي هي التي فيها تفاصيل عن الاعتداءات المتكررة التي تتعرض لها الكوادر الصحية العاملة في المستشفيات على أيدي القوات الحكومية وتدخل الميليشيات والأحزاب وبخاصة في المستشفيات المتواجدة في المناطق ذات الأغلبية السنية، ومثال ذلك الاعتداءات المتكررة على مستشفى النعمان في الأعظمية حيث اقتحمت القوات الحكومية المستشفى واعتدت بالضرب على الأطباء والكوادر التمريضية فيه، ولم تخرج من المستشفى إلا بعد تدخل القوات الأمريكية، وقد رافق هذه الاعتداءات التي تعرضت لها مستشفى النعمان حديث من وزارة الصحة عن نية لإغلاق المستشفى كجزء من مخطط واسع النطاق لإغلاق ومحاصرة المستشفيات في كل مناطق أهل السنة في بغداد والمحافظات القريبة وباقي المحافظات ذات الأغلبية السنية.

نقص الكادر الطبي

نظراً للوضع الأمني المتردي والعمليات العسكرية المتواصلة للمحتل والعنف الطائفي واستهداف المؤسسات الصحية من قبل الميليشيات واستهداف الأطباء بشكل خاص أما لدوافع سياسية إقليمية أو للمساومة بالمال جعل الأطباء يتركون علمهم في المستشفيات الحكومية والعيادات الخاصة.

إن من الصعوبة بمكان أن تجد مستشفى أو مركزاً صحياً - في بغداد أو المحافظات خصوصاً التي أعلنت المقاومة المسلحة للاحتلال - ينعم بكادر طبي متكامل وخاصة الأطباء الجراحين الذين تناقص أعدادهم بشكل ملحوظ حتى يصعب على المريض الذي يحتاج إلى عملية جراحية إيجاد جراح إلا بشق الأنفس، وهذا الأمر يكاد يكون مستحيلاً بالنسبة للاختصاصات الجراحية الدقيقة مثل (جراحة الدماغ والحبل الشوكي وجراحة القلب والأوعية الدموية).

لقد خسر العراق والشعب العراقي كفاءات علمية واختصاصات طبية، أنفق عليها الكثير من المال والجهد والوقت لبنائها، وجاء الاحتلال والحكومات المتعاقبة لهدم هذا الصرح العلمي أما بالقتل أو بالتهجير.

إن عدد الأطباء الذين قتلوا خلال عمر الاحتلال بلغ حوالي (١٠٠٠) طبيب ما بين اختصاص وممارس وطبيب دوري أو صيدلي أو طبيب أسنان بالحقيقة لا توجد إحصائية دقيقة ومعتمدة سواء من المؤسسات الحكومية أو المنظمات الإنسانية، لكن هناك تقارير تقديرية مثل تقرير قدمته منظمات المجتمع المدني (NGO) نقلاً عن وزارة الصحة أن (١٦٠) طبيباً أما قتلوا أو اختطفوا ما بين شهري كانون الثاني ونيسان من عام ٢٠٠٥م، وإن عدد الأطباء المهجرين إلى كردستان العراق بلغ حوالي (١٥٠٠) طبيباً معظمهم من ذوي الاختصاصات الدقيقة، وبلغ عدد الأطباء المهاجرين خارج العراق حوالي (٢٠٠٠) طبيباً معظمهم أساتذة تدريسيين في كليات الطب والمعاهد الطبية وكليات الصيدلة والأسنان ساهم ذلك في تعطيل أو إغلاق الدراسات العليا في بعض الاختصاصات الطبية.

إن نقص الكادر الطبي وخاصة في المحافظات الغربية أشد تأثيراً فمثلاً تعاني مستشفى عامرية الفلوجة (٥ كم) غرب بغداد من نقص

واضح في الكادر حيث لا يوجد فيها أي جراح اختصاص وأما هناك مقيم أقدم جراحة منسب، وأيضاً لا يوجد طبيب اختصاص أشعة وسونار علماً أن عدد سكان المدينة يبلغ حوالي (١٠٠) ألف نسمة.

الفساد الإداري وصفقات الأدوية والمستلزمات الطبية المشبوهة

في رسالة خاصة بتاريخ ٢٠ أيار ٢٠٠٨م وجهها كل من السيد (بايرون دروغان) العضو الديمقراطي والسيد (شيلدون وايتهاوس) العضو الجمهوري من مجلس الشيوخ الأمريكي إلى وكيل وزارة الخزانة الأمريكية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية (ستيوارت ليفي)، والتي يعبر فيها عن مدى بشاعة الفساد الحاصل في الحكومة العراقية والتي وصفها بأنه "صاعق" على حد قوله، وأوردت فحوى هذه الرسالة مضمون شهادة أدلى بها المسؤول السابق بوزارة الخارجية (آرثر بريتان) أمام لجنة تحقيق خاصة بمجلس الشيوخ الأمريكي في نفس التاريخ أعلاه حيث أفاد فيها بأن: "المفتش العام لوزارة الصحة العراقية سرب أدوية ما قيمتها (مليار دولار) أمريكي من الإمدادات والمستلزمات الطبية والأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة إلى السوق السوداء وأدخل الأرباح في جيبه الخاص" لا أعتقد أن هذا التقرير قد تم إعداده وتقديمه من قبل البعثيين أو الصداميين أو الذين هم ضد العملية الديمقراطية؟! بل إن هذا التقرير ما يزال طازج وساخن جداً في آذان من عام ٢٠٠٨م تم الإعلان عن أخطر عمليات فساد مالي في وزارة الصحة العراقية بلغت قيمتها (٤٤٥ مليون دولاراً) تتعلق بعقود للأدوية والأجهزة الطبية، وعن حرق مخازن استراتيجية للأدوية في أحد أحياء بغداد بلغت قيمة محتوياتها (١٠٠ مليون دولاراً أمريكياً) وتم تناقل هذه الأخبار من خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة النزاهة في مجلس النواب برئاسة رئيسها الشيخ

صباح الساعدي مع رئيس هيئة النزاهة العامة والأمين العام لمجلس الوزراء، وممثلين عن ديوان الرقابة المالية، وهيئة الإدعاء العام وعدد من المفتشين العامين بالوزارات، وتم في هذه الاجتماعات فضح أكبر عملية فساد في تاريخ وزارة الصحة منذ إنشائها ولغاية الآن وتتمثل مثل تلك الفضائح من حيث إحالة (١٢ عرضاً) إلى شركة واحدة هي شركة "GE" بمبلغ وقدره (٤٠٠ مليون دولاراً) تضمن استيراد أجهزة ومعدات طبية مختلفة للوزارة، وفي مؤتمر مدريد عام (٢٠٠٣م) تبرعت الدول المانحة حوالي (٣٢) مليار دولار لإعمار العراق لم يصرف منها سوى نصف مليار دولار!، وفي تقرير لمنظمة التجارة العراقية - الأمريكية (American-iraqi camber of commerce) يقول الدكتور (ليث كبة): نفترض أن هيئة الإعمار التي يشرف عليها الأمريكان قد استلمت (١٠) ملايين دولاراً فإن (٢٥٠) ألف دولاراً تذهب للسمسرة أما من قبل القوات الأمريكية أو من قبل الحكومة العراقية!.

الأطفال من أكثر المتضررين

إن العراق هو صاحب أعلى معدل في وفيات الأطفال بين الدول النامية، وإن طفلاً واحداً يموت من كل ثمانية أطفال يولدون في العراق قبل بلوغ السنة الخامسة من عمره حسب تقرير اليونسيف لشهر أيار ٢٠٠٧م، بينما يؤكد تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر ليوم ١١/٤/٢٠٠٧م أن حياة وكرامة العراقيين تتدهور باستمرار تحت الاحتلال وإن العراقيين أخذوا يعزفون عن الذهاب إلى المستشفيات خوفاً من أن يخطفهم ويقتلهم منتسبوا هذه المستشفيات، وأدناه جدول يبين المؤشرات الصحية:

جدول حول المؤشرات الصحية في العراق لعام ٢٠٠٧م:

معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي (١٠٥)

معدل الوفيات الرضع لكل ألف مولود حي (٨٣)

نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ٢٨%

نسبة أطفال المدارس الابتدائية الذين يعانون من فقر الدم ٦٠%

نسبة النساء (جنوب العراق) في سن الإنجاب الذين يعانون من فقر

الدم ٨٠%

نسبة الأطفال الذي يولدون تحت إشراف طبي ٧٢%) Source:

(UNFPA, State of World Population, New York,

إن عدداً كبيراً جداً من أطفال العراق تأثروا بنتائج الحرب، وأصيبوا بما يسمى (صدمة إجهاد ما بعد الفوضى)، وأن الصدمات الإجهادية يمكن أن تصيب أدمغة الأطفال، وتقود إلى تأثيرات طويلة الأمد وتتدخل مباشرة في إحداث تغييرات جسيمة الأذى في سير حياتهم المقبلة، ووصفها البروفيسور الأسترالي (سيزار تشيلا) "الفائز بجائزة أميركا لنادي صحافة ما وراء البحار" بأنها أشد النتائج المحزنة المنسية في حرب العراق، موضحاً ذلك في تقرير له نشر في ١٠/٣/٢٠٠٩م.

وفي دراسة قامت بها الجمعية الطبية النفسية العراقية حول تأثير

الحرب وأعمال العنف على الأطفال فكانت النتيجة:

إن ٣٠% من الأطفال يعانون من عقد نفسية (المشاكسة والميل إلى

العنف).

٢٠% منهم يعانون من التبول الليلي اللاإرادي.

٨٠% يعانون من صعوبة التعلم.

فنحن أمام مشكلة كبيرة تخص جيل كامل من الأطفال.

محاولات لانتشال الواقع الصحي

أمام هذه الكارثة الكبيرة والوضع الأسوأ الذي أوجده الاحتلال والحكومات المتعاقبة فلتاريخ نقول إن هناك من الكادر الطبي وخاصة الأطباء من تحمل المسؤولية حيث أوقد شمعة قبل أن يلعن الظلام، وإن هناك هيئات غير حكومية مثل (هيئة علماء المسلمين) والتي كان لها الدور المميز ومنظمات خيرية وإغاثية كان لها الدور في التقليل من معاناة الشعب العراقي، فقد ساهمت في بناء بعض المراكز الصحية وفي رفد المستشفيات بالأدوية والمستلزمات الطبية.

كانت خطة الطوارئ تتضمن إنشاء مراكز صحية موقعية في الأحياء السكنية؛ لتجنب تنقل المواطنين مما ساهم في الحد من تعرضهم للقتل أو الخطف بسبب العمليات العسكرية للمحتل، وبسبب الاحتقان الطائفي ومعظم هذه المراكز كانت تقدم خدمة مجانية أو بأسعار زهيدة.

التوصيات

للهوض بالواقع الصحي نحتاج للأمور التالية:

١. رفع التدخل من قبل الاحتلال في مشاريع الإعمار خاصة الإعمار في القطاع الصحي، إن (٥) مليارات دولار من (٢٣) مليار الممنوحة في مؤتمر مدريد قادرة على بناء المؤسسات الصحية وحسب أفضل المواصفات الدولية.

إن مستشفى الفلوجة الجديد والذي يحوي على (٢٠٠) سرير وفيه أحدث الأجهزة والمستلزمات الطبية بضمنها جهاز الرنين المغناطيسي (MRI)، وكانت كلفته (٦٠) مليون دولار فنحن بحاجة إلى عشرين مستشفى من هذا النوع كدفعة أولية.

٢. القضاء على الفساد الإداري والمحسوبية في المؤسسات الصحية وإسناد إدارة الوزارة والمؤسسات التابعة لها إلى المهنيين المستقلين بعبدين عن الأحزاب وتشديد الرقابة من قبل هيئة النزاهة على العقود والصفقات المشبوهة من قبل المسؤولين في الوزارة ومحاسبة المقصرين وليس كما حدث لوزير الصحة السابق الدكتور (علي الشمري) عندما اختلس أموال الدولة ثم طلب اللجوء لدى الولايات المتحدة حيث ذهب بالأموال مع الريح.

٣. إرسال دفعات من الكادر الطبي (الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة) لنيل شهادات الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي وفي كافة الاختصاصات إلى الجامعات الأوروبية والأمريكية.

٤. تحسين الدخل الشهري للكادر الطبي مقارنة بدول الخليج لتشجيع الأطباء للعودة إلى الوطن وأخذ مكانهم في نهضته، وكذلك توفير الحماية الكافية للكادر الطبي وعدم تدخل القوات الأمنية والأحزاب والمليشيات في عمل المؤسسات الصحية.

٥. التركيز على بناء مراكز طبية لرعاية الأمومة والطفولة وهذه المراكز تقدم الخدمات الطبية (الفحوصات المختبرية والشعاعية) وكل ما تحتاجه النساء الحوامل، وكذلك متابعة الولادات وتقديم العلاج واللقاحات للأطفال حديثي الولادة؛ وذلك لتقليل الوفيات والتشوهات عند الأطفال.

٦. يجب تكثيف الجهود الإعلامية للتوعية الصحية من خلال الإعلام المرئي والمقروء والمسموع وخاصة التحذير من الأمراض الانتقالية والوبائية.

٧. يجب التشديد على الرقابة الصحية وإعادة دورها وأن تكون لها صلاحيات واسعة وإنشاء مراكز طبية مجهزة بأحدث الأجهزة المختبرية لفحص الوافدين كذلك يجب الضرب بيد من حديد على يد تجار المخدرات

والسموم وتفعيل نظام العقوبات بحق المتاجر والمتعاطي، وتأهيل المصحات الخاصة بالمدمنين.

٨. يعتبر العراق من الدول المتأخرة في علم الطب النفسي؛ لذلك يحتاج إلى مؤسسة كاملة من المستشفيات ومن الكادر المختص ومن الوسائل المساعدة وحقيقة الأمر أن هناك أعداداً كبيرة مشخصة وغير مشخصة من الإصابات النفسية التي سببتها الحروب المتواصلة وخاصة الجيل الجديد من الأطفال.

انتشار تناول المواد المخدرة لدى الشباب العراقي وسبل المواجهة

د. أحمد لطيف جاسم^(١)

الفصل الأول: مشكلة الدراسة

إن انتشار المخدرات والإدمان عليها من الشباب العراقي أصبحت تدق ناقوس الخطر خاصةً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وما يحدث بين مدة وأخرى من ضبط كميات كبيرة من أنواع المخدرات والحبوب المخدرة وعلى رأسها الحشيشة وغيرها، يمثل فقط الكميات المضبوطة والمعلن عنها، مما يعني أن كميات كبيرة من أنواع السموم ينجح تجار السموم في تهريبها إلى العراق لتجد تلك السموم طريقها إلى بطون وعقول الشباب العراقي الذين هم رجال المستقبل وعدته فيجعل منهم الإدمان شباباً بلا عقل وبلا نخوة أو رجولة، فهذه الآفة التي تجتاح العراق والتي أصبح لها مافيات ومسلحون يستعملون أحدث الأسلحة ووسائل القتل الحديثة لنشرها في مدن العراق وخصوصاً في مدن الجنوب.. صارت بالفعل ألغن آفات عالمنا وأكثرها تدميراً، وحين يهدد هذا الخطر الداهم مجتمعنا من خلال ما نرى وما نسمع؛ إذ امتدت تجارة المخدرات بجميع أصنافها وحبوب الهلوسة لتطال الشباب؛

(١) أستاذ مساعد علم النفس، كلية الآداب - جامعة بغداد.

ليصبح الكثير منهم فريسة سهلة للإدمان، ولتكتظ المقاهي والأزقة الضيقة بالمدمنين، وتصبح الحبوب المخدرة في متناول أيدي الطلبة والشباب العاطلين؛ إذ يحدث كل ذلك أمام أنظار الجميع، فإنه لا يجدي نفعاً أن ندفن رؤوسنا في الرمال، ولا تتفجع روح اللامبالاة على أساس أن الأمر مُبالغ فيه؛ إذ تشير كل الدلائل أن انتشار هذه الآفة في ازدياد مما يتطلب حث الجهود لاستئصال هذا المرض الخطير، وما هذه الدراسة إلا مساهمة متواضعة لتأشير هذا الخطر، وعرض هذه المشكلة وتحليلها وتفسير البيانات المستحصلة عنها من أجل إيجاد الحلول والمعالجة لها.

أهمية الدراسة والحاجة إليها

منذ أن سجل تاريخ البشرية وربما قبل ذلك بزمن طويل، والإنسان يتناول من مواد الطبيعة ومستحضراتها ما هو غير طبيعي أو ضروري، وقد لجأ إلى ذلك أما سعياً وراء اللذة أو لغرض تخفيف المعاناة النفسية أو الجسمية أو المشاركة في الممارسات والطقوس الدينية، هذا وما زالت هذه الغايات نفسها فعالة في دفع الإنسان لتناول هذه المواد، وقد تنوعت في الماضي، كما هو الحال في الحاضر أنواع هذه المواد والمستحضرات وتفاوت انتشارها بين حضارة وأخرى وبين مجتمع وآخر، ومع أن هناك فترات تاريخية اتسمت بالإسراف في الإقبال على هذه المواد، إلا أن عصرنا الحاضر يتسم بانتشار أوسع وأكثر إسرافاً في تعاطيها وإلى الحد الذي جعل تعاطيها مشكلة هائلة من مشكلات هذا العصر لها أبعادها في المجال الصحي والخلقي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني وغيرها من مجالات النشاط

الإنساني^(١)؛ لذلك فهي تعد من أكثر المشكلات الاجتماعية خطورة ولها تأثير قوي على تقدم أي مجتمع كماً وكيفاً، وتستنفذ معظم طاقات الفرد والمجتمع وإمكانياتها وتعد من أعقد المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، ولا يكاد يتخلص منها مجتمع سواء كان متقدماً أو نامياً^(٢).

ووجد في السنوات الأخيرة أن تعاطي المخدرات والإدمان عليها خاصة بين فئة الشباب في تزايد مستمر في جميع أنحاء العالم فقد أشارت إحصائيات الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤م إلى (١٨٥) مليون متعاط أي بزيادة قدرها (٥) ملايين عن تقرير عام ٢٠٠٣م، وهذه النسبة تمثل (٣%) من سكان العالم^(٣).

ويصعب تقدير مدى انتشار سوء استعمال العقاقير أو المواد المخدرة وتكمن الصعوبة في سرية الحصول على العقاقير والتكتم في استعمالها، وقد قُدر عدد الذين يسيئون استعمال العقاقير في أمريكا بـ (٧٠%) من طلاب المعاهد والكلليات عام ١٩٧٥م، و (٦%) من أمثالهم في انكلترا^(٤).

غير أنه في بلادنا ليس هناك نسبة محددة عن مدى انتشار الإدمان أو تناول المواد المخدرة نظراً لعدم توفر إحصائيات متخصصة؛ لأن الكثير من هؤلاء لا يخضعون للعلاج فضلاً عن أسباب أخرى أهمها غياب النظرة الجدية في إمكانية الشفاء السريع ثم إلى صعوبة وطول مدة العلاج^(٥).

(١) كمال ، علي (١٩٨٣)، النفس انفعالاتها وأمراضها وعلاجها، ص ٣٣٧، دار واسط للنشر والتوزيع.

(٢) الانترنت (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٩)، ص ١-٦.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) كمال ، علي (١٩٨٣) . النفس، انفعالاتها وامراضها وعلاجها، ص ٣٤٦، دار واسط للنشر والتوزيع.

(٥) زيعور، علي (١٩٨٦)، أحاديث نفسانية اجتماعية ومبسطات في التحليل النفسي والصحة العقلية، ص ٢٤٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

وبالرغم من ذلك فإن إحصائيات منظمة الصحة العالمية أوضحت أن مشكلة الإدمان على المخدرات في البلدان العربية أصبحت مشكلة رئيسة وخطيرة تصيب فئة الشباب في المجتمع العربي، وأصبح تناول العقاقير التخليقية الحديثة مثل المبروبوميت، والايكوالين، والمندراكس، والامفامين، والرتاليتين وغيرها من العقاقير المنشطة التي يتعاطاها الأفراد للاعتقاد الخاطئ بالأثر المنشط في الذاكرة أو لقيادة السيارات أو زيادة ساعات العمل وسط فئة الشباب سريع التأثير بما يدور حوله، ومجاراته لرفاق السوء في الدراسة أو في العمل أو المجتمع عامة^(١).

وأثبتت الدراسات في مصر ودول الخليج العربي والمغرب العربي والسودان أن أكثر الفئات استهدافاً بالإدمان هم فئة الشباب وطلاب الجامعة على وجه التحديد، فعلى سبيل المثال أظهرت الإحصائيات في السودان أن طلبة الجامعة والقوات النظامية هم أكثر استهدافاً للإدمان والمخدرات؛ لأن الشباب هم قوة الاقتصاد^(٢)، وأن لجوء الشباب في مجتمعاتنا العربية إلى عقاقير الهلوسة والمخدرات والمنبهات بحجة أن هذه العقاقير توفر لهم فرصة اكتشاف المجهول وتجاوز الواقع واكتساب خبرات لا يعرفها الكبار، وقد أدى هذا الواقع المتردي إلى عزوف الشباب عن العمل المثمر والإنخراط في موجات العنف والتمرد المحض والسخط وقيادة السيارات الخطرة وأنماط سلوكية شاذة في الملبس والموضة وتسريحة الشعر مما يترتب عليه انعدام الفوارق بين الجنسين ونبذ القيم السائدة^(٣)، وإن تفاقم المشكلة في المجتمعات

(١) عمارة، عباس الزين (١٩٨٦)، مدخل إلى الطب النفسي، ص ٢٧٨، دار الثقافة، بيروت.

(٢) الانترنت (٢٠٠٤)، ص ١-٢.

(٣) عمارة، عباس الزين (١٩٨٦)، مدخل إلى الطب النفسي، ص ٢٨٠، دار الثقافة، بيروت.

العربية أدى إلى زيادة عدد النساء والفتيات على وجه الخصوص في تعاطي الملطفات والمهدئات^(١).

ومن جانب آخر أشارت الدراسات في المجتمعات الغربية إلى أن عدداً متزايداً من الشباب يترددون على مراكز العلاج لتعاطيهم العقاقير المخدرة إذ تشير دراسة بمدينة تورنتو الكندية أن الأحداث بعمر (١٣-١٩) سنة هم أكثر الفئات إدماناً، بينما تشير الدراسات في المجتمعات العربية أن استعمال مشتقات الإفيون والمواد التي تأخذ عن طريق الحقن تنتشر بين المراهقين والشباب ولوحظ زيادة في تعاطي الحشيشة وخاصة بين طلاب الجامعات^(٢).

وهناك الأدوية المؤثرة في تعاطيها بكثرة مثل (الباركزول) وحبوب (الأرتين) وحبوب (المكدون)؛ إذ إن جميع هذه الأدوية تعمل على إرخاء أعصاب من يتناولها والكثير منها يؤدي إلى الهلوسة إن أخذت بجرعات كبيرة تفوق وصف الطبيب المختص.

ويرى المختصون أن تعاطي هذه المواد يعود إلى الحالة التي يمر بها الشباب العراقي لاسيما أنهم فقدوا الكثير من القيم الدينية والاجتماعية، فهناك الكثير منهم من هو عاطل عن العمل رغم حصوله على شهادة جامعية، ولكثرة الإحباطات التي يعاني منها، ومنهم من فقد الزوجة والحببية، ومنهم من تعرض للختف والتعذيب، وآخرون فقدوا أعز ما يملكون من الأهل والمال، والكثير منهم من تعرض لعوق جسدي ونفسي فضلاً عن الوضع غير المستقر وعدم وجود متنفس لهم.

(١) نفس المصدر السابق، ص ٢٧٨.

(٢) الدمرداش، عادل (١٩٨٢)، الإدمان، مظاهره وعلاجه، ص ٥٣، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

كل هذه الظروف جعلت من الشباب العراقيين يستسهلون الإدمان هرباً من الواقع، ناهيك عن عوامل الاغتراب التي يعيشها فيكون بلا إرادة، ولقمة سائغة يسهل استغلالها، وأن أكثر الجرائم الحاصلة والمنتشرة كان الفاعل لها شخص مدمن على المخدرات، كما ويؤكد أن هذه الأدوية لها تأثير بالغ الضرر على من يتعاطاها؛ لذلك يتطلب علاج هؤلاء علاجاً نفسياً للتخلص من الإدمان^(١).

ويرى المختصون بالطب النفسي أن الإدمان ما هو إلا نوع من الاعتماد النفسي والعضوي على أي مادة مخدرة نتيجة تكرار تعاطيها وهذا غالباً ما يظهر صورة رغبة شديدة في الحصول على المادة المخدرة، وهنا تتولد ما نسميه بظاهرة التحمل بمعنى أن المدمن يحتاج دائماً إلى زيادة جرعات المخدر ليحصل على التأثير نفسه الذي يريده.. فالمريض الذي يتعاطى الهيروين بحوالي ربع غرام فإنه بعد مدة شهر أو شهرين يحتاج إلى نصف غرام ثم بعد مدة أخرى إلى غرام كامل وهكذا... إلى أن تصل الكمية إلى زيادة كبيرة يتحملها جسمه، والدافع لأخذ وزيادة الجرعات هو حماية جسمه من المعاناة من أعراض الانسحاب، بمعنى أن المدمن إذا ما تأخر في أخذ الجرعة المعتادة أو نقص الكمية أو عدم أخذ المخدر نهائياً فإنه سرعان ما يشعر بأن الجهاز العصبي والجسدي قد اختلت وظائفه وعلى الفور يصاب بنوع من الهياج الشديد والرغبة في الحصول على المخدر بأي ثمن، مما قد يدفعه إلى ارتكاب الجرائم بجميع أنواعها.. كما يحدث له سيلان من أنفه وتزداد دموع عينيه، ويعاني تقلصات بالمعدة والإصابة بالقيء والإسهال؛ بل قد يصل الأمر إلى معاناة بالتشنجات... كل هذه الأعراض غالباً ما تحدث بعد

(١) مؤسسة الشفق (٢٠٠٩).

تناول آخر جرعة بحوالي (١٢) ساعة وتصل إلى أقصى معدلاتها خلال ثلاثة أيام ثم تبدأ تقل حدتها إلى أن تنتهي خلال أسبوعين^(١).

أما عن كيفية بدء الإدمان فإن الاعتقاد السائد بأن السجائر والحشيش والحبوب ما هو إلا مسألة تعودّ ثبت عدم صحتها وخصوصاً بعدما أثبتت الدراسات أن إدمان التدخين غالباً ما يبدأ بسيجارة واحدة ثم تزداد، وكذلك الحال مع الحشيشة والحبوب ثم تظهر على المدمن أعراض الانسحاب ويشعر المدمن بالصداع وأن رأسه خفيفة وأنه يعاني من عدم التركيز وعدم القدرة على ممارسة العمل والإصابة بالإمساك وفقدان الشهية للطعام مع العصبية الشديدة والقلق^(٢).

وقد ثبت علمياً أن الحشيش له تأثير خطير على هرمون النمو والذكورة لدى الإنسان، وبالتالي فهو يؤثر على الحيوانات المنوية وغالباً ما يسبب العقم وحدوث التشوهات عند الحمل؛ بل ثبت أنه يؤدي إلى الإصابة بسرطان الحنجرة والثدي، وقد أثبتت الأبحاث العلمية أن 85% من الذين يفقدون حياتهم بأمراض سرطان الجهاز التنفسي ما هم إلا ضحايا التدخين، فما بالنا إذا كان التدخين مصحوباً بإدمان الحشيش؟ بالتأكيد تزداد الخطورة فضلاً عن ذلك ثبت أن معظم الجرائم التي يرتكبها المدمنون تكون بسبب تعاطي الحشيش نتيجة الاضطراب في عدم تقدير المسافات والزمن، وبالتالي فإن معظم جرائم الاغتصاب والسرقعة والقتل وغيرها تتم تحت تأثير هذين النوعين من المخدرات، ففي دراسة تمت في إحدى الدول العربية أكدت أن نسبة 30% من المدمنين يرتكبون حوادث السرقعة والتزوير والنصب والاغتصاب والقتل تتم تحت تأثير تعاطي الحشيش وحبوب الهلوسة، كذلك

(١) جريدة الصباح (٢٠٠٩).

(٢) جريدة الصباح (٢٠٠٩).

أثبتت الدراسة أن الحشيش يحدث نوعاً من الجنون يسمى (جنون الحشيش) ومن أعراضه أن المدمن يتولد لديه إحساس بأن هناك من يطارده ويتتبع خطواته أو أن هناك من يدبر المكائد ضده ويحاول إيذاؤه.

كذلك ثبت أن الحشيش يسبب الإحساس بالخوف الشديد والشعور باقتراب الوفاة مع زيادة كبيرة بضربات القلب والمعاناة من برودة الأطراف وغزارة العرق وعدم القدرة على التنفس، وتكرر هذه النوبات كل فترة حتى دون أن يتعاطى المدمن مخدر الحشيش بصورة مستمرة.

أما المختصون في علم الاجتماع فيرون أن الإدمان على المخدرات هي مشكلة نفسية اجتماعية مدمرة للمجتمع؛ لذلك يجب أن تتضافر الجهود لمواجهة هذه الآفة الخطيرة... والبدائية تكون مع زيادة الوعي بالتنظيم الاجتماعي للقضاء على البطالة وكيفية الخروج لمعالجة مشكلة الفراغ مع حتمية عودة الأسرة العراقية لعاداتها وتقاليدها القديمة وإعادة الوجود لسلطة الأب وهو القدوة وكذلك الأم لأنهما أصبحا هما الحاضر الغائب نتيجة البحث عن لقمة العيش، وكذلك فإن طموح الشباب في ظل انتشار البطالة بينهم أصبح سراباً، ولهذا ينصب تفكيرهم على تناول المخدرات اعتقاداً منهم أنهم يحققون ذواتهم، لأن المجتمع لم يحقق لهم الإحساس بآدميتهم نتيجة عدم التحاقهم بسوق العمل؛ بل إن الأمر يتعدى ذلك وغالباً ما يقومون بشغل أوقات فراغهم بأمور أخرى.. لهذا كله فالشباب مظلوم لأن طموحاتهم غير معلنة ومستقبلهم غامض ولهذا فإن تعاطيهم للمخدرات هو نتيجة فعلية لافتقادهم الأمن النفسي فيكون تعاطي المخدرات هو السبيل الوحيد أمام الشباب؛ لذلك كله يجب إعادة صياغة قيم وتقاليده المجتمع العراقي والاهتمام العاجل بحل مشكلة البطالة لأن العراقي بطبعه مبدع، وكذلك معاقبة من يجلبون المخدرات إلى داخل الوطن حتى نقضي على هذه الفوضى الاجتماعية التي أصابت

المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي، والتي تنعكس تأثيراتها السلبية على أجيال المستقبل^(١).

أما المختصون بالبحوث البايولوجية، فيرون أن إدمان المخدرات له العديد من التأثيرات الضارة على معظم أجهزة الجسم فهو يؤثر على الجهاز العصبي ويسبب العديد من الاضطرابات الذهنية والنفسية والعصبية كما يؤثر على الوظائف الحيوية للجسم من خلال تأثيره على الجهاز الهضمي والكبد ويؤثر أيضاً على الجهاز الدوري والتنفسي ويحدث اضطرابات القلب، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث حالات الوفاة، كما يؤثر تعاطي المخدرات أيضاً على الجهاز التناسلي وعلى إفراز الهرمونات، وبالتالي يحدث الضعف الجنسي فضلاً عن التأثير الواضح على جهاز المناعة في الجسم فيضعفه ويصبح المدمن معرضاً لكثير من الأمراض البكتيرية والفيروسية الخطيرة مثل التهاب الكبد ومرض الأيدز، وأصبح من الثابت علمياً أن المخدرات لا تؤثر على الجهاز العصبي فقط، ولكنها تؤثر على الجهاز المناعي أيضاً وتتسبب في حدوث أمراض المناعة الذاتية وأمراض الحساسية، فضلاً عن أن المخدرات التي تؤخذ عن طريق الحقن تنقل عدوى الفيروسات بصورة مباشرة، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على المدمنين - بصفة عامة - أن هناك علاقة وثيقة أدت إلى زيادة الإصابة بعدوى فيروس الأيدز وغيره من الفايروسات بين مدمني المخدرات الذين يتعاطون الحشيش والهيروين والكوكايين والمورفين والميثاديين.

(١) انترنت (٢٠٠٩).

ومن الوسائل التي يمكن بواسطتها اكتشاف الإدمان هي:

١. نقصان هائل بالوزن وإصفرار الوجه وزيادة فترات النوم وتفضيل النوم نهاراً وإنعدامه ليلاً.
٢. زيادة فترات الخروج من المنزل وتجنب التواجد بين أفراد الأسرة.
٣. إحمرار العين واللجوء إلى ارتداء نظارة سوداء والابتعاد عن معظم الأصدقاء القدامى.
٤. الثورة العصبية لأتفه الأسباب والتدهور في المستوى الدراسي.
٥. الغياب عن الدراسة وزيادة الطلبات المادية بحجة تصوير المحاضرات وغير ذلك.
٦. فقدان بعض الأشياء من المنزل بصفة دائمة.
٧. الإتيان بتصرفات شاذة غير مقبولة مع دخول الحمام لفترات طويلة.

٨. الانطواء وعدم الرغبة في مواجهة ومقابلة الأقارب.

غير أنه على حد علم الباحث لا توجد إحصائيات دقيقة في بلدنا عن مدى انتشار هذه الظاهرة وخاصة بين الشباب على الرغم من وجود بعض المؤشرات التي تدل على بداية استفحال هذه الظاهرة بعد الأحداث والظروف الأخيرة التي مر بها بلدنا؛ إذ إن هناك مؤشرات تشير إلى زيادة تعاطي المخدرات في العراق خلال فترة الاحتلال وخاصة بين المراهقين في عمر (١٣-١٥) الذين يتعاطون المخدرات والحبوب.

ولما يمثل الشباب باعتبارهم عنصراً أساسياً في حياة المجتمع، فهم أمل المستقبل وأداة تجديده والنهوض بجوانب حياتهم ورعايتهم تقع أعباءها على الدولة ومؤسساتها من أجل تطويرها في الجوانب النفسية والاجتماعية

والصحية لأنهم وكما قلنا أمل الأمة وعماد المجتمع ومركز طاقاته الفعالة والمنتجة والقادرة على إحداث التغيرات في مجالات الحياة المختلفة؛ لذلك فإن من المفروض أن تسعى الدولة لبناء شخصياتهم وتحصينهم من السلوكيات المنحرفة، وما هذه الدراسة إلا مشاركة متواضعة تنبه إلى خطورة انتشار ظاهرة الإدمان على العقاقير والمواد المخدرة بين الشباب العراقيين ومحاولة وضع وسائل وسبل لمواجهتها.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع انتشار ظاهرة الإدمان على المواد المخدرة بين الشباب العراقيين من خلال تحليل وتفسير بعض البيانات المتوافرة عن هذه الظاهرة ومحاولة تقديم خطة عمل أو برنامج لتفادي هذه الآفة الخطيرة.

حدود الدراسة

تقتصر حدود الدراسة على الأدبيات والدراسات والنظريات والبيانات المتعلقة بانتشار هذه الظاهرة بين الشباب العراقيين بإطار تحليلي علمي.

تحديد المصطلحات

المخدرات: تعرف المخدرات تعريفاً علمياً على أنها مواد كيميائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم، وكلمة مخدر ترجمة لكلمة Narcotic المشتقة من الإغريقية Narkosis التي تعني يخدر

أو يجعل مخدراً؛ لذلك لا تعد المنشطات ولا عقاقير الهلوسة مخدرة على وفق التعريف العلمي بينما يمكننا اعتبار الخمر من المخدرات^(١).

أما التعريف القانوني للمخدرات: فهي مجموعة من المواد تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون ولا تستعمل إلا من يرخص له بذلك، وتشمل الأفيون ومشتقاته والحشيش وعقاقير الهلوسة والكوكايين والمنشطات، ولكن لا تصنف الخمر والمهدئات والمنومات ضمن المخدرات على الرغم من أضرارها وقابليتها لإحداث الإدمان^(٢).

أما لجنة المخدرات في الأمم المتحدة فقد عرفت المواد المخدرة: هي كل مادة خام أو مستحضرة منبهة أو مسكنة أو مهلوسة إذا استعملت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية الموجهة تؤدي حالة من التعود أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد نفسياً وجسماً وكذا المجتمع^(٣)، وقدمت منظمة الصحة العالمية (WHO) عدة تعريفات للمفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة:

- إساءة استعمال العقاقير: هو قيام الفرد بوصف المادة أو المركب العقاقيري لنفسه لغايات غير طبية.

- الإدمان على العقاقير: هي حالة دورية أو مزمنة من التخدير المضره بالفرد وبالمجتمع والمنسببة من التناول المستمر للعقاقير الطبيعية منها أو المركبة، وخصائص هذه الحالة هي:

(١) الدمرداش، عادل (١٩٨٢)، الإدمان، مظاهره وعلاجه، ص ٩-١٠، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

(٢) نفس المصدر السابق، ص ١٠.

(٣) (انترنت، ٢٠٠٥، ص ١-٦).

١. الرغبة أو الحاجة الملحة للاستمرار في تناوله المادة والحصول عليها بأي وسيلة.

٢. الميل إلى زيادة الجرعة المخدرة.

٣. الاعتماد النفسي والاعتماد الجسمي عامة على تأثير هذه المادة التي يتناولها الفرد والاعتماد الأخير هو ما يسمى بحالة الامتناع إذا ما أوقف استعمال المادة فجأة.

٤. التأثير الضار على مستعمل المادة وعلى المجتمع.

- التعود على العقاقير: حالة ناجمة عن الاستعمال المتكرر للعقار وخصائصها:

١. الرغبة ولكن ليس الإلزام بالاستمرار في تناول المادة للحصول على شعور الرضا الذي تحدثه.

٢. لا يتوفر ميل أو ميل قليل لزيادة الجرعة.

٣. درجة ما من الاعتماد النفسي وبدون اعتماد جسمي.

٤. إمكانية حدوث تأثيرات ضارة لمتعاطيها.

- الاعتماد على العقاقير: حالة من الاعتماد النفسي والجسمي التي تنشأ بعد التناول المستمر أو المتكرر للمادة.

- الاعتماد النفسي: هي الحالة التي يؤدي فيها استعمال العقار إلى الرضا والدافع إلى تكرار تناوله للحصول على المتعة أو تجنب الضيق.

- الاعتماد الجسمي: حالة تظهر على شكل اضطرابات جسمية عندما يقل تركيز المادة في الجسم، أو عند إيقافه أو الامتناع عنه^(١).

(١) كمال، علي (١٩٨٣)، النفس، انفعالاتها وأمراضها وعلاجها، ص ٣٣٨-٣٣٩، دار واسط للنشر والتوزيع.

الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات والتفسيرات النظرية

أولاً: مراجعة الأدبيات: أسباب الإدمان

هناك عدة عوامل تكون سبباً في هذه الظاهرة وهي:

١. العوامل الوراثية: تشير الدراسات على التوائم والمتبنين إلى احتمال وجود دور للعامل الوراثي وبصورة خاصة حالات الإدمان الكحولي إذ لوحظ وجود أكثر من فرد في العائلة يعاني من ذلك.
٢. العوامل البيوكيميائية: توجه الدراسات إلى الاهتمام بدور الشذوذ في بعض الأنزيمات كاللألديهيد هایدروجين والتوصيل العصبي المركزي في الدماغ كمستقبلات الدوبامين والسيروتونين.
٣. عوامل التعلم: أشار الباحثون إلى اتباع الأبناء نفس نمط آبائهم الكحوليين في شرب الكحول، وكذلك لوحظ أن توقع التأثيرات الإيجابية من الكحول يساهم في دفع الفرد لتناوله وأن إجلاء الأعراض الانسحابية يمثل عاملاً مقرباً آخر لتكرار تناوله.
٤. العوامل الشخصية: أكدت البحوث في السنوات الأخيرة على دور بعض السمات في الشخصية كالرغبة بالمخاطرة والبحث عن خبرة جديدة أو غريبة في ظهور الظاهرة وأن الشخصية السايكوباثية أكثر عرضة لذلك لتوافر هذه السمات فيها.
٥. الاضطرابات النفسية: لوحظ أن بعض الذين يعانون من الاكتئاب والقلق والرهاب الاجتماعي والفصام والاضطرابات العضوية في الدماغ أكثر عرضة إلى سوء استعمال الكحول والإدمان عليه^(١).

(١) الجادري، عبد المناف حسين، (ب ت) سوء استخدام المواد (العقاقير، الكحول، التبغ) ص ٥٠ منظمة الصحة العالمية.

٦. عوامل اجتماعية وبيئية: تختلف عادات الشعوب في تناول المخدرات والمسكرات حسب معتقداتها، ففي الدول الإسلامية مثلاً يتحتم على الفرد عدم تناول الكحول والمخدرات لتعارضها مع التعاليم الدينية، أما في بقية الدول فلا يعد تناولها أمراً محرماً؛ لذا نجد زيادة كبيرة في أعداد المدمنين على المخدرات ويزداد الإدمان كذلك بين الأشخاص الذين يتاجرون أو يعملون في صناعة المخدرات والمسكرات.

٧. عوامل مادية واقتصادية: كالغنى المفاجئ أو الإفلاس المفاجئ وحضور الولائم والدعوات الاجتماعية والسهر أثناء لعب القمار وغيرها^(١).

٨. استهلاك الكحول في المجتمع: لتسعيرة الكحول وكما بينت الكثير من الدراسات في الدول الغربية تأثير مهم على كمية الاستهلاك، وكذلك القوانين التي تتعلق بمنح الإجازات للجانات ومحلات بيع المشروبات الكحولية وللعادات والتقاليد الاجتماعية والأعراف الدينية دورها في الحد من هذه الظاهرة^(٢).

وهناك باحثون آخرون يرون أن أسباب تعاطي المواد المخدرة هي:

١. ضعف الوازع الديني.
٢. التفكك الأسري.
٣. الخلافات الزوجية التي تصل إلى حد الطلاق.
٤. اللامبالاة في تنشئة الأبناء.
٥. غياب الأب والأم عن الأبناء.

(١) العوادي، قاسم هادي (١٩٨٨)، مبادئ في الطب النفسي العسكري السريري، ص ٧٦، مديرية الأمور الطبية، بغداد.

(٢) الجادري، عبد المناف حسين، (ب ت) سوء استخدام المواد (العقاقير، الكحول، التبغ)، ص ٥-٦، منظمة الصحة العالمية.

٦. الفراغ.
 ٧. الحالة الاقتصادية.
 ٨. حب الاستطلاع.
 ٩. الاعتقاد الخاطئ بعلاقة المخدرات بالجنس.
 ١٠. رفقاء السوء.
 ١١. سفر الشباب للخارج بدون توعية بأخطار ومهلك الإدمان والمخدرات.
 ١٢. مجاملة الآخرين على سبيل التجربة.
 ١٣. استعمال بعض الأدوية دون استشارة طبية^(١).
- وهناك من يرى أن من أسباب الإدمان على المواد المخدرة أو المواد الكيماوية تحديداً هي:
١. مدى توفر المادة الكيماوية في المجتمع وسهولة الحصول عليها.
 ٢. هناك الشخصية التي تتسم بعدم تحمل الإحباطات في الحياة، والأفراد الذين يعانون من ضعف الشعور بالمسؤولية، وعادة من الذين ليس لديهم تقبل لأعراف المجتمع وقوانينه وأنظمتهم، والدليل على ذلك السجل المدرسي السيء والهروب من المدرسة والانحراف السلوكي والتاريخ العائلي الشاذ ومن الذين يسعون وراء اللذة غير الشرعية ويميلون لسرعة التهور.
 ٣. البيئة الاجتماعية: إذ يربط البعض بين البيئة الاجتماعية ونسبة انتشار ظاهرة استعمال المواد الكيماوية فهي تلاحظ أكثر في المجتمعات التي تتغاضى عن هذه الظاهرة والتي تأتي تحت تأثير

(١) انترنت، ٢٠٠٥، (ص ٦-١)

الضغوط الاجتماعية العالية وتتميز بالحرمان الاجتماعي كالبطالة وعدم توافر السكن (التشرد).

٤. العوامل البيولوجية: لبعض المواد الكيميائية تأثيرات مستحبة في الفرد تشجعه على تناولها كالبهجة وإزالة القلق وتحسين الشجاعة الأدبية مما تؤدي إلى استعمالها ثم ظهور حالة الاعتماد أو الإدمان عليها، وهناك آلية كيميائية معقدة تفسر ذلك^(١).

تصنيف المواد الكيميائية

يستعمل مصطلح (المواد الكيميائية) بدلاً من الكحول والعقاقير والمؤثرات العقلية الأخرى كافة، لذلك تصنف كالاتي:

١. الكحول Alcohol.
٢. الكافئين، الامفيتامينات، المنشطات الأخرى.
- Caffeine – Amphetamines & Other Stimulants
٣. الحشيش Cannabis.
٤. الكوكائين Cocaine.
٥. المهلوسات Hallucinogens.
٦. الأفيون Opiate.
٧. المهدئات والمنومات ومضادات القلق Sadatives, Hypnotic, Anxiolytic.
٨. النيكوتين (التدخين، التبغ) Nicotine (Tobacco , Smoking).
٩. استعمال عدة مواد كيميائية من أعلاه.

^(١) الجادري، عبد المناف حسين، (ب ت) سوء استخدام المواد (العقاقير، الكحول، التبغ)، ص٦، منظمة الصحة العالمية.

١٠. المذيبات والمستنشقات Solvents , Inhalers & Gums^(١).

خصائص الإدمان

هي الرغبة الملحة في الاستمرار على التعاطي والحصول على المواد بأي وسيلة وزيادة الجرعة بصورة متزايدة لتعود الجسم على العقار والاعتماد النفسي والعضوي عليه، والتعود على العقار يزيد الرغبة في الاستمرار على تعاطيه لما يسببه من شعور بالراحة ولتحقيق اللذة ولتجنب الشعور بالقلق والألم ويحدث تعود للجسم بحيث تظهر على المتعاطي اضطرابات عضوية ونفسية شديدة عند امتناعه عن تناول العقار فجأة^(٢).

ويمكن تلخيص هذه الخصائص بما يأتي:

١. عدم استطاعة المصاب التخلي عن تناول المادة المخدرة أو المنشطة لمدة ساعة أو أيام.
٢. ارتفاع قابلية التحمل لديه.
٣. الميل المستمر إلى زيادة الجرعة من تلك المادة.
٤. حدوث مضاعفات جسمية أو نفسية في حالة التوقف عن تناول المادة كالقلق والتوتر والاستثارة والصداع والارتجاف والغثيان والهذيان واختلال الوعي.
٥. تدهور مستمر وبطيء في سمات الشخصية وأنشطتها^(٣).

(١) الجادري، عبد المناف حسين، (ب ت) سوء استخدام المواد (العقاقير، الكحول، التبغ)، ص ٤، منظمة الصحة العالمية.

(٢) طه، فرج عن القادر وآخرون، (ب ت) معجم علم النفس والتحليل النفسي، ص ٣٩، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

(٣) العوادي، قاسم هادي (١٩٨٨)، مبادئ في الطب النفسي العسكري السريري، ص ٧٥، مديرية الأمور الطبية، بغداد.

الإدمان وبعض المتغيرات

تشير الدراسات إلى بعض المؤشرات عن حقيقة انتشار إدمان العقاقير والمواد المخدرة من خلال تأكيدها على انتشاره بين الذكور أكثر من الإناث، أما بالنسبة للطبقة الاجتماعية فظهر أن تعاطي الماريوانا تقتصر على الطبقة المتوسطة وطلاب المعاهد العليا والجامعات، ووجد كذلك أن أكثر المدمنين على العقاقير والمخدرات هم من الشباب العزاب^(١).

أما عن علاقة الإدمان بمتغير الانتحار فتشير الدراسات إلى أن الشعوب التي تتناول المخدرات والكحول ترتفع لديها نسبة الانتحار مثل السويد والدنمارك والنمسا وسويسرا ومن ثم أمريكا وفرنسا؛ إذ إن الإدمان على الكحول يعجل في الانتحار، فقد وجد (ميفسكي) أن حوالي (٣٦%) من المدمنين ينتحرون، ويرى (زلبورغ) أن الانتحار لدى المدمنين على الكحول والمخدرات هو انتحار آني وغير مخطط، وقد قام (بريسكور وسرجون) بدراسة (٢٨) حالة مدمن حاولوا الانتحار كانت أكثر من نصف محاولاتهم صادقة وظهر أن (٦٠%) منهم مصابون بمرض عقلي أو ذهني بينما كانت المحاولات الأخرى سطحية^(٢).

أما علاقة الإدمان بالجريمة فتشير الإحصائيات إلى أن (٩٠%) من الجرائم ترتكب أثناء الوقوع تحت التأثير المباشر أو غير المباشر للمسكرات والمخدرات^(٣).

(١) الدمرداش، عادل (١٩٨٢)، الإدمان، مظاهره وعلاجه، ص ٥٢-٥٨، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

(٢) انترنت، ٢٠٠٥، ص (٦-١).

(٣) عمارة، عباس الزين (١٩٨٦)، مدخل إلى الطب النفسي، ص ٢٨٢، دار الثقافة، بيروت.

أما علاقة الإدمان بالعملية الجنسية فهناك اعتقاد خاطئ، بأن المواد المخدرة لها تأثير إيجابي في النشاط الجنسي وهذا الاعتقاد ليس له أساس من الصحة؛ إذ دلت الأبحاث العلمية والدراسات على أن كثيراً من العقاقير المخدرة لها تأثير مهبط للنشاط الجنسي بشكل خطير^(١).

مخاطر المواد المخدرة

لا شك أن كافة صور التعامل بالمواد المخدرة تفقد صاحبها إلى الهاوية وبما أن طلبة الجامعة هم شريحة مهمة في المجتمع وزيادة انتشار هذه الظاهرة في وسط هذه الفئة تترك آثاراً مدمرة على نفسه وعلى أسرته والمجتمع بشكل عام؛ لذلك يمكن دراسة مخاطر هذه المواد من خلال تشخيص تأثيرها على الجوانب الآتية:

أولاً: على الناحية الصحية: تختلف المخاطر الصحية التي تسببها كل المواد المخدرة تبعاً لاختلاف أنواعها وكما يأتي:

١. مخاطر تعاطي مادة الهيروين والمورفين:

تؤدي هذه إلى ضعف عام في جسم المتعاطي، وضعف المناعة والإصابة بالأمراض المعدية لاشتراك المتعاطين بنفس الحقن، وتؤدي أيضاً إلى هبوط التنفس الذي يؤدي إلى إحداث خلل في وظائف الدم والأنسجة ويتسبب كذلك بالإصابة بحالات من الغيبوبة والتشنجات والتهاب الرئتين وسرطان الكبد والتهاب الدماغ واضطراب التنفس، ويؤدي تعاطي المورفين إلى القيء والإسهال وإفراز العرق، وله تأثير كبير على خلايا الدماغ من خلال تلف تلك الخلايا، وإن تعاطي جرعة زائدة تؤدي إلى الوفاة، ويتضح

(١) انترنت، ٢٠٠٥، ص (٦-١).

من خلال تأثير هاتين المادتين على الإدراك والوعي للمدمن أنه لا يستطيع التركيز في الأعمال التي يقوم بها، ويصل به الحال إلى عدم التفريق بين الأعمال المشروعة والأعمال غير المشروعة؛ لأن هذه المواد تعطل العقل، ويعد الهيروين من أشد العقاقير التي تؤدي إلى الإدمان الجسدي والنفسي^(١).

٢. مخاطر تعاطي مادة الحشيش (القنب):

تعد مادة القنب الهندي شائعة في أغلبية الدول المستهلكة للمخدرات، أي أنها المادة الأولى التي ينحرف الشباب من خلالها لأن من يتعاطاها لا يعتقد أن أضرارها تتجاوز أضرار الدخان والسجائر العادية - وهذا هو الجهل بأضرار هذه المواد ومخاطرها - إن هذه المادة تؤدي إلى الإصابة بالكثير من الأمراض الجسدية والنفسية منها القيء والغثيان وزيادة نبضات القلب والتهاب الجهاز التنفسي الذي قد يؤدي إلى الإصابة بسرطان الرئة، ويصاب المتعاطي لهذه المادة بانفصام الشخصية وقلة التركيز وعدم السيطرة على النواحي الفكرية والعقلية وكذلك اختلال الذاكرة والهوس والتوتر العصبي والاكتئاب؛ لذلك فإن المتعاطي لهذه المادة لا يمكنه السيطرة على سلوكه لعدم قدرته على التركيز وإدراك طبيعة هذه السلوكيات، وهذا بالتأكيد سيقود إلى القيام بكثير من الأعمال غير الطبيعية والملفتة للانتباه، ويؤدي الحشيش إلى حالة الاعتماد النفسي فقط^(٢).

٣. مخاطر تعاطي مادة الكوكايين:

تؤدي هذه المادة إلى فقدان الشهية للطعام وكذلك ضعف في القوى العقلية وفي الرغبة الجنسية فضلاً عن التشنجات والاضطرابات السمعية والبصرية والحسية، واتساع حدقة العين والإصابة بالكآبة الشديدة، ويؤدي

(١) السعد، صالح (ب ت)، المخدرات والمجتمع، ص ٤٩، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

(٢) المصدر السابق، ص ٥١.

أيضاً إلى التشنجات العصبية الناتجة عن ازدياد نشاط الجهاز العصبي وهبوط في التنفس، وقد يقود ذلك إلى الوفاة أحياناً سيما إذا ما أصيب بتقلصات شديدة في الشرايين، وأخيراً فإن الكوكائين يؤدي إلى الاعتماد النفسي فقط^(١).

٤. مخاطر تعاطي الامفيتامينات:

وهي مواد منشطة للجهاز العصبي المركزي، تؤدي إلى فقدان الشهية وتوسع حدقة العين وقلق مستمر وتشنجات مختلفة وسلوكيات عدوانية، وأن الاستمرار في تعاطيها يؤدي إلى حدوث اكتئاب نفسي وتلف في الدماغ، ويؤدي تعاطيها إلى حدوث الاعتماد النفسي فقط^(٢).

٥. مخاطر تعاطي المهدئات والمنومات:

يؤدي تعاطي هذه المواد إلى فقدان الشخص للاتزان الجسمي والنفسي وفقدان الوعي، وبالتالي فإن سلوكياته ستكون غير طبيعية، وكذلك يؤدي إلى الإغماء والتشنج والأرق والصداع، وتؤدي هذه المواد إلى الاعتماد الجسمي^(٣).

ثانياً: على الناحية الاجتماعية: الإدمان على تعاطي المخدرات يخلق شخصاً منبوذاً من المجتمع مخالفاً للقوانين والأعراف الاجتماعية والعادات والتقاليد والانطواء على النفس مهماً لواجباته الاجتماعية غير مبال لما يحدث حوله فضلاً عن ابتعاده عن رفاقه وأصدقائه عدا رفاق السوء ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل تمتد المخاطر لتصيب كافة أفراد الأسرة فيؤدي إلى هدم بناء الأسرة وبالتالي نبذ المجتمع للأسرة بأكملها فضلاً عما يسببه من هدم

(١) السعد، صالح (ب ت)، المخدرات والمجتمع، ص ٥٢، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٥، ودراكية، توفيق (٢٠٠٤) محاضرة في الجوانب النفسية والاجتماعية لتعاطي المخدرات، ص ٦-١، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

الترباط والتكافل الاجتماعي وقتل روح العمل الإنساني الأمر الذي يؤدي إلى ارتكاب الجرائم كالسرقة والاحتيال والدعارة والشذوذ الجنسي والاعتداء على الأعراض والخيانة، تبعاً للظروف الخلقية والعقلية والدينية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية السيئة التي باتت تعيشها تلك الأسرة^(١).

ثالثاً: على الناحية الاقتصادية: تؤثر المخدرات على أفراد المجتمع بعد تقديمهم الخدمات وعدم إسهامهم بأي ناحية من نواحي النمو والتطور تبعاً لتوقف قدراتهم الإنتاجية، وهدر طاقاتهم كنتيجة لتأثير المخدر على أجسامهم وعقولهم وأعصابهم، الأمر الذي غالباً ما يؤدي إلى فصل المتعاطين من وظائفهم على اختلافها، ويفقد أعداد كبيرة منهم أعمالهم ويعيشون حالة على الآخرين، وتزداد نسبة البطالة وارتكاب الجرائم التي يبحثون من خلالها عن تأمين ثمن الجرعات وتتعدى الأضرار الاقتصادية الفرد وأسرتهم ليشمل النمو الاقتصادي الوطني؛ إذ إن إنفاق الأموال على شراء المخدرات يعد هدراً للأموال ويقلل من فرص القيام بالمشاريع المختلفة ويؤدي إلى استنزاف العملة الصعبة وخروجها خارج البلاد فضلاً عن المبالغ التي تنفقها الدولة لأغراض الوقاية والمكافحة والعلاج^(٢).

رابعاً: على الناحية الأمنية: إن تعاطي المخدرات يهيء الفرص لارتكاب العديد من الجرائم، فالمدمن عندما لا يستطيع تأمين الأموال لشراء المخدرات سيقوم بارتكاب الجرائم للحصول على المال، وهذا سيؤدي إلى زعزعة الأمن الداخلي لذلك البلد؛ ولذلك فإن المدمنين سيعيشون في جو من

(١) السعد، صالح (ب ت)، المخدرات والمجتمع، ص ٥٦، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، وإدراكية، توفيق (٢٠٠٤) محاضرة في الجوانب النفسية والاجتماعية لتعاطي المخدرات، ص ٢-٦، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

(٢) السعد، صالح (ب ت)، المخدرات والمجتمع، ص ٥٨، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

الخوف والقلق من علم أسرهم ومجتمعاتهم وخوف من علم الجهات المسؤولة وما سيلحق بهم من عقوبة؛ لذا يمكننا القول إن الأضرار الأمنية التي تلحق بالمجتمع هي آثار الرعب والفرع بين المواطنين بسبب الجرائم المختلفة التي يرتكبها المتعاطون خصوصاً في التجمعات والأحياء السكنية^(١).

خامساً: على الناحية السياسية: إن انتشار هذه الظاهرة داخل الدولة يؤدي إلى زعزعة تماسكها من الداخل وبالتالي يسهل اختراقها والنيل منها؛ إذ إن الأشخاص المدمنين على تعاطي المخدرات سيقومون ببوح أية أسرار تخص الدولة في سبيل الحصول عليها لعدم إدراكهم لكونه أفعالهم^(٢).

سادساً: على الناحية الدينية: إن المدمن على تعاطي المخدرات سيفقد صلته بربه، وبالنتيجة لن يقوم بأي واجب من الواجبات الدينية، ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة جسدية ونفسية وعقلية، ذلك أن تأثير المخدرات يشمل جميع أعضاء الجسم، وبالتالي لن يقوى المدمن على القيام بالعبادات مما يهيء الفرصة أمامه لارتكاب الرذائل نظراً للانحرافات السلوكية التي تحيط بأفعاله^(٣).

ثانياً: التفسيرات النظرية: هناك العديد من النظريات فسرت الإدمان على المواد المخدرة ومن هذه النظريات:

١. **النظريات البيولوجية:** قبل تناول هذه النظريات لابد من فهم عمل الموصلات الكيميائية الموجودة في المخ وكيفية تنبيه الخلية العصبية بواسطة هذه الموصلات؛ إذ إن مخ الإنسان يحتوي على مواد كيميائية تقوم بنقل

(١) السعد، صالح (ب ت)، المخدرات والمجتمع، ص ٦٢، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٣.

الإشارات المنبهة من خلية إلى خلية أخرى وأهم الموصلات الموجودة في المخ هي الدوبامين والنورادرينالين والسيرتونين والاستيل كولين، تختزن هذه الموصلات في حويصلات موجودة في كعبرة الشباك (المنطقة الملامسة لمحور الخلية العصبية بخلية أخرى) ويتم التنبيه بين الخلايا على النحو الآتي: شحنة كهربائية على محور أ تصل إلى كعبرة محور ثم تفجر الحويصلات التي تحتوي على الموصلات فتتدفق في فجوة الشباك ثم تلتصق بمستقبلات الخلية ثم يؤدي ذلك إلى تنشيط شجيرات الخلية كهربائياً ثم تنطلق الشحنة الكهربائية إلى محور الخلية وتكرر نفس العملية لتنبيه خلية ثالثة وهكذا، وتقوم الخلايا العصبية بصنع هذه الموصلات من مواد مشتقة من البروتينات التي نتناولها في الطعام (ومعظمها أحماض أمينية) وذلك بواسطة خمائر خاصة ثم يتم تخزينها في الحويصلات، وتوجد أيضاً خمائر تقوم بتكسير هذه الموصلات بعد أن تؤدي وظيفتها، أو يعاد امتصاصها مرة ثانية في كعبر محور الخلية، ويتفاعل الخمر والعقاقير مع هذه الموصلات بصورة أو بأخرى بحيث تختل وظائفها^(١)، ومن هذه النظريات البيولوجية:

أ. **نظرية المستقبلات الساكنة:** تفترض هذه النظرية وجود نوعين من المستقبلات على غشاء جدار الخلية العصبية بمستقبلات دوائية يؤدي تفاعلها مع العقار إلى المفعول الدوائي، ومستقبلات أخرى ساكنة وغير نشطة لا تتفاعل مع العقاقير، ويؤدي تناول الخمر أو العقاقير المستمر إلى تنشيط المستقبلات الساكنة بحيث تتحول إلى مستقبلات دوائية ويؤدي تكاثر المستقبلات الدوائية إلى حاجة الشخص إلى جرعات متزايدة من الدواء من جهة لترتبط بالمستقبلات الجديدة وتسبب نفس المفعول، وهي الظاهرة التي

(١) الدمرداش، عادل (١٩٨٢)، الإدمان، مظاهره وعلاجه، ص ٤٩، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

تسمى بالاحتمال Tolerance وهي من ضمن صفات الإدمان، ومن جهة أخرى عندما يقلع المتعاطي فجأة عن تعاطي العقار تنشط المستقبلات الزائدة الموجودة على الخلية فيؤدي ذلك إلى ظواهر غير طبيعية كالأرق والقيء والهوسات... إلخ، والتي سميت بأعراض الامتناع والتي تستمر لفترات تختلف من عقار إلى آخر إلى أن تعود المستقبلات المنشطة إلى حالة سكونها الطبيعية مرة أخرى^(١).

ب. **نظرية الفائض العقاقيري:** تفترض هذه النظرية وجود ممرين يؤثر بواسطتهما العقار على المخ، ممر أولي وهو الذي ينبهه العقار في الحالات العادية وممر ثانوي لا ينشط إلا عند الإفراط في استعمال العقار؛ إذ إن هذا الممر الأخير يهبط نشاطه في الحالات الاعتيادية، أما في حالة الإدمان فيؤدي تشبع الممر الأولي إلى تنشيط الممر الثانوي أيضاً فتزداد كميات العقار التي يحتاجها المدمن، كما أن الإفلاص الفجائي يؤدي إلى نشاط مكثف في المخ من ممرين بدلاً من ممر واحد فتتسبب أعراض الامتناع^(٢). ومن وجهات النظر البيولوجية الأخرى هي:

ج. **تفاعل العقاقير مع موصلات المخ الكيميائية:** ثبت من الدراسات التي أجريت على الحيوانات في المختبر أن الكحول ومنومات الباربيتوريك ومنوم الكلورال بعد تمثيلها في الكبد تتحول إلى مواد أخرى تؤثر على تمثيل مادة الدوبامين والنورأدرينالين الموصلتين وتتفاعل مع مشتقاتهما الوسيطة لتكون مركبات شبه قلوية لها خواص الأفيون وتسمى تتراييدرو أيزوكينولين^(٣).

(١) الدمرداش، عادل (١٩٨٢)، الإدمان، مظاهره وعلاجه، ص ٤٩-٥٠، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٠.

د. وكذلك هناك اتجاه يرى أن الخمر والعقاقير تؤدي إلى تغيرات في نشاط خلايا المخ الكهربائي ونشاط الهرمونات وتغيرات أخرى يعتقد أن لها علاقة بالإدمان^(١).

٢. **نظرية التحليل النفسي:** إن إدمان الخمر أو العقاقير وسيلة علاج ذاتي يلجأ إليها الشخص لإشباع حاجات طفلية لاشعورية، كما أن نمو المدمن النفسي الجنسي مضطرب لتثبيت الطاقة الغريزية في منطقة الفم، وعندما ينمو الطفل ويكبر تظهر على شخصيته صفات التثبيت ومنها: السلبية والإتكالية وعدم القدرة على تحمل التوتر النفسي والألم والإحباط، أي أن عدم نضج الشخصية بصورة عامة، ويرى آخرون من هذه المدرسة أن لدى المدمن الاستعداد لحل مشكلات باستعمال المواد التي تؤثر على الانفعال، وأن هذا الاستعمال هو في واقع الأمر بديل للخبرات الجنسية الطبيعية في الشخص العادي، ويعزو (نايت Knight) التثبيت الفمي إلى تدليل الأم لطفلها ومحاولتها حمايته من أب قاس متناقض مع نفسه في تصرفاته^(٢).

٣. **نظرية التعلم:** تفترض هذه النظرية أن تعاطي الخمر والمخدرات وإدمانها سلوك يتعلمه الإنسان، فالشخص الذي يشعر بالقلق أو التوتر ويتعاطى خمرًا أو مخدرًا يشعر بالهدوء والسكينة ويعد الإحساس الأخير جزءاً أو دعماً لتناول هذه المواد في المرات التالية ومع استمرار التعاطي يتعلم الشخص تناول المادة لتخفيف إشارة الامتناع المزعجة، والسؤال المطروح كيف يتعلم الإنسان تعاطي مادة ضارة ويستمر في ذلك؟ والجواب أن النتائج السلبية لتعاطي العقاقير لا تحدث في الحال، ولكنها تظهر بعد

(١) الدمرداش، عادل (١٩٨٢)، الإدمان، مظاهره وعلاجه، ص ٥٠، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٢.

فترات تتراوح في الطول، ومن المعروف في نظرية التعلم أنه كلما كان الفاصل الزمني بين سلوك معين ونتيجته السلبية صغيراً ضعف دعم السلوك، فلو أن المتعاطي شعر بالغثيان أو الهذيان فور تناوله أول جرعة من الخمر أو المخدر لشعر بالنفور في الحال ولما استمر في التعاطي، ولكنه في الواقع لا يشعر بالنتائج السلبية والضارة إلا بعد مدة طويلة، ويرتبط الشعور بالراحة أو النشوة بعد تعاطي المادة بأشياء وأشخاص موجودين في البيئة بحيث تصبح منبهات تحث الإنسان على التعاطي فالإعلانات ورائحة الخمر ورؤية رفاق التعاطي ومكانه مؤثرات تدفع المدمن الممتنع إلى الشعور بالرغبة الملحة والانتكاس، وتلعب صياغة السلوك والمحاكاة دوراً مهماً في التعاطي الذي قد يؤدي إلى الإدمان، فالطفل الذي يرى أباه يشرب الخمر أو يتعاطى مخدراً أو تبدو عليه النشوة يميل إلى تقليده بطبيعة الحال؛ لأن الأب أو الأم نموذج وقدوة تصوغ سلوك الطفل^(١).

٤. **نظرية التحليل العاملي:** يعد منظرو التحليل العاملي الإدمان لعبة اجتماعية، واللعبة سلسلة معقدة من الخطوات التي يهدف ممارستها إلى التفوق أو السيطرة في علاقته مع شخص أو أشخاص آخرين، فمدمن الخمر يمارس عدداً من الألعاب، وإدمان الخمر حسب هذه النظرية خطوات متتالية من التحركات الخاصة بالعلاقات بين الأشخاص غايتها الوصول إلى مكسب في نهاية الأمر، أي أن أصحاب هذه النظرية لا يعتبرون الكحولية إدماناً أو مرضاً أو علة نفسية بل لعبة اجتماعية، ويصف هؤلاء الباحثون ثلاث ألعاب يمارسها المدمن:

(١) الدمرdash، عادل (١٩٨٢)، الإدمان، مظاهره وعلاجه، ص٤٦-٤٧، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

الأولى: اللعبة العدوانية ومن خلالها يضع المدمن نفسه في الموقف الذي يسمح للآخرين بلومه ويجعلهم يشعرون بالفضيلة والرضى عن أنفسهم والرسالة التي يبلغها من خلال هذه اللعبة (أنتم أشخاص فاضلون وأنا شخص سيء حاولوا منعي من التماذي بالخطأ)، ويهدف اللاعب من ذلك إلى إثارة الأبوين -أو من يمثلهما- ودفعهما إلى الغضب الشديد بحيث يبدو على سلوكهما الحماسة والعجز بعدم نجاحهما في منعه من الاستمرار في تعاطي الخمر أي أنه نوع من الانتقام والعدوان، وهذا هو المكسب في هذه الحالة.

الثانية: لعبة الإضرار بالذات التي يمارسها المدمن عادة مع شخص آخر يعجز عن إشباع رغبات المدمن الانفعالية والجنسية، فالاستمرار في شرب الخمر هنا وإن كان يضر المتعاطي فإنه لا يكشف نواحي عجز الطرف الآخر ويعتبر بذلك لصالح هذا الشخص.

الثالثة: لعبة (تدمير الذات) من خلال هذه اللعبة يحصل المدمن على المتعة عن طريق المرض، أي أنه بتدمير أنسجته يجبر الآخرين على رعايته، والمكسب الذي يجنيه اللاعب هنا هو الرعاية الطبية والتمريضية والإيواء.

وتتم كل هذه الألعاب بطبيعة الحال بصورة لا شعورية، أما النقد الذي وجه لهذه النظرية فهو أنها تتناول علاقات المدمن بالآخرين بعد إصابته بالإدمان ولا تفسر سبب حدوث الإدمان^(١).

(١) الدمرداش، عادل (١٩٨٢)، الإدمان، مظاهره وعلاجه، ص ٤٧-٤٨، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج التحليلي للبيانات المتوافرة حول ظاهرة الإدمان على المواد المخدرة بين الشباب العراقيين، وعلى الرغم من ندرة هذه البيانات، لكن الباحث استطاع الحصول على البعض منها، وهي على قلتها إنما في حقيقة الأمر هي لا تعكس الصورة الحقيقية لواقع انتشار تناول المواد المخدرة في المجتمع العراقي بشكل عام، وفئة الشباب بشكل خاص في المدة التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق، وما تبعه من أحداث جسيمة مرت بالمجتمع العراقي منها السلب والنهب وفتح الحدود وإطلاق المجرمين من السجون وفقدان الأمن وضعف تطبيق القانون والاتجار بالممنوعات والمواد المخدرة باعتبارها تجارة مربحة تدرّ الأموال وانتشار المافيات والعصابات التي تقود مجاميع خاصة بالقتل والسرقة والإرهاب والاعتصاب وسرقة المصارف وحرق المؤسسات والشركات والمحلات وهي على تنظيم عالٍ من التدريب والتنفيذ، وهي تعكس إرادة دولة إقليمية مجاورة تريد تدمير العراق وقتل أبنائه وخير وسيلة لذلك هي نشر هذه السموم بين فئة طلبة المدارس والجامعات والمراهقين والعاطلين عن العمل، وهناك مؤشرات عديدة لذلك خاصة ما نراه في الأحياء الشعبية والفقيرة والتقاطعات والمؤسسات المتروكة والبنائات المهتمة في العاصمة بغداد؛ إذ يتجمع عدد من الصبية والمراهقين لبيع هذه المواد وتناولها وتوزيعها، وبيانات وزارتي الداخلية والصحة خير شاهد على ذلك، على الرغم من تكتم الجهات الحكومية وتسترها على تلك المعلومات، إلا أن إحصائيات وزارة الصحة الحالية تشير إلى تضاعف حالات الإدمان إلى أكثر من (٢٠%) من المجتمع العراقي، وتشير تلك الإحصائيات أن محافظة ميسان تأتي بالمرتبة الأولى بنسبة (٥%) من مجموع سكان المحافظة، وأن أعلى نسبة وفيات للمدمنين بسبب

المخدرات سجلت في محافظة كربلاء، وثلاثها ميسان وبغداد وبابل وواسط، في حين أشارت إحصائيات معهد الأمراض السارية في النجف عن وجود (٤٠٠٠) حالة إدمان على المخدرات، وكذلك تشير المعلومات أن زراعتها انتشرت في أماكن عديدة من العراق بغياب الرقابة الرسمية، ومنها محافظة السليمانية وديالى ونيوى وبعض المحافظات الجنوبية.

أما بيانات ما يسمى بالمسح الوطني للصحة النفسية "IMHS" والذي قامت به وزارتا الصحة والتخطيط والتعاون الإنمائي الحاليين وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (WHO) على عموم العراق في عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) وثلاثة فترات هي مدى الحياة وخلال (١٢) شهراً التي سبقت المسح و(٣٠) يوماً السابقة للمسح ولل فئة العمرية (١٨) سنة فأكثر، وكان الهدف من هذا المسح تحديد نسب ومعدلات انتشار الاضطرابات النفسية ومنها بطبيعة الحال ما يسمى في الطب النفسي (سوء استعمال المواد "Drugs Abuse" أي الإدمان على المواد المخدرة، إلا أن هذا المسح لم يقدم الواقع الحقيقي لما يعانيه المجتمع العراقي؛ وذلك لأن من قام به هي جهات حكومية وخير دليل على ذلك ما يتعلق ببيانات اضطراب استعمال المواد المخدرة؛ إذ ظهر أن هناك (0.2%) من المجتمع العراقي يعانون من الإدمان على المواد المخدرة مقارنة بـ (1.3%) في لبنان و(1.6%) في الصين و(0.8%) في نيجيريا، وأظهرت النتائج أن سكان المدن هم أكثر عرضة للإصابة بالاضطرابات النفسية من مناطق الريف وخاصة فيما يتعلق بتعاطي المواد المخدرة.

إن هذه البيانات هي صورة وردية تقدمها الجهات الحكومية لواقع مأساوي تغض الطرف عنه؛ لأن هناك استهداف مبرمج ومُعد مسبقاً للشباب

العراقي من جهات عديدة منها الاحتلال الأمريكي وجهات إقليمية أخرى تريد تدمير هذه الفئة بالذات لأن الشباب هم أمل الأمم وأساس وجودها.

الفصل الرابع: الاستنتاجات وسبل المواجهة الاستنتاجات:

من خلال ما تم تقديمه في هذه الدراسة، نصل إلى أن هناك زيادة في نسبة الإدمان على المواد المخدرة في المجتمع العراقي بشكل عام وفئة الشباب بشكل خاص بسبب تردي الوضع في العراق بعد الاحتلال الأمريكي للبلاد وعدم وجود الرقابة، وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة بسبب تكتّم الجهات الحكومية أولاً على البيانات المتوافرة، وثانياً بسبب اتساع حجم الظاهرة وعدم قدرة باحث واحد أو حتى مجموعة باحثين للإحاطة بدراسة نسبة انتشار هذه الظاهرة في المجتمع؛ لذا تتطلب الدراسات المسحية جهات ذات مستوى عالٍ ومراكز بحثية متخصصة، وبفرق عمل يتطلب تمويلها بشكل كبير للوقوف على حجم الظاهرة، وليس تسييس الظاهرة لعدم فضح الجهات الحكومية وتقصيرها في هذا الجانب والتعقيم عليها إعلامياً، في حين أنه على أرض الواقع تشير الأمور إلى عكس ذلك، كما هو الحال في المعلومات المتوافرة من الجامعات العراقية؛ إذ تُعدّ هذه من التجارب العادية بين الطلاب والطالبات؛ إذ يُعَدُّ تعاطي المخدرات والحبوب المهدئة سبب رئيس للهروب من واقعهم المرير، وأن هناك الكثير من الدراسات التي تؤكد على أن محاولات الفتيات الشابات الخوض في تجربة الإدمان على المخدرات ما هي إلا تعبيراً عن رغبتهن في وضع حد لإحساسهن بوضع سيء لا يستطعن تغييره، فهن مجبرات تحت ضغط ما، أكثر من رغبتهن بإنهاء حياتهن على الرغم من كونه خيار مرعب لا يدمر الحياة فقط؛ بل يسبب أذى نفسياً مخيفاً لمن حولهن.

وتشير المعلومات الصيدلانية أن هناك بعض الوصفات الطبية يتخذها البعض بديلاً للمخدرات لرخص أثمانها، ومنها الحبوب المنومة والمهدئة، ومنها (فالسيوم 10) ذات اللون الأحمر والإيرانية المنشأ، والتي تسمى بالحبوب الدموية إلى أدوية المفاصل ومنها دواء (باركنسن) لمعالجة الشلل الرعاش، وكذلك أدوية الحساسية والليبريوم وشراب السعال (توسيرام 8 ملغم) الذي يحتوي على نسبة من مادة (بلموكودين) ومقشع (كواديين) الذي يحتوي على (10) ملغم من مادة البروفين، وكذلك رائحة مادة السيكونتين، وغيرهم من يقوم بطحن هذه الحبوب لشمها كحبوب الفالسيوم وغيرها.

- سبل المواجهة:** وعلى ضوء ذلك كله يقترح الباحث برنامجاً يمكن اعتماده لمواجهة مخاطر انتشار تناول المواد المخدرة لدى الشباب العراقيين:
١. تحديد حجم المشكلة من خلال إجراء دراسات ميدانية في البلد، ودراسة الحالات السريرية وخاصة فئة الشباب.
 ٢. الاهتمام بالإحصاء والتسجيل الدقيق للمعلومات، وتهيئة مستلزمات بناء نظام لجميع المعلومات.
 ٣. إجراء حملات توعية فردية واجتماعية على الشباب لترهيبهم من أخطار المواد المخدرة التي تسبب الإدمان والأمراض بكل أنواعها، من المؤسسات الدينية وأجهزة الإعلام... إلخ.
 ٤. العمل على إدراج المواضيع التي تتبنى الحد من انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المناهج الدراسية للمراحل الجامعية المختلفة بطريقة علمية مدروسة، والاستفادة من الخبرات العلمية للأساتذة والباحثين من خلال إجراء دراسات وبحوث في الدراسات العليا حول الموضوع سواء ما يخص الطلبة في المراحل الدراسية المختلفة أو الحالات الموجودة في المجتمع.

٥. التنسيق والتعاون بين الجامعات العراقية لاسيما بين أقسام علم النفس والإرشاد النفسي والتوجيه التربوي والاجتماع؛ لإعداد الأدوات اللازمة وإجراء البحوث لتحديد حجم ظاهرة الإدمان وأبعادها.
٦. دور التخطيط والتنسيق بين الجهات المعنية (وزارة الصحة - وزارة الداخلية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - وزارة التربية - هيئات الأوقاف والإعلام... إلخ) وأهمية النظرة الشمولية لمعالجة قضايا المسكرات والمخدرات.
٧. تفعيل دور الإرشاد النفسي والتربوي في الجامعات والمدارس للوقوف على حجم المشكلة، والسعي لحل المشكلات التي تواجه الطلبة والتي تسهم بشكل كبير في التصدي لهذه الظاهرة.
٨. اعتماد البرامج الوقائية من خلال تفعيل دور الأجهزة الإعلامية المرئية والمسموعة، والاستعانة بالمنابر والمؤسسات الدينية والاجتماعية وتعزيز دورها في تحصين المواطنين والشباب بشكل خاص ضد ثقافة المخدرات.
٩. تنظيم مسابقات توعية بأضرار المخدرات والإدمان عليها من خلال البحوث والمقالات واللوحات والرسوم الكاريكاتيرية.
١٠. العمل على توفير وسائل اللهو الإيجابية مثل نوادي الإنترنت والرياضة والثقافة والنشاطات الحسنة النية بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من الشباب لتنمية الهوايات من جهة وصرف الانتباه عن الانحراف من جهة أخرى.
١١. دور الدولة في توفير تكافؤ الفرص في قطاع الشباب والعمل من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية من خلال العمل على انخراط الشباب في المسيرة التعليمية بصورة فاعلة.
١٢. إحياء المعسكرات الشبابية والسفرات الترفيهية ومكافأة المتفوقين من خلال إرسالهم بإيفادات خارج العراق في مجال اختصاصهم، والتي تكون

عامل وقاية وحصانة أمام إغراءات الوقت الفائض وكثرة المال والشعور الاستهلاكي.

١٣. وأخيراً العمل على إدخال المختصين والباحثين والأساتذة والمهتمين بهذا الموضوع بدورات تدريبية داخل وخارج العراق تقيمها الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات، وكذلك للإطلاع على تجارب البلدان الأخرى في هذا المجال واكتساب الخبرة منها، وخاصة البلدان الأكثر تضرراً من هذه الظاهرة^(١).

^(١) توصيات الندوة الوطنية الشاملة لمكافحة المخدرات (٢٠٠٤/١١/٩) وزارة الصحة. وعمارة، عباس الزين (١٩٨٦)، مدخل إلى الطب النفسي، ص ٢٨٠-٢٨٣، دار الثقافة، بيروت. والفكيكي، أديب توفيق (٢٠٠٢)، التدخين آثاره الاجتماعية ومضاره الصحية، ص ١٥٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد. ودرادكة، توفيق (٢٠٠٤) محاضرة في الجوانب النفسية والاجتماعية لتعاطي المخدرات، ص ٤، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

المعوقات التي تواجه طلبة التعليم الثانوي في العراق

سلمى عبيد محمد^(١)

المقدمة

إن تنمية قدرات الفرد الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية ورعاية مواهبه هي الهدف الأسمى لكل نظام تربوي؛ ليكون الإنسان مفكراً ومبدعاً وقادراً على صنع مستقبل زاهر لنفسه وأسرته ومجتمعه وللإنسانية.

لذا فالتعليم الأساس سواءً ابتدائي أو متوسط أو ثانوي مطالب بالاهتمام بالعملية التربوية وتطويرها وتذليل الصعوبات والمعوقات التي يواجهها أفراد العملية التربوية والتعليمية، فالتربية مهمة للجميع ويجب إقامة الفرص التعليمية والتربوية لجميع أبناء المجتمع على السواء.

إن المعوقات التي تواجه الطلبة تحدُّ من دورهم وتضعفه، وإن نسبة كبيرة من الطلبة يعانون من معوقات مختلفة في بيئاتهم الاجتماعية والمدرسية والتعليمية والأسرية وفي داخل ذواتهم تهدد أمنهم النفسي وتولّد داخلهم الصراع والتوتر والقلق وتفقد الحماس العلمي والشعور بالثقة مما تؤدي إلى

^(١) مدرس مساعد علم النفس، كلية التربية - جامعة بغداد.

إهدار طاقاتهم الكامنة؛ فيؤدي ذلك إلى حرمان المجتمع من طاقات هو في أمس الحاجة إليها.

لذا هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم المعوقات التي تواجه الطلبة في العراق من وجهة نظر طلاب وطالبات المدارس الثانوية.

واستعملت الباحثة المنهج الوصفي باستعمال الاستبانة المفتوحة كأداة للدراسة بعد تطبيقها على عينة من طلاب وطالبات المدارس الثانوية، وبعد جمع البيانات وتحليلها إحصائياً باستعمال التكرارات والنسب المئوية توصلت الدراسة إلى أن طلاب وطالبات المدارس يواجهون عدداً من المعوقات التي تؤثر وتحد من فاعلية التعليم الثانوي وأهمها:

- معوقات أمنية كالانفجارات والاختطاف والقتل.
- معوقات ببنية وفنية تتمثل في سوء المباني المدرسية وتردي الخدمات فيها وعدم ملائمتها من الناحية الصحية والنفسية وضعف التجهيزات في الجوانب كافة، ولم تظهر النتائج مؤشرات لاختلاف إجابات أفراد عينة الدراسة على وفق متغير الجنس إزاء المعوقات ما يعني أن المعوقات لدى الطلاب والطالبات تكاد تكون متطابقة، وفي ضوء ذلك قدّمت الباحثة عدداً من التوصيات والمقترحات المناسبة.

الفصل الأول

أولاً: أهمية البحث والحاجة إليه

تهتم الأمم على اختلافها ودرجات رقيها بالعنصر البشري وخاصة الشباب والطلبة، وبالأخص طلبة المرحلة الثانوية لأنها معقد آمالها وسر

بقائها واستمرارها والدافع إلى تطورها والدليل الذي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بمستقبلها؛ وذلك لما لهم من دور مهم في حياة المجتمع؛ إذ أن حيوييتهم وعنفوان نشاطهم وقدرتهم على العطاء تجعلهم من أكثر العناصر قدرة على إحداث التغييرات في جميع مجالات الحياة، وليس هناك مجتمع يأخذ بأسباب التقدم إلا ويضع النشء الجديد في المقام الأول من اهتماماته^(١)، وتزداد أهمية النشء الجديد بما فيهم المراهقين والشباب في وطننا العربي لما لهم من دور كبير وملحوظ لإنجاز التحولات الجذرية من خلال التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في إعادة الأمة إلى حالتها الطبيعية^(٢).

وتعد التربية إحدى الوسائل المهمة والرئيسة التي يمكن بها تنشئة هذه الأجيال كي تكون منسجمة مع متطلبات الأمة وطموحاتها ومتطلبات العصر الحاضر^(٣)؛ لأنها الجهد الإنساني الضخم الذي يحقق للمجتمع تجديد نفسه والارتقاء إلى مستوى أفضل ومستمر^(٤) باعتبار التربية عملية اجتماعية ثقافية تأخذ مادتها وأهدافها من أهداف المجتمع الذي تعيش في كنفه، ويتبنى المجتمع التربية لغرض إكساب الناشئة الخبرة وتعديلها بشكل مستمر^(٥) على وفق أسس سليمة ومدروسة يتمكن من خلالها أن يبلور الطالب شخصيته من النواحي العقلية والجسمية والانفعالية.

(١) معوض، خليل ميخائيل (١٩٨٣): سيكولوجية نمو الطفولة والمراهقة، ط٢، ص ٢٨٦ الإسكندرية، مطبعة دار الفكر الجامعي.

(٢) فتوح، فاتح ابلحد (١٩٨٧): مشكلات طلبة مرحلة الدراسة المتوسطة وعلاقتها بجنس المدرس، ص ١٩، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، (رسالة ماجستير غير منشورة).

(٣) الحلبي، أحمد حقي وآخرون (١٩٨٥): مبادئ التربية، ص ٩، بغداد، جامعة بغداد.

(٤) عفيفي، محمد عبد الهادي (١٩٧٦): في أصول التربية، ص ٧، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٥) سرحان، الدمرداش ومنير كامل (١٩٦٢): الطريقة في التربية، ط٣، ص ٧٦، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

ولكي تحقق التربية أهدافها لابد من تربية علمية تعمل على تزويد المتعلم بالمعلومات والمفاهيم الوظيفية وتنمية مهاراته الأساسية واتجاهاته العلمية وطرق تفكيره بما يجعله متمكناً من فهم البيئة من حوله وقادراً على مواجهة المشكلات التي تعترضه في حياته وحلها على وفق منهج علمي سليم^(١).

وبينت نتائج العديد من الدراسات الأجنبية والعربية أن الطلبة يعانون من مشكلات كثيرة ومتنوعة، ومن أبرزها مشكلات الحياة المدرسية كما في دراسة براينتو في إندونيسيا^(٢) ودراسة الزوبعي وإسكندر^(٣).

وقد بينت دراسات علم النفس الاجتماعي وبخاصة دراسات (ليفين) و(جولد) و(كانل) أنه كلما كان المجال الذي يعمل فيه الإنسان قليل المعوقات والمشكلات كلما أدى ذلك إلى المزيد من حركة الإنسان ونشاطه وتقدمه وارتفاع مستوى طموحه^(٤)، ومما يؤيد ذلك دراسة (هولاند) حيث استنتجت بأن هناك علاقة بين المشكلات والمعوقات التي يعانيها الطلبة وبين تحصيلهم، فقد كان الطلبة الذين يعانون من مشكلات كثيرة أقل تحصيلاً من أقرانهم الآخرين، وكما أظهرت دراسة كل من أبيل (Abeel) وكنكلز (Gingles) أن طلاب المدارس الثانوية الذين يعانون من مشكلات كثيرة في حياتهم

(١) نادر، سعد عبد الوهاب (١٩٧٦): معايير التربية العلمية لمراحل التعليم العام في العراق من خلال تحليل الكتب والمفردات، ص ١٧، جامعة بغداد، (رسالة دكتوراه).

(٢) Prayinto, Chairperson, P. 4264 "Student Problems and Problem Solving Resource as Reported by Students in Public General Senior Secondary Schools in West Sumatra, Indonesia". Dissertation Abstracts International, Vol. 41, No. 10, April 1981.

(٣) الزوبعي، عبد الجليل ونجيب إسكندر (١٩٧٢): مشكلات طلبة الصف السادس الثانوي في بغداد والبصرة وبنوى، ص ٢١-٣١، بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية.

(٤) عبد الفتاح، كاميليا (١٩٧٢): مستوى الطموح والشخصية، ص ١٨٥، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.

المدرسية يتركون المدارس وهم في سن لا يتجاوز السادسة عشرة^(١)، وبما أن مرحلة الدراسة الثانوية تتسق في الأغلب مع فترة المراهقة والتي يبدو فيها المراهق قلقاً، خائفاً، سريع الغضب، فقد يعجز عن حل مشكلاته والعقبات التي تواجهه؛ وبذلك يكون بحاجة لمساعدته في التغلب عليها، ومن هنا أصبحت هذه المرحلة الدراسية محط اهتمام المسؤولين والمربين^(٢)، ولذا ترى الباحثة أهمية المرحلة الثانوية وأهمية المعوقات اليومية التي يواجهها الطلبة العراقيون كافة، وخاصة في السنوات التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م والتي جعلت الطلاب وبكل المراحل؛ بل وحتى الراشدون من غير الطلاب يعيشون وسط القتال وفي مناخ الخوف والخطر ومما يجري من ممارسات ومن دهم وتفتيش البيوت من بيت إلى بيت بينما الأطفال والمراهقين والشباب والنساء ينظرون إلى ما يجري مع الإحساس بالإذلال والألم وهم يشاهدون بيوتهم تقلب رأساً على عقب وآباءهم وإخوانهم يقتادون تحت تهديد السلاح والكل يشعر بالإهانة ومشاعر الغضب تغلي في الصدور ولا يعرفون سبب الاعتقال أو الاختطاف ومن ثم القتل لآبائهم أو إخوانهم أو أقربائهم.

إن هذه المخاوف والإحباطات والمعوقات التي يتعرض لها الطلبة في العراق ذكوراً وإناثاً تفوق في حدتها وقوتها أي معوقات أخرى يعاني منها الطلبة في أي مجتمع آخر غير العراق، فالانفجارات المتتالية بالقرب من مدارسهم وبيوتهم وحوادث الخطف من أجل القدية أو القتل على الهوية

(١) فتوحى، فاتح ابلحد (١٩٨٧): مشكلات طلبة مرحلة الدراسة المتوسطة وعلاقتها بجنس المدرس، ص ٢١، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، (رسالة ماجستير غير منشورة).

(٢) الجسماني، عبد علي (١٩٨٣): سيكولوجية الطفولة والمراهقة وحققها الأساسية، ص ٣١٧، بغداد، مطبعة أسعد.

وانعدام الأمن يشكل التهديد الرئيس لكل الطلبة؛ بل أدى بالكثير منهم إلى ترك منازلهم والهجرة قسراً، إذ أن وفاة الأب بسبب الحرب والاحتلال وظروف الاحتلال قد تؤدي بالطالب إلى النزول للشارع للعمل لإعالة عائلته، وإن نزوله للعمل قد يعرضه للوقوع فريسة بيد إحدى العصابات أو المجاميع المسلحة ويكون أحد أعضائها ويمهد له الطريق للجنوح أو الجريمة^(١)، فالأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في العراق، وانعدام الأمن يظلان عاملين رئيسيين في تفاقم المصاعب والصعوبات^(٢).

إن الغرض من الدراسة هو إعطاء صورة موضوعية عن المعوقات التي تواجه طلبة المدارس الثانوية، وإن عملية إدراكها تسهل اتخاذ الخطوات المناسبة بشأنها من قبل المسؤولين وتساعد المدرسين والمدرسات في تفهم المعوقات التي يواجهها طلابهم بهدف معالجتها والاتجاه الصحيح في التعامل معهم.

وهذا ما دفع الباحثة إلى تناول هذه الظاهرة بالدراسة والبحث مما لها من تأثيرات نفسية واجتماعية وتربوية خطيرة على كل مفاصل العملية التربوية والتعليمية، وبالأخص الطالب الذي يدفع هذه الضريبة لما يسببه الاحتلال من خراب وتدمير للبنى التحتية وللإنسان العراقي بشكل مباشر.

(١) المشهاني، فهمة كريم (٢٠٠٩): عنف الدولة ضد الأطفال عسكرة حياة الأطفال أنموذجاً، مجلة دراسات اجتماعية، ص ٢٥، مجلة فصلية محكمة تصدر عن بيت الحكمة، العدد ٢١، بغداد، (٢١-٢٦).

(٢) مصطفى، عدنان ياسين (٢٠٠٩): التنمية المبكرة للطفولة العراقية، مجلة دراسات اجتماعية، ص ٧، بيت الحكمة، العدد ٢١، بغداد، (٧-٢٠).

ثانياً: هدف البحث

يهدف البحث إلى الإجابة عن السؤالين الآتيين:

١. ما هي المعوقات التي يعاني منها طلبة المدارس الثانوية في العراق في مرحلة الاحتلال.
٢. هل هناك فروق في المعوقات التي يواجهها الطلبة تبعاً لمتغير النوع (ذكور - إناث).

ثالثاً: حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على طلاب المدارس الثانوية من الذكور والإناث وللتخصصين العلمي والأدبي من مدارس مدينة بغداد للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠م.

رابعاً: تحديد المصطلحات:

١. المعوقات: (عاقه) عن كذا حبسه عنه وصرفه، و(عوائق) الدهر الشواغل من أحداثه، و(التعويق) التثبيط^(١)، وعرفها المعجم الوسيط: عاقه عن الشيء عوقاً: منعه منه وشغله عنه فهو عائق عوق لغير العاقل ولغيره عوائق وهي عائقة عوائق^(٢)، وعرفها قاموس (Webster): "بأنه ما يقف في وجه تحقيق هدف معين"^(٣).

(١) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (١٩٨١): مختار الصحاح، ص ٤٦٢، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي.

(٢) مصطفى، إبراهيم وآخرون (١٤٠٥هـ): المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٦٤٣، مجمع اللغة العربية، القاهرة.

(٣) Webster (1968): Third New International Dictionary, P. 1530 William Benton Publishers.

وعرفها هورنبي (Hornby): "بأنه شيء في الطريق يوقف التقدم ويجعله صعباً"^(١)، وعرفها كود (Good): "بأنها "أي موقف مبهم أو مربك أو موقف باعث على التحدي سواء كان موقفاً طبيعياً أو مصطنعاً بحيث يحتاج حله إلى تفكير تأملي"^(٢)، وعرفها الراوي بأنها "حالة تحدٍ تتطلب بحثاً ودراسة، أي أنها صعوبة تحتاج إلى حل"^(٣)، والمقصود بالمعوقات في هذه الدراسة العقبات والصعوبات التي يواجهها طلبة التعليم الثانوي في المرحلة الحالية.

٢. المدرسة: عرفها زيعور: هي مؤسسة تبتث النور وتتمى القدرات وتطور الإنسان والجماعة والمجتمع، والمدرسة نظام تعليمي ما يزال بحاجة إلى تعديل وتعميق كي يعطي أبلغ وأسرع في مجتمعنا المحتاج جداً^(٤).

٣. مرحلة الدراسة الثانوية: هي المرحلة التي تقع بعد المرحلة الابتدائية وقبل المرحلة الجامعية، ومدة الدراسة فيها ست سنوات، تبدأ بالصف الأول الثانوي وتنتهي بالصف السادس الثانوي، حيث تتراوح أعمار الطلبة في هذه المرحلة من سن (١٣-١٨) سنة.

(١) Hornby, A. S. (1985): "Oxford Advanced Learners Dictionary of Current". English, 8th. Ed. P. 580 Oxford University Press, England.

(٢) فتوح، فاتح ابلحد (١٩٨٧): مشكلات طلبة مرحلة الدراسة المتوسطة وعلاقتها بجنس المدرس، ص ٢٥، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، (رسالة ماجستير غير منشورة).

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) زيعور، علي زيعور (١٩٨٦): أحاديث ومبسطات في التحليل النفسي وفي الصحة العقلية، ص ٦١، ط١، دار الطليعة.

الفصل الثاني

مراجعة الأدبيات والنظريات

قد تتعرض حياة الناس لتغيرات اجتماعية مفاجئة وغير محسوبة مؤدية إلى تغيرات سلوكية سيئة في حياة الأفراد والجماعات، وهذا ما نعينه بمفهوم الأزمة والمعوقات الاجتماعية، فالمعوقات الاجتماعية تشير إلى التغيرات المفاجئة في حياة الشخص التي ينجم عنها ضرر نفسي أو جسمي، ويتفاوت مصدر المشكلة والمعوق من تلك التي تثيرها العلاقات المتوترة بأحد الأفراد، ويمتد ليشمل الأزمات والمعوقات التي تحدث مع الأسرة (كالطلاق والهجر) أو مع السلطة القانونية (كالاعتقال والسجن) أو المشكلات والمعوقات الناتجة عن اعتداء مجتمع على مجتمع آخر كما في الحروب^(١)، أو كما في الاعتداء الأمريكي عام ٢٠٠٣م على العراق وما نجم عنه من تغيرات مست حياة الأفراد بالأذى والاعتقال والتعذيب... إلخ، ولعل من الممكن أن نلخص الآثار العامة للمعوقات الاجتماعية على الأفراد في نقطتين:

١. إنها تعجل بظهور بعض الاضطرابات النفسية والعقلية لدى بعض الأفراد الذين يكون لديهم استعداد مسبق لذلك.

٢. إنها تخلق اضطرابات الخاصة التي تشمل الاضطرابات التي تصيب الوظائف البدنية فضلاً عن الاضطرابات النفسية والعقلية المؤقتة أو الدائمة.

وتتفاوت الاضطرابات الناتجة بتفاوت نوع الأزمة أو المعوق الاجتماعي، فأنواع الاضطرابات التي تحدث أثناء الحروب تختلف عن

(١) إبراهيم، عبد الستار (١٩٨٧): أسس علم النفس، ص ١٨٦، الرياض، دار المريخ.

أزمات أو معوقات الامتحانات الدراسية، وتعتبر حالات الوفاة أو الطلاق أو التهجير والحروب مصدراً قوياً من مصادر الاضطراب النفسي.

ويسجل جيرالد كابلان (Caplan) في دراسة له عن العائدين من الحرب الفيتنامية أن نسبة كبيرة منهم كانت تعاني من الاكتئاب والاعترا ب الاجتماعي والغضب وسرعة الاستثارة الانفعالية وسهولة التعبير عن العدوان، فضلاً عن الإدمان على الكحول والمخدرات^(١).

إن الفرد ولید للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ف خبرات مرحلة الطفولة كما يرى فرويد تحدد في أغلب الأحيان الإطار العام لشخصية الإنسان في مرحلة الرشد، لأن الإنسان في هذه المرحلة يكون قابلاً للتشكيل والصقل، وعليه فإن وجود أي مشكلة أو معوقات في مرحلة الطفولة تؤثر بالتالي في عملية النمو السليم للإنسان، وإن من يعاني من ويلات الحروب ومظاهر العنف الواقعي يصبح ضحية نفسية لهذا الصراع.

إن أبناءنا بحاجة ماسة إلى تقديم العون المادي والمعنوي لهم بعدما أصبحوا يشاهدون القتل والتخريب والتهديد المتواصل لمصادر الأمن والأمان (الأهل، البيت، المدرسة، والشارع) حتى أن مشاهد العنف الواقعي على شاشات التلفزيون تصيب أي طفل مراهق في العالم بالفزع والرعب، ذلك أن الوعي بمعنى الحرب وما تحدثه من أخطار يحدث أثراً نفسية بالغة على نفوس الأفراد وخاصة النشء الجديد.

إن الفزع ينتشر بالعدوى، فلا يكفي أن يتعرض الطفل للفزع؛ بل إنه يفزع لما يراه في عيون الآخرين، وإن الآثار النفسية المباشرة وغير المباشرة

(١) إبراهيم، عبد الستار (١٩٨٧): أسس علم النفس، ص ١٨٧، الرياض، دار المريخ.

لكارثة الحرب والاحتلال على الأطفال والمراهقين قد تمتد لسنوات طويلة وقد تشمل العمر كله، كما أنه يفقد الثقة في نفسه وفي الكبار وفي المستقبل^(١).

يرى فرويد (Frued) أن العناصر الأساسية التي يتكون منها البناء النظري للتحليل النفسي هي نظريات المقاومة والكبت واللاشعور، وتقوم نظريته على بعض الأسس التي تعد بمثابة مسلمات في تفسير السلوك، منها الحتمية النفسية، والطاقة الجنسية، والثبات، والاتزان ومبدأ اللذة^(٢)، ويتحقق هذا التوازن بين (الهو Id) و(الأنا Ego) و(الأنا العليا المثالية Super Ego)، ويضطرب عندما لا تتمكن الأنا من الموازنة بين الهو الغريزية والأنا العليا المثالية، ويرى فرويد أن عودة الخبرات المكبوتة يؤثر تأثيراً رئيساً في سلوك الفرد، وإن سبب الاضطراب والقلق يرجع إلى حدة الصراع بين دوافع الفرد وحاجاته الفطرية من جهة، وبين ما موجود من قيم وتقاليده الاجتماعية من جهة أخرى.

أما هورناي (Horny) ترى أن الإنسان بطبيعته لديه نزوع إلى تحقيق الذات، وأن فقدان الإنسان لنفسه ينشأ من شعور الفرد بالعجز تجاه حياته المشحونة بالعداء وفقدان الأمان^(٣).

أما السلوكيون فيرون أن التعلم هو المحور الرئيس، وأن السلوك يمكن اكتسابه كما يمكن التخلص منه، فالعملية الرئيسة هي عملية تعلم؛ إذ تتكون

(١) حميد، بشير ناظر (٢٠٠٩): ظاهرة العنف في المجتمع المعاصر، مجلة دراسات اجتماعية، مجلة فصلية محكمة تصدر عن بيت الحكمة، العدد ٢١، بغداد، ص ٤٦.

(٢) سمين، زيد بهلول (١٩٧٧): الزمن والتحمل النفسيان وعلاقتهما بالصحة النفسية، ص ٣٢، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، (أطروحة دكتوراه غير منشورة).

(٣) ليبين، فاليري (١٩٨١): مذهب التحليل النفسي وفلسفة الفرويدية الجديدة، ص ٧، ط١، بيروت، دار الفارابي.

الارتباطات بين مثيرات واستجابات، وأن اكتساب عادات مناسبة وفعالة تساعد الفرد في التعاون مع الآخرين ومواجهة المشكلات والمعوقات التي تواجهه، ومن مؤيدي هذا المنهج سكنر (Skinner)^(١).

أما الاتجاه الإنساني الذي يمثله روجرز وآخرين فيرى أن الإنسان بطبيعة سليمة، وأن المستقبل يصلح ما يفسده الماضي، وأن الإنسان يتقدم نحو الأمام، وإذا تهيأت الظروف المناسبة للدافع الفطري لتنمية إمكانات الفرد وقدراته بشكل كامل في وظائفه النفسية فإنه سيصبح قادراً على إثراء نفسه وإغناء خبراته، ويعتقد روجرز أن الإنسان الذي يعيش في جو من سواء أكان الجو عائلياً أو الجو الاجتماعي العام خالي من المشكلات والمعوقات؛ فإنه سيبدع ويكون قادراً على إيجاد خبرات جديدة^(٢).

ويرى فروم (Fromm) أن التغيرات السياسية والاقتصادية تؤدي إلى التوتر وعدم الأمان^(٣).

وبما أن المدرسة هي المكمل لدور الأسرة في المجتمع؛ إذ لابد لها أن تأخذ على عاتقها التخفيف عن كاهل الطلبة ومما يعانونه من معوقات أثناء مسيرتهم التعليمية، ولابد لها من أن تشبع لديهم الحاجة للأمن والأمان، وأن الطالب يجب أن يشعر في المدرسة بكسب حقيقي لعقليته وشخصيته يفيد في صلاته بالبيئة التي لابد من التعامل معها، وأن نوع المهارة التي يكتسبها

(١) الأسدي، آمال محسن عليوي (١٩٩٨): الصحة النفسية وعلاقتها بالإبداع لدى الفنان العراقي، ص ٣١، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، (رسالة ماجستير غير منشورة).

(٢) محمد، سلمى عبید (٢٠٠٨): فيض الخبرة وعلاقته بالحاجة إلى المعرفة لدى تدريسيي الجامعة، ص ٢٧-٢٨، جامعة بغداد، كلية التربية، (رسالة ماجستير غير منشورة).

(٣) Neel, A. F. (1971): Theories of Psychology, P. 261 New York, Schenkman Publishing Co., Inc.

الطالب من المدرسة يجب أن تشعره بالاطمئنان إلى المستقبل على الأقل بأنه سوف تمكنه من كسب عيشه، وتمكنه في الوقت نفسه من أداء خدمة للمجتمع الذي ينتمي إليه ويحافظ على نفسه فيه^(١).

لذا فالتعليم الأساس سواءً ابتدائي أو متوسط أو ثانوي مطالب بالاهتمام بالعملية التربوية وتطورها وتذليل الصعوبات والمعوقات التي يواجهها أفراد العملية التربوية والتعليمية، فالتربية مهمة للجميع، ويجب إقامة الفرص التعليمية والتربوية لجميع أبناء المجتمع على السواء.

إن المعوقات التي تواجه الطلبة تحدّ من دورهم وتضعفه، وإن نسبة كبيرة من الطلبة يعانون من معوقات مختلفة في بيئاتهم الاجتماعية والمدرسية والتعليمية والأسرية، وفي داخل ذواتهم تهدد أمنهم النفسي، وتولد داخلهم الصراع والتوتر والقلق، وتفقدهم الحماس العلمي والشعور بالثقة؛ مما تؤدي إلى إهدار طاقاتهم الكامنة فيؤدي ذلك إلى حرمان المجتمع من طاقات في أمس الحاجة إليها.

(١) القوصي، عبد العزيز: أسس الصحة النفسية، ص ٢٠٨، مكتبة النهضة المصرية.

الفصل الثالث

منهجية البحث وإجراءاته

أولاً: مجتمع البحث: إن مجتمع البحث هم طلبة المرحلة الثانوية في بعض مدارس بغداد من ذوي الفئة العمرية (١٣-١٨) سنة.

ثانياً: عينة البحث: اختيرت عينة عشوائية مكونة من (١٥٢) طالباً وطالبة بواقع (٨٥) من الإناث و(٦٧) من الذكور من بعض مدارس بغداد.

ثالثاً: أداة البحث: تم استعمال الاستبانة المفتوحة والتي تضمنت السؤال التالي: ما هي أهم المعوقات التي تواجه الطلبة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق؟.

رابعاً: الوسائل الإحصائية:

١. حساب تكرارات الإجابات على وفق استبانة البحث وعلى وفق متغير النوع.

٢. حساب النسبة المئوية للاستجابات الواردة في استبانة البحث.

٣. قامت الباحثة بإجراء مقارنة بين معوقات الطلبة الذكور والإناث بحساب النسبة المئوية لكلا العينتين، والجدول رقم (١) يوضح ذلك.

جدول رقم (١)

جدول بالفقرات وتكراراتها والنسب المئوية للعينة ككل البالغة (١٥٢)
ولعينة الذكور على حدة والبالغة (٦٧) طالب وعينة الإناث على حدة والبالغة (٨٥) طالبة.

ت	الفقرات	التكرارات لكل أفراد العينة (١٥٢)	النسبة المئوية	تكرارات عينة الذكور البالغة (٦٧)	النسبة المئوية	تكرارات عينة الإناث البالغة (٨٥)	النسبة المئوية
١	تردي الأوضاع الأمنية كالانفجارات والاعتقالات	١٣٦	%٩٠	٢٦	%٩٣	٧٤	%٨٧
٢	الألم النفسي من واقع الاحتلال	١٠٩	%٧٢	٥٩	%٨٨	٥٠	%٥٩
٣	نقشي الطائفية والقتل على الهوية	٩٣	%٦١	٤٧	%٧٠	٤٦	%٥٤
٤	كثرة الازدحامات والاختناقات المرورية وإغلاق الطرق والتأخر عن الدوام	٨٨	%٥٨	٣٧	%٥٥	٥١	%٦٠
٥	تدهور الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية الصعبة وارتفاع الأسعار	٨٢	%٥٤	٣٧	%٥٥	٤٥	%٥٣
٦	انقطاع التيار الكهربائي أغلب ساعات اليوم	٨١	%٥٣	٣٦	%٥٤	٤٥	%٥٣
٧	الواقع التربوي المتردي وضعف التجهيزات المدرسية	٧٨	%٥١	٣٦	%٥٤	٤٢	%٤٩

٨	عدم استقرار المناهج وتغييرها باستمرار خاصة في منتصف السنة الدراسية مما يربك المدرسين والطلبة	٧٢	%٤٧	٢٣	%٣٤	٤٩	%٥٨
٩	الخوف من المستقبل المجهول	٥٤	%٣٦	٢٢	%٣٣	٣٢	%٣٨
١٠	الخوف من المdahمات والاعتقالات العشوائية	٤٩	%٣٢	٢٨	%٤٢	٢١	%٢٥
١١	الخوف من الاختطاف	٤٤	%٢٩	٥	%٧	٣٩	%٤٦
١٢	التهمير القصري لعوائل الطلبة والمدرسين أدى لتردي العملية التعليمية والتربوية	٤٣	%٢٨	٢٤	%٣٦	١٩	%٢٢
١٣	سوء البنايات المدرسية وعدم توفر الخدمات الصحية والتربوية	٣٠	%٢٠	١٣	%١٩	١٧	%٢٠
١٤	فقدان الأعراء أو أحد أفراد العائلة كالأب أو الأخ أثناء التفجيرات أو القتل من قبل الميليشيات والجماعات المسلحة	٢٩	%١٩	٨	%١٢	٢١	%٢٥
١٥	زيادة المشكلات الأسرية وتأثيرها على الطالب بسبب الأزمات والضغوط التي يواجهها المجتمع	٢٥	%١٦	١٦	%٢٤	٩	%١١
١٦	كثرة السيطرات والحواجز الكونكريتية في الطرق يؤدي إلى ضياع وقت الطالب في الطريق	٢١	%١٤	٦	%٩	١٥	%١٨

١٧	فقدان الثقة بالآخرين	١٩	%١٣	١٣	%١٩	٦	%٧
١٨	الخوف من الانتماء للأحزاب	١١	%٧	٣	%٤	٨	%٩
١٩	كثرة الإجازات والمناسبات (الدينية) وغيرها وغلق الشوارع مما أدى إلى انحدار المستوى الدراسي	٩	%٦	٤	%٦	٥	%٦
٢٠	قلة النشاطات المدرسية والترفيهية	٨	%٥	٥	%٧	٣	%٤

الفصل الرابع

عرض نتائج البحث ومناقشتها

من خلال مطالعتنا للجدول رقم (١) والذي يظهر المعوقات والصعوبات التي تواجه طلبة المرحلة الثانوية مرتبة على وفق تكراراتها ونسبها المئوية من أعلى إلى أدنى للعينة ككل وعلى وفق متغير نوع الجنس (ذكور- إناث).. أرى أن (تردي الأوضاع الأمنية كالانفجارات والاعتقالات) هي أولى المعوقات والصعوبات التي تواجه الطالب العراقي في هذه المرحلة التي خلفها الاحتلال؛ إذ تشير نتائج هذه الاستبانة أن هذه المشكلة حصلت على نسبة (٩٠%) عند العينة ككل و(٩٣%) لدى الذكور و(٨٧%) لدى الإناث، وهي نتيجة طبيعية لما خلفه الاحتلال من فقدان الأمن وانتشار الفوضى وسيادة السلاح ولغة القوة وفرض الواقع من قبل الميليشيات والجماعات المسلحة، وما تمارسه من تحكم مطبق للشارع العراقي وللواقع الأمني بشكل عام انعكس بشكل مباشر على سير العملية التربوية وتأثيراتها على الطالب وأدائه العلمي، وأظهرت النتائج فروق لصالح الذكور على أساس

أنهم معرضين أكثر من الإناث لمصادر الخطر؛ إذ إن الأنثى هي أما حبيسة البيت أو إن كثيراً من العوائل قد فضلت ترك بناتهم للدوام في المدارس نتيجة هذه الأوضاع الأمنية السيئة.

بينما احتلت مشكلة (الألم النفسي من واقع الاحتلال) المرتبة الثانية لدى العينة ككل؛ إذ بلغت نسبتها (٧٢%) ولدى عينة الذكور (٨٨%) و(٥٩%) لدى عينة الإناث؛ إذ إن واقع الاحتلال يفرض ألماً نفسياً عند الجميع وما يتركه من الإحساس بالإذلال والمهانة عند الناس بشكل عام والطلبة بشكل خاص وتأثيره السلبي على نفسية الطالب، وبالنهاية على مستواه العلمي، وقد تفوق الذكور في ذلك أيضاً على الإناث وذلك لأن الذكور في تماس مباشر مع هذا الواقع على أساس أن أغلب وقتهم يكون خارج البيت، بينما الإناث على العكس من ذلك.

بينما احتلت مشكلة (تفشي الطائفية والقتل على الهوية) المرتبة الثالثة بنسبة (٦١%) للعينة ككل و(٧٠%) للذكور و(٥٤%) للإناث؛ إذ إن من مساوئ الاحتلال هو جلبه للطائفية والتعامل مع المجتمع العراقي على أساس طائفي مبني على التفرقة حتى يستطيع تحقيق مآربه وما تركته هذه السياسة من تدمير للشعب العراقي انعكست بشكل مدمر على كل عناصر العملية التربوية من (مدرسين وطلبة ومناهج تعليمية)، واتضح أن هناك فروقاً بين الذكور والإناث في ذلك لأن الذكور كانوا هدفاً للقتل الطائفي أكثر من الإناث.

واحتلت مشكلة (كثرة الازدحامات والاختناقات المرورية وإغلاق الطرق والتأخر عن الدوام) المرتبة الرابعة بنسبة (٥٨%) للعينة ككل و(٥٥%) للذكور و(٦٠%) للإناث؛ إذ إن من مساوئ الاحتلال وسياساته اللاإنسانية هو إغلاق الطرق والشوارع بالكتل الخرسانية وإنشاء سيطرات

كثيرة للتفتيش تبعه إغلاق تام للمناطق السكنية والأحياء من خلال إنشاء أسيجة كونكريتية عالية فيها تكريس للطائفية من خلال عزل المناطق، وأدى بالنتيجة إلى هذه الاختناقات المرورية التي تترك تأثيراتها المدمرة بدنياً ونفسياً على الجميع والطلبة بشكل خاص من خلال تأخرهم عن الدوام أو اضطرابهم لقطع مسافات طويلة مشياً على الأقدام، وهذا ما بدا واضحاً في نتيجة هذه المشكلة وتأثيرها السلبي عند الإناث أكثر من الذكور لعدم قدرتهن على المشي لمسافات طويلة للوصول إلى المدارس عند قطع الطرق أو عند حدوث الاختناقات المرورية.

بينما احتلت مشكلة (تدهور الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية الصعبة وارتفاع الأسعار والغلاء المعيشي) المرتبة الخامسة بنسبة (٥٤%) للعينة ككل و(٥٥%) للذكور و(٥٣%) للإناث، وهي نسب متساوية تقريباً؛ إذ إن هذه المشكلة أضافت عبئاً آخر على كاهل العائلة العراقية أفرزته سنوات الاحتلال وسياساته التدميرية على الاقتصاد العراقي وتدمير بنيته التحتية يدفع ثمنه الباهض المواطن البسيط الكادح في ارتفاع أعباء الحياة على الأسرة العراقية وأبنائها الطلبة، كله صب في تدمير الاقتصاد وبالتالي زيادة الأسعار وفقدان المواطن لأغلب مفردات البطاقة التموينية التي كانت تعينه بعض الشيء... مما أدى بكثير من العوائل إلى إجبار أبنائها على ترك الدراسة والمساعدة في إعالة العائلة اقتصادياً، وهذا ما يواجهه طلبتنا وأبنائنا في المدارس في هذه المرحلة؛ مما يؤدي بطبيعة الحال إلى تدمير العملية التربوية ونشوء جيل أُمّي بعيداً عن العلم والتعلم.

أما مشكلة (انقطاع التيار الكهربائي أغلب ساعات اليوم) فقد احتلت المرتبة السادسة بنسبة (٥٣%) للعينة ككل و(٥٤%) للذكور و(٥٣%)

للإناث؛ إذ إنه على الرغم من مرور سبع سنوات على الاحتلال، إلا أن مشكلة انقطاع التيار الكهربائي في كل أرجاء العراق هو من المشكلات المعقدة والتي تظهر للعيان مدى الإهمال لمرافق الحياة الضرورية، وهذا يؤدي إلى إنهاك الشعب من خلال سعيه وركضه اليومي وراء الخدمات البسيطة والتي يجب أن تكون متوفرة بشكل طبيعي في أدنى المجتمعات والدول تمدينًا، فكيف الحال ببلد مثل العراق الغني بخيراته، وخاصة أن الكهرباء هي عصب الحياة في كل مفاصل الحياة الحديثة؛ فتركت هذه المشكلة تأثيراتها السلبية على العائلة العراقية بشكل عام والطلبة بشكل خاص.

أما مشكلة (الواقع التربوي المتردي وضعف التجهيزات المدرسية) فقد احتلت المرتبة السابعة بنسبة (٥١%) للعينة ككل و(٥٤%) للذكور و(٤٩%) للإناث؛ إذ إن من إفرازات الاحتلال تدمير البنى التحتية والمؤسسات الخدمية مما يؤثر سلباً على الواقع التربوي من خلال انحدار المستوى التعليمي بشكل خطير ناتج عن غياب الفلسفة التربوية الواضحة لها، تلك الفلسفة التي يجب أن تنبثق من فلسفة المجتمع بكل مكوناته وطوائفه، وأن لا تكون قائمة على فلسفة طائفة دون أخرى، كما أن تفشي الفساد الإداري أساء بشكل كبير إلى العملية التربوية برمتها، وهذا ما بدا واضحاً بالمشكلة الثامنة ذات الصلة (عدم استقرار المناهج وتغييرها باستمرار خاصة في منتصف السنة الدراسية مما يسبب إرباكاً للمدرسين والطلبة) وبنسبة (٤٧%) للعينة ككل و(٣٤%) للذكور و(٥٨%) للإناث، وهذا واضح بشكل جلي في تغيير المناهج باستمرار وإعدادها من قبل أشخاصاً غير مؤهلين علمياً وتربوياً في بعض الأحيان، وقد نحا هذا الموضوع منحاً خطيراً في السنوات الأخيرة بعد أن أدخلت تغييرات على كثير من المناهج من حذف وإضافة غير مبررة.

بينما احتلت مشكلة (الخوف من المستقبل المجهول) المرتبة التاسعة ونسبة (٣٦%) للعينة ككل و(٣٣%) للذكور و(٣٨%) للإناث، وهو شعور عام لدى أغلب العراقيين، وهو شعور قائم على الإحباط واليأس نتيجة لفقدان الأمن والأمان، فما بال الطلبة الذين هم عماد المجتمع وأساس قوته إن شعروا بالخوف من المجهول!.

واحتلت مشكلة (الخوف من المdahمات والاعتقالات العشوائية) المرتبة العاشرة ونسبة (٣٢%) ككل و(٤٢%) للذكور و(٢٥%) للإناث، إذ إن من المشكلات التي يواجهها الطلبة هو خوفهم من المdahمات والاعتقالات التي تقوم بها قوات الاحتلال، وخوفهم من فقدان معيلهم كالأب أو الأخ الأكبر... إلخ، وما تتركه من مشاعر الألم والحزن على مصير المعتقلين وفقدانهم لمعيل يمدهم بالعون في جوانبه المعنوية والمادية.

أما مشكلة (الخوف من الاختطاف) فقد احتلت المرتبة الحادية عشر بنسبة (٢٩%) للعينة ككل و(٧%) للذكور و(٤٦%) للإناث، وهي مشاعر تراود الكثير من الطلبة خاصة بعد أن تكررت حالات كثيرة كهذه من قبل العصابات المسلحة؛ وذلك بسبب فقدان الأمن للحصول على مبالغ مالية كبيرة (فدية) لقاء إطلاق سراحهم، وأظهرت النتيجة تخوف الإناث أكثر من الذكور في هذا المجال، وهي مشاعر طبيعية تراود الإناث بحكم البناء النفسي والاجتماعي للأنثى القائم على الخوف والقلق من مخاطر الاعتداء على العرض والخوف من الفضيحة... إلخ.

وتسلسلت بقية المشكلات بنسب متفاوتة تقل عن (٢٠%) ولكن تبقى هي مشكلات وصعوبات ومعوقات تراود طلبة المدارس الثانوية في العراق بسبب ما تركه الاحتلال من تخريب للبلاد والقيم والمؤسسات، ليس من اليسير

تجاوزه بوقت قصير وإنما يحتاج إلى وقت طويل لإعادة بناء الإنسان قبل بناء الجدران.

التوصيات والمقترحات

أولاً: التوصيات

في ضوء نتائج هذا البحث توصي الباحثة بما يأتي:

١. إنهاء حالة الاحتلال وإفrazاتها ومظاهرها السلبية.
٢. الاهتمام بأهداف الطلبة وتطلعاتهم وتوفير جو من الأمن والسكينة لهم، ومساعدتهم لتجاوز الظروف الحالية من خلال تعاون المؤسسات التربوية في ذلك.
٣. ضرورة استعمال الأساليب التربوية السليمة عند التعامل مع الطلبة سواء من قبل إدارة المدرسة أو المدرسين.
٤. إيجاد السبل الكفيلة لدعم العملية التعليمية وتذليل المعوقات التي تواجه الطلبة والمدرسين والتي تؤثر سلباً على سير العملية التعليمية.
٥. توفير الكتب والقرطاسية المجانية بما يكفي لسد حاجة الطلبة لها وكافة المستلزمات الأخرى، وتوفير الدعم المادي للطلبة الذين يعانون من الفقر والعوز.
٦. الاهتمام بالأبنية المدرسية وتوفير المستلزمات الضرورية والخدمات التربوية والصحية لها.

٧. تحديث الدورات التدريبية التطويرية للمرشدين التربويين، وتفعيل دورهم في المدارس ليؤدوا مهامهم على الوجه الصحيح.

ثانياً: المقترحات

١. إجراء دراسات أخرى تتعلق بالمعوقات التي يواجهها المدرسون والمدرسات.
٢. التوسع في الدراسة الحالية على عينات أكبر.

وثائق

كلمة الشيخ الدكتور حارث الضاري

في الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة
(مع المقاومة)
بيروت
١٥-١٧/١/٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام المجاهدين محمد
وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فقد قال الله تعالى: ((كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن
تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم
لا تعلمون)) (البقرة: ٢١٦)، والقتال لا تقبله العقول الرشيدة ولا تميل إليه
النفوس والفطر السليمة، ولا يلجأ إليه إلا عند الضرورة.. ومن الضرورة
الدفاع عن الدين والنفس والأرض والعرض وغير ذلك مما يعتز به الإنسان..
أي إنسان في الكون؛ ولذلك أباحت الشرائع السماوية للدفاع عن هذه المعاني
والقيم، وفي مقدمتها الإسلام الحنيف، الذي أوجب القتال للدفاع عن ذلك؛ بل
جعله فرض عين على كل قادر عليه قال الله تعالى: ((أذن للذين يقاتلون بأنهم

ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير)) (الحج: ٣٩)، وقال تعالى: ((... فَمَنْ
اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)) (البقرة: ١٩٤)، كما أجازت
ذلك القوانين والشرائع الوضعية... ومن هذا المنطلق ثار الشعب العراقي
ممثلاً بمقاومته الباسلة في وجه الظلم والعدوان الذي قادتة الولايات المتحدة
الأمريكية لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣م.

ونقدم لحضراتكم تعريفاً موجزاً عن المقاومة العراقية، وتطورها،
وأهدافها، ومنجزاتها، والضغوط التي تعرضت لها، والاتهامات الباطلة التي
وجهت إليها، وما وصلت إليه اليوم، وغير ذلك مما يسمح الظرف بالحديث
عنه وعلى النحو الآتي:

أولاً: بداية المقاومة وتطورها

بدأت المقاومة العراقية بمواجهة عربات وأرتال جنود الاحتلال في
الأسبوع الأول من احتلال بغداد، وبالتحديد في كثير من المدن والقرى
والأرياف العراقية، وبشكل فردي في الغالب لم يعلن عنه ولم تتناوله وسائل
الإعلام في حينها، وكان أول ظهور بارز وكبير لها في أواخر نيسان من عام
٢٠٠٣م؛ حينما استولت قوات الاحتلال على إحدى المدارس في مدينة
الفلوجة، وتجاوزت على المواطنين القاطنين بجوارها؛ فخرجت مظاهرة
كبيرة من أهالي الفلوجة تتدد بالاحتلال، فتصدت لها قوات الاحتلال بكل
وحشية وإجرام، وقتلت (١٧) شخصاً وجرحت ما يزيد على سبعين.. بينهم
عدد كبير من طلبة المدرسة نفسها؛ بعد اشتباك بين الطرفين، فألهبت هذه
الحادثة مشاعر الغضب ضد الاحتلال الأجنبي للعراق، وحفزت الكثيرين

لمقاومته، وكانت حادثة مهمة لظهور نشاط المقاومة وتصاعده، حيث بدأ الإعلام منذ ذلك اليوم يتابع نشاطها، الذي ازداد مع الأيام بزيادة المنضمين إليها، وبدأت تتشكل المجموعات الجهادية ومن ثم الفصائل الأولى منها التي كانت لها أدوار بارزة في الإيقاع بقوات الاحتلال الغاشمة، مما دفعها إلى الإيغال في البطش والإيذاء، بكل ما تملك من وسائل الفتك والدمار الحديثة البرية منها والجوية.

على الرغم من ذلك كله لم تستطع القوات الغازية من أن تخفف من وقع المقاومة عليها حيث أخذت تزداد ضرباتها وتتسع دائرة عملياتها يوماً بعد آخر حتى نهاية العام الأول للاحتلال الذي شهد قيام قوات الاحتلال في أوائل الشهر الرابع (نيسان) من عام ٢٠٠٤م بعدوان ظالم على مدينة الفلوجة حشدت فيه نحو فرقة من قواتها البرية مدعومة بالدبابات والمدفعية والطائرات لاجتياح المدينة ولكنها على مدى ما يقرب من أسبوعين لم تستطع تحقيق ذلك؛ بل قطعت طرق إمداداتها خارج المدينة من أهالي المناطق المحيطة بالفلوجة ومقاومتها، واشترك في هذا الجهد الجهادي الجميع الكبار والصغار الرجال والنساء.. فجعلوا آليات العدو المختلفة أجزاء ممزقة على طرق المواصلات المؤدية إلى الفلوجة، مما اضطر قيادة قوات الاحتلال إلى التفاوض مع أهالي المدينة ومقاومتها، وقد انتهت المفاوضات إلى وقف إطلاق النار، ثم الانسحاب فيما بعد، وقد خسرت قوات الاحتلال في هذا العدوان ما يزيد على (١٠٠٠) من ضباطها وجنودها بين قتل وجريح وعشرات الآليات العسكرية والشاحنات ونحو عشرين طائرة عسكرية ما بين مروحية ومقاتلة.

وكان هذا العدوان الفاشل نقطة تحول في مسار الحرب بالنسبة لقوات الاحتلال وللمقاومة على حد سواء، أما قوات الاحتلال فقد غيرت بعض خططها وتكتيكاتها العسكرية وأعادت النظر في مجمل استراتيجيتها في العراق والمنطقة التي تنوي توسيعها حتى تتجاوز العراق بعد استكمال احتلاله إلى بعض الدول المجاورة كما صرحت بذلك مصادر الاحتلال نفسها، وأما المقاومة فارتفعت معنوياتها إلى أعلى معدلاتها وازداد التأييد والدعم الشعبي لها، واتسعت مساحة عملياتها أكثر من ذي قبل فشملت محافظات بغداد والأنبار وديالى والنجف وبابل وصلاح الدين والموصل وكركوك ومناطق أخرى في العراق.

وقد استمرت العمليات النوعية للمقاومة وازدادت ضرباتها الموجهة مع الأيام حتى انهارت معنويات قوات الاحتلال، وأخذ قادته يستجدون بحلفائهم وأصدقائهم في الخارج وفي المنطقة للخروج من ورطتهم في العراق، ولا أدل على ذلك من قول أحد قادة الاحتلال: "كنا في عام ٢٠٠٦م على وشك الهزيمة أو الانسحاب"، وقول رئيسهم السابق "مؤجج الحروب العدوانية" بوش الابن في بداية عام ٢٠٠٧م: "كنا في سنة ٢٠٠٦م نروج لمزاعم النصر خشية أن تستولي روح الهزيمة على أبناء شعبنا".

ثانياً: أولويات المقاومة وأهدافها

حددت المقاومة العراقية ومنذ بداية الصراع مع قوات الاحتلال أولوياتها في هذا الصراع المتمثلة في هدفها الأسمى ألا وهو تحرير العراق من الاحتلال الأجنبي واستعادة سيادته كاملة غير منقوصة، ولم تفقد بوصلة

مسيرتها في هذا الاتجاه، ولم تتجر إلى أي صراع آخر على الرغم من كل المحاولات لجرها إلى صراعات افتعلها الاحتلال وحلفاؤه لإشغالها عنه، وأما أهدافها فهي إضافة إلى ذلك تعمل من أجل المحافظة على وحدة العراق وهويته التي عرف بها على مدى التاريخ، ووحدته وأمنه واستقراره وعلى ثرواته، وأن يكون بعد رحيل الاحتلال عنه لكل أبنائه بكل أديانهم وأعراقهم ومذاهبهم وفئاتهم السياسية والفكرية، وأن يكون عامل أمن واستقرار في المنطقة.

ثالثاً: هوية المقاومة

هوية المقاومة العراقية: هي عراقية المنشأ والأهداف، وهي لكل العراقيين فهي ليست لفئة من العراقيين دون فئة، أو لطائفة دون أخرى كما يردد بعض ممن في قلوبهم مرض أو يتوهم ممن لا يعلم عن حالها الكثير؛ لأنها تعمل من أجل تحقيق الأهداف التي يعمل من أجل تحقيقها كل عراقي حر وشريف من شمال العراق إلى جنوبه بتجرد وبدون منة على أحد، ولا انتظار لمثوبة إلا من الله تعالى.

رابعاً: الضغوط والاتهامات التي تعرضت لها المقاومة

تعرضت المقاومة العراقية لشتى الضغوط والمضايقات النفسية والإعلامية والأمنية والمادية الهائلة التي ربما لم تتعرض لها كثير من المقاومات في العصر الحديث ومنها على سبيل المثال لا الحصر محاولات

التخويف والتثبيط للمقاومين بتضخيم قوة الأعداء وتفوقها عليهم، وأنهم لا يساؤون أمامها شيئاً يذكر، وقام بهذه المحاولات الخائبة المنهزمون والمأجورون وغيرهم ممن لا يؤمنون بقدرة الله تعالى، ولا إرادة الشعوب الأصلية كقول بعضهم أنتم حالمون.. أنتم عابثون.. كيف تقاثلون القوة الأعظم في العالم بأسلحتكم البسيطة وإمكاناتكم المتواضعة، وقال آخرون قريباً من ذلك، ولكن لم يلتفت إليهم المقاومون المؤمنون بقوة الله ووعدته بالنصر لعباده المؤمنين الصادقين وهم يرددون قوله تعالى: ((الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)) (آل عمران: ١٧٣).

ومن هذه الضغوط والمضايقات افتعال الفتن الفئوية والطائفية؛ لإشغال المقاومة بها وإلهائها عن واجبها الأساسي وهو قتال الاحتلال وتحرير العراق من رجسه، ومنها القيام بأعمال إرهابية ضد أبناء شعبنا من اغتيالات، واعتقالات، واختطافات، وتفجيرات في الأسواق والمؤسسات والأماكن العامة، ودور العبادة وغيرها، واتهام المقاومة بها لتشويه سمعتها وتقليل التأييد لها في الداخل والخارج بعد اشتداد وطأتها عليهم وتعاضم التأييد الشعبي العراقي لها.

والذين قاموا ولا زالوا يقومون بهذه الأعمال الإرهابية ضد أبناء شعبنا بلا رحمة هم من تكلمنا عنهم بكل صراحة ووضوح منذ خمس سنين تقريباً في (٢٠٠٥/٤/٨م) وسميناهم بمصادر الإرهاب الحقيقية وهي الاحتلال ومخابراته وشركاته الأمنية ومخابرات الدول الأجنبية العاملة في العراق "الدولية والإقليمية" وعلى رأسها المخابرات الصهيونية والأحزاب المشاركة فيما يسمى بالعملية السياسية وميليشياتها، وبعض من ينسبون للمقاومة وهم

ليسوا بمقاومة في الواقع وحقيقة الأمر، وهؤلاء جميعاً يكرهون المقاومة ويسعون لإنهائها والقضاء عليها بأي شكل؛ لأنها تمثل الخطر الحقيقي على مصالحهم ومشاريعهم الخطيرة غير المشروعة في العراق، وقد جندوا الكثير من وسائل الإعلام المعادي والمأجور والمنافق لأغراضهم الخبيثة هذه.

ومن وسائل الضغط والمضايقات الأخرى حصار المقاومة مادياً وأمنياً وإعلامياً والتضييق عليها وعلى مناصريها في كل المجالات وبشكل يفوق التصور ويشعر بخطورة المخطط المعد للعراق والمنطقة كلها، وقد أسهم في ذلك - للأسف - من لا وعي لهم بخطورة هذا المخطط عليهم وعلى الأمة جمعاء.

خامساً: انجازات المقاومة

استطاعت المقاومة العراقية في جهادها ومقاومتها لقوى الاحتلال الأمريكي وحلفائه خلال السنوات الماضية أن تحقق عدداً من المنجزات المهمة والواضحة، التي أقر ببعضها الأعداء قبل الأصدقاء، ومنها المنجزات الآتية:

١. وقوفها أمام أكبر قوة عسكرية وتكنولوجية في العالم، وهي التي توصف بأنها القوة الأعظم في العالم -والعظمة لله وحده- على الرغم من التفاوت الهائل بينهما في ميزان القوى، وإرغامها هذه القوة الطاغية على تبديل خططها واستراتيجيتها في العراق أكثر من مرة، كما هو معلوم ومعروف لكل متابع وهو ما صرح به بعض قادة الاحتلال أنفسهم.

٢. إفشال المشروع الأمريكي للهيمنة على العراق والمنطقة بالشكل الذي كانوا يخططون له، وإيقاف زخم ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الجديد الساعي إلى تقسيم العراق ودول المنطقة، وعلى دول المنطقة أن تستفيد مما قدمته المقاومة العراقية في هذا المجال لتدفع عن نفسها مخاطر الفتن والتقسيم.

٣. دفعها لشر العدوان عن بعض دول المنطقة؛ بإشغالها لقوات الاحتلال عنها، وتكبيدها الكثير من الخسائر التي لم تكن تتوقعها والتي أجبرتها على تغيير كثير من مهام أعمالها؛ بل دفعها لشر العولمة الأمريكية عن مناطق أخرى في العالم كما يقر بذلك الكثيرون.

٤. أثبتت المقاومة العراقية أن الشعب العراقي لم يستقبل المحتلين بالورود والأزهار كما كانوا يتوقعون أو كما كان يروج لهم عملاؤهم، وإنما استقبلهم بالغضب والنار كما استقبل آباؤهم وأجدادهم المحتلين الانكليز في عشرينات القرن الماضي بالسيف و(الفالة) و(المكوار).

٥. سعيها المتواصل إلى تحقيق هدفها الأول وهو تحرير العراق واستعادت سيادته الكاملة بعون الله تعالى، الذي وقف وحده إلى جانبها يوم تخلى عنها القريب والبعيد، وادعى أبوتها أو العلاقة بها كل متاجر ومريب، وهون من أمرها كل حاقد وحاسد.

سادساً: حال المقاومة ومعنوياتها اليوم

نؤكد لأبناء شعبنا وأمتنا بأن المقاومة العراقية اليوم بخير بفضل الله

تعالى وتأييده لها على الرغم من كل ما مرت به، فهي بعد أن تجاوزت الكثير من الفخاخ والألغام التي وضعها الاحتلال وعملاؤه في طريقها كالصحوات وغيرها، قد أعادت تنظيم صفوفها وبدأت تستقبل الجيل الثالث من أبناء شعبنا، وهي اليوم أكثر عزمًا من أي وقت مضى على الاستمرار إلى النهاية في عملها المقاوم وبمعنويات عالية، وهي توقع في قوات الاحتلال الخسائر المؤلمة يوميًا.. اعترف بذلك هو وأعوانه أو لم يعترف.. وما يعلن عن هذه الخسائر أقل بكثير مما لم يعلن عنه.. والحمد لله ولي المتقين وناصر المؤمنين.

سابعاً: المقاومة ومشروع تحرير العراق

أثبتت الوقائع والأحداث المؤلمة التي جرت وتجري في العراق في ظل الاحتلال أن خيار المقاومة كان خياراً صائباً، فهو إلى جانب كونه خياراً شرعياً فهو الخيار الصحيح والوحيد لتحرير العراق وإنقاذه مما يعاني من احتلال ودمار وفوضى لم يشهد لها تاريخ العراق مثيلاً، وبعد أن انكشفت أهداف الاحتلال ونواياه وجرائمه التي فاقت كل تصور حتى لمن كانت على أبصارهم غشاة، وانكشفت أيضاً فضائح عملائه وفساد عملياته السياسية أو مشروعه السياسي للفوضى والنهب والسلب والتدمير، وهو ما يجعل لزاماً على كل عراقي غيور ومخلص لدينه ووطنه أن لا يعول بعد اليوم على ما يسمى بالعملية السياسية، بعد أن أخذت فرصتها وأثبتت فشلها وتسببها في كل الكوارث والمصائب التي ألمت بالعراق والعراقيين، وأن يعول فقط على الله تعالى أولاً ثم على المقاومة فهي المشروع الوحيد والطريق الصحيح لتحرير

العراق والخلاص من نير الاحتلال الذي جلب لنا المشاكل والشور التي تجتاح العراق من أقصاه إلى أقصاه.. وأن يدعم المقاومة بكل الوسائل الممكنة والمشروعة حتى تحقيق هذا الهدف بعون الله تعالى.

وعلى أبناء الأمة قادة وشعوباً أن يتخلوا عن فكرة جدوى العملية السياسية في العراق أو المؤامرة السياسية على العراق والأمة التي يروج لها الاحتلال وعملاؤه بعد ما بان منها ما ذكرنا، وإلا فسنبقى نسير في الطريق المظلم الذي لا يُعلم له نهاية، حتى يتم أكل العراق كاملاً ومن ثم تدور الدائرة على الجميع لا قدر الله.

ثامناً: ما تشكو منه المقاومة العراقية

تشكو المقاومة العراقية من عقوق أبناء أمتها لها قادة وشعوباً وعلماء ومتقنين مع كل ما قدمت من جهود وتضحيات، وما حققت من انجازات رفعت بها رأس الأمة عالياً، وأعادت لها الأمل في القدرة على الوقوف أمام أعدائها واستعادة ما اغتصب منها من حقوق وما هدر منها من كرامة، وتخليهم عنها في وقت هي أحوج ما تكون إلى وقوفهم إلى جانبها، وتقديم ما تحتاج إليه من دعم سياسي ومعنوي ومادي وإعلامي لتواصل جهادها ودفاعها عن العراق وعن الأمة؛ لأن الدفاع عن العراق هو دفاع عن الأمة وعن كرامتها ومقدساتها ومستقبلها في الحياة وفي الوجود.. كما تشكو من ظلم كثير من أبناء هذه الأمة لها لأخذهم أخبارها من أفواه أعدائها ووسائل إعلامهم المغرضة.. فيتجنون بذلك عليها ويتهمونها بالإرهاب وغير ذلك من الاتهامات الباطلة بدل أن يدافعوا عنها أو على الأقل أن يتأكدوا من صحة ما

ينسب إليها، وهذا هو أقل ما لها عليهم، ومع هذا فهي صابرة وصامدة ومحتسبة وواثقة من نصرها على أعدائها في النهاية ((وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ)) (الحج: ٤٠).

وفي الختام: تحية إلى شعبنا العراقي الأبي الراض للاحتلال بكل أنواعه ولكل التدخلات الأجنبية الدولية والإقليمية في بلده، وتحية لمقاومته الباسلة العاملة المخلصة لدينها ووطنها.

وتحية من الأعماق، للمقاومة الفلسطينية بكل فصائلها، وتحية للمقاومة اللبنانية، وللمقاومة الأفغانية، ولكل مقاومة تدافع عن بلدها وحقوق شعبها وكرامة أمتها وعزتها بتجرد وإخلاص.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشيخ الدكتور

حارث سليمان الضاري

الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق

٢٩/محرم/١٤٣١هـ

١٥/١/٢٠١٠م

نشاطات مركز الأمة للدراسات والتطوير

أولاً: الدراسات والبحوث والمقالات

أعد المركز خلال الأشهر الثلاثة الماضية عدداً من الدراسات والبحوث والمقالات المتعلقة بالشأن العراقي، وتم نشرها في عدد من وسائل الإعلام العراقية والعربية.. وفيما يأتي موجز لأهمها:

ت	الموضوع	النوع	التاريخ
١.	الشعب يختار الحياة	رأي المركز	٢٠٠٩-١٢-١٠
٢.	شعب العراق بين الإرهاب السياسي والفشل الأمريكي	دراسة	٢٠٠٩-١٢-١٠
٣.	أحداث الثلاثاء والطبقة السياسية السوداء	مقالة	٢٠٠٩-١٢-١٠
٤.	تفجيرات الثلاثاء منافع سياسية وأبعاد انتخابية	مقالة	٢٠٠٩-١٢-١٠
٥.	أمن العراق.. براءة الحكومة ومسؤولية الشعب	رأي المركز	٢٠٠٩-١٢-١٧
٦.	ضيق الأمن في العراق وغياب الحل المنشود	مقالة	٢٠٠٩-١٢-١٧

٧.	احتلال إيران لأرض وبئر الفكة العراقي وسياسة ملء الفراغ التدريجي	دراسة	٢٠٠٩-١٢-١٧
٨.	احتلال (الفكة) ويوم دام جديد في الرمادي	رأي المركز	٢٠٠٩-١٢-٢٤
٩.	احتلال بئر الفكة .. الدلائل والمؤشرات	مقالة	٢٠٠٩-١٢-٢٤
١٠.	المقاومة العراقية صمام الأمان لاستقلال العراق ووحدته شعبه وأراضيه	دراسة	٢٠٠٩-١٢-٢٤
١١.	العراق والضحايا غير المنظورة	مقالة	٢٠٠٩-١٢-٢٤
١٢.	ما وراء السلوك الانتخابي	رأي المركز	٢٠١٠-١-٧
١٣.	تشكيل القوات العراقية صفقة احتكار واستثمار للأحزاب الطائفية والعرقية	دراسة	٢٠١٠-١-٧
١٤.	بلاك ووتر .. وجرائم الاحتلال	مقالة	٢٠١٠-١-٧
١٥.	هزال المؤسسات الأمنية	رأي المركز	٢٠١٠-١-١٤
١٦.	المعنويات عامل جوهري في كسب الحرب والصراع	مقالة	٢٠١٠-١-١٤
١٧.	ملتقى دعم المقاومة... رسائل ودلالات	رأي المركز	٢٠١٠-١-٢١
١٨.	منظمة "بلاك ووتر" جيش بوش السري	مقالة	٢٠١٠-١-٢١

٢٠١٠-١-٢١	حوار	لا أستبعد تصفية معارضي إيران قبل الانتخابات	١٩.
٢٠١٠-١-٢١	مقالة	الشعوبيون الجدد	٢٠.
٢٠١٠-١-٢٨	رأي المركز	الانتخابات وتفكيك حزمة العصي الإيرانية	٢١.
٢٠١٠-١-٢٨	مقالة	المقاومة العراقية إنجازات وحضور	٢٢.
٢٠١٠-١-٢٨	مقالة	الديمقراطية العرجاء.. والقيم المزيفة	٢٣.
٢٠١٠-٢-٤	رأي المركز	صراع النفوذ وتمايز الأدوات	٢٤.
٢٠١٠-٢-٤	مقالة	الشرق الأوسط مناورات عسكرية وحافة حرب	٢٥.
٢٠١٠-٢-١١	رأي المركز	حصان طروادة ورقة الشطرنج	٢٦.
٢٠١٠-٢-١١	مقالة	المقاومة العراقية خيار الشعب العراقي الوحيد	٢٧.
٢٠١٠-٢-٢٤	رأي المركز	الانتخابات العراقية والطريق إلى المجهول	٢٨.
٢٠١٠-٢-٢٤	مقالة	السياسة الأمريكية في العراق والمطامع الإقليمية ج ١	٢٩.
٢٠١٠-٢-٢٤	مقالة	ديمقراطية الاحتلال الأمريكي	٣٠.

ثانياً: الندوات

١. ندوة عن (إدارة أوباما والقضية العراقية)

نظم المركز ندوة بعنوان (إدارة أوباما والقضية العراقية) الثلاثاء الموافق ٢٢/١٢/٢٠٠٩م واستضاف فيها الأستاذ مختار لماني كبير باحثي مركز (CG) الكندي وسفير الجامعة العربية السابق في العراق، وألقى السفير لماني محاضرة شرح فيها أبعاد القضية العراقية في ظل إدارة أوباما التي تسلمت ملف العراق الشائك من الإدارة السابقة، إلى جانب استعراض لتجربته السياسية في العراق حينما كان مبعوثاً لجامعة الدول العربية إليه.

٢. ندوة عن (واقع عراق ما بعد الاحتلال)

عقد المركز ندوته العلمية السنوية الثانية تحت عنوان: (واقع عراق ما بعد الاحتلال) للمدة (١٧-١٨/٢/٢٠١٠م) بمشاركة باحثين عراقيين من داخل العراق وخارجه، وقد توزعت بحوث الندوة على خمسة محاور هي: (الواقع النفطي، والواقع السياسي، والواقع الإعلامي، والواقع الصحي، والواقع الاجتماعي، وواقع التعليم الأساسي)، وفيما يأتي تفاصيل الندوة ووقائعها.

اليوم الأول

في مستهل الجلسة الأولى للندوة رحب الدكتور عبد القادر محمد رئيس قسم الدراسات في المركز بالحضور.. مستعرضاً جدول أعمال الجلسة والبحوث التي ستطرح فيها.

واستعرض الدكتور علي المشهداني الخبير في الشؤون النفطية الذي كان أول المتحدثين خلال الجلسة في بحثه (آثار الاحتلال على الثروة النفطية) الواقع النفطي وعمليات الفساد الإداري والمالي المستشري في وزارة النفط الحالية وطبيعة العقود التي أبرمتها الحكومة مع الشركات الاحتكارية، وسوء إدارة الثروة النفطية العراقية التي تهيمن عليها الأحزاب الطائفية المتنفذة في الحكومة الحالية التي نصبها الاحتلال الغاشم.

وتناولت بعده الباحثة العراقية الدكتورة وصال العزاوي مدير المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية في بحثها الموسوم (قياس جودة نظام الحكم.. إنموذج فاعلية الأداء الحكومي في العراق) الواقع السياسي الحالي والأزمات الخائفة التي عاشها أبناء هذا البلد الجريح في ظل الحكومات المتعاقبة التي نشأت في ظل الاحتلال خلال السنوات السبع الماضية، وما يعانيه العراق نتيجة استمرار الظروف الأمنية المتدهورة وفشل الحكومة الحالية خلال السنوات الأربع الماضية في إيجاد حلول ناجعة للأوضاع المتفاقمة التي تسير من سيء إلى أسوأ.

ثم قدم الباحث والإعلامي الدكتور فاضل البدراني بحثاً بعنوان (الإعلام العراقي بعد الاحتلال الأمريكي... بين جدلية تفخيخ الخطاب وردة الفعل الوطنية) استعرض فيه مسيرة الإعلام منذ غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣م وحتى يومنا هذا وكيفية صناعة الإعلاميين المنحازين إلى المحتل وأعدائه.. مشيراً إلى المهنية التي تنتهجها عدد من المؤسسات والصحف والقنوات الإعلامية على الرغم من الصعوبات والضغوطات التي تمارسها إدارة الاحتلال على وسائل الإعلام المناهضة للهيمنة الأمريكية.

وتناول الطبيب والباحث ماهر المفرجي الذي كان آخر المتحدثين في الجلسة في بحثه الواقع الصحي المتردي للمؤسسات الصحية العراقية ونقص

الكوادر الطبية التي تعاني منها بعد حملات الاستهداف التي طالتها.. مُركزاً على الفساد المالي والإداري المستشري في وزارة الصحة الحالية من خلال الصفقات الوهمية التي يعقدها المسؤولون الحكوميون مقابل حصولهم على المبالغ الضخمة بمباركة المحتل.

وفي ختام البحوث الأربعة التي أُلقيت في هذه الجلسة أجاب الباحثون - كل ضمن اختصاصه - عن التعقيبات والتساؤلات التي طرحها عدد من الحضور.

اليوم الثاني

ألقي عدد من الباحثين في الجلسة الثانية بحثاً تناول الأول منها الذي كان بعنوان (انتشار تناول المواد المخدرة لدى الشباب العراقي وسبل المواجهة) للدكتور أحمد لطيف؛ الواقع الاجتماعي في العراق بعد الاحتلال.. مستعرضاً الظواهر الاجتماعية الغريبة والدخيلة وآثارها الخطيرة التي أصبحت تهدد البنية الاجتماعية للشعب العراقي.

كما أشار البحث الثاني الذي حمل عنوان (المعوقات التي تواجه طلبة التعليم الثانوي في العراق) للباحثة سلمى عبيد؛ إلى الظواهر السلبية التي تواجه طلبة المرحلة الثانوية خلال السنوات السبع الماضية نتيجة استمرار الاحتلال الغاشم وفشل الحكومات المتعاقبة التي نشأت في ظله وعجزها عن إيجاد حلول ناجعة للمعوقات التي تواجه هذه الشريحة المهمة في المجتمع العراقي.

كما ألقي عدد من ضيوف الشرف في الندوة كلمات في هذا اليوم في إطار جلسة حوارية مفتوحة، ومن بينهم الدكتور حاكم المطيري نائب رئيس حزب الأمة الكويتي الذي أشار في كلمته إلى حالة الهوان وأزمة الهوية التي

تعيشها الأمة العربية في الوقت الراهن.. موضحاً أن عنوان هذه الندوة (واقع عراق ما بعد الاحتلال) لا ينطبق على العراق فحسب وإنما على الأمة العربية والإسلامية جمعاء.

وأشاد المطيري بدور المقاومة العراقية الباسلة الكبير في تصديها لقوات الاحتلال الأمريكية وتمكنها من إفشال المخططات الأمريكية والإيرانية الرامية إلى السيطرة على العراق ونهب ثروات شعبه الصابر الصامد.. واصفاً العراق بقلب الأمة العربية والإسلامية النابض.

كما ألقى السيد أحمد حقي نائب رئيس مجلس الاستشاريين العراقيين كلمة تحدث فيها عن سلبات الديمقراطية الأمريكية الجديدة المستوردة وأثارها على المجتمع العراقي، وعرض لموضوع التحديات التي تواجه الهوية الحقيقة للعراق، وفي تعقيب له على بحوث الندوة أشار إلى انتشار ظاهرة المخدرات في هذا البلد الجريح الذي كان قبل الاحتلال البغيض يعد من أوائل الدول الخالية من هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة.

وأشار المفكر الإسلامي وعضو مجلس الشورى في هيئة علماء المسلمين الشيخ (هشام البدراني) إلى بعض الملاحظات الواردة في البحوث التي تناولت هذه الحقبة المهمة من عمر العراق بعد الاحتلال المقيت، مثنياً دور المراكز البحثية والمؤسسات العلمية في النهوض بالواقع الفكري والعلمي لهذه الأمة التي ما زالت تنزف دماً منذ قرون عدة.

وحضر الجلسة جمع غفير من النخب السياسية المناهضة للاحتلال الأمريكي وعدد من الشخصيات الأكاديمية والعلمية والفكرية وحشد من الإعلاميين والصحفيين.

وفي ختام الندوة وزعت إدارة المركز درع المركز على الباحثين المشاركين، كما قدمت هدايا تقديرية إلى عدد من الضيوف الذين حضروا الندوة.

ثالثاً: ورش العمل

في إطار برنامج التدريب والتطوير الذي يقوم به المركز؛ أقام قسم التطوير عدة ورش خلال الأشهر الماضية.. وفيما يأتي تفصيلها:

١. ورشة عمل عن "عمل مراكز الدراسات والبحوث والعمل الدبلوماسي والسياسي" قدمها السفير مختار لماني بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٤م، وعرض السفير لماني - وهو كبير باحثي مركز (CG) الكندي - في هذه الورشة أنواع مراكز الدراسات والبحوث المختلفة وطبيعة عملها حسب الأهداف التي تؤسس من أجلها هذه المراكز، ومفرقاً بين: المراكز الأكاديمية ومراكز (Think Tank) ومراكز (Do Tank).

٢. ورشة عمل عن "أبرز محطات الحضارة العربية الإسلامية" قدمها الباحث المتخصص في التاريخ العربي الإسلامي أحمد حقي نائب رئيس مجلس الاستشاريين العراقيين، وتناول حقي في الورشة التي أقيمت على قاعة المركز يوم الثلاثاء ٢٠١٠/١/١٩م واستمرت على مدى يومين؛ استعراضاً للتاريخ العربي الإسلامي منذ القرن الأول الهجري وحتى القرن الرابع عشر، مؤشراً أبرز ما شهدته الأمة الإسلامية خلال هذه القرون الأربعة عشر التي هي عمر الرسالة الإسلامية، وما تعرضت له الأمة من انتفاضات إنسانية وانتكاسات عدة على مختلف الصعد.

٣. ورشة فكرية عن سياسات الحركة الناجحة

أقام المركز ورشة عمل تضمنت سلسلة محاضرات فكرية عن سياسات الحركة الناجحة في العمل السياسي المعاصر واستمرت هذه الورشة التي قدمها الشيخ هشام البدراني المستشار الشرعي والعلمي للمركز على مدى ثلاثة أيام (٢١-٢٣/٢/٢٠١٠م)، وتضمنت الورشة سلسلة من المحاضرات تطرق فيها المحاضر إلى الأسس العامة للحراك السياسي وشروط العمل الناجح، وحضر الورشة عدد من الباحثين والدارسين والإعلاميين.

ثالثاً: المحاضرات

١. محاضرة عن الصراع السياسي في العراق

قام قسم الدراسات في المركز بتنظيم محاضرة لسعادة السفير مختار لماني المبعوث السابق لجامعة الدول العربية إلى العراق بتاريخ (٢٣/١٢/٢٠٠٩م)، وتحدث السفير لماني فيها عن حقيقة الصراع السياسي الجاري في العراق وآفاق الأزمة العراقية.

كما تناول الأزمة من بداياتها وتطرق إلى حقيقة الاتصالات التي كانت تجري بشأن الأزمة العراقية التي قال عنها: بأنها تختلف عن جميع الأزمات التي يتابعها المراقبون.

٢. محاضرة عن أزمة الانتخابات العراقية وقراءة في خارطة

السياسية القادمة

نظم قسم الدراسات في المركز بتاريخ (٢٣/١٢/٢٠٠٩م) محاضرة ألقاها الدكتور رافع الفلاحي الكاتب والمحلل السياسي العراقي على قاعة المحاضرات في المركز، وحضرها عدد من الشخصيات السياسية والباحثين، وتحدث الدكتور الفلاحي في بداية محاضراته عن العملية السياسية الجارية في العراق، وناقش موضوع الانتخابات التي ستجري في العراق وآفاقها المستقبلية وما يكتنفها من تداعيات، وتطرق للخطاب السياسي الذي ستبناه القوائم الانتخابية.

وبين بأن الانتخابات التي ستجري في العراق عبارة عن تكرار للمشهد السابق الذي جرى بعد الانتخابات في العام (٢٠٠٥م)؛ لأن الوجوه المشاركة في الانتخابات والتي لم تتقدم بالعملية السياسية ولم تقدم شيئاً للشعب العراقي هي نفسها من سيشارك في هذه الانتخابات، كما أن الكثير منهم غيروا تسمياتهم وخرجوا من توافقات ودخلوا في تحالفات وائتلافات.

وتحدث عن أكذوبة الانجازات السياسية الجارية في العراق وفشل العملية السياسية وعدم قدرتها على النهوض بواقع المواطن العراقي فهي لم تقدم شيئاً للعراقيين نتيجة الفساد الإداري والمالي وحجم السرقات في المال العراقي، وهؤلاء هم أنفسهم سيشاركون في العملية السياسية القادمة.

وتطرق لقانون الانتخابات الذي خرج بعد (١١) جلسة وهو أعرج، وكأن القائمين على الانتخابات يريدون أن تسير من دون أي ملامح.. وقال الفلاحي: إن قانون الانتخابات حدث فيه تدخلات أمريكية وإيرانية واضحة

من خلال حضور لاريجاني.. وقال: إنهم يتكلمون عن انتخابات وطنية على الرغم من وجود هذه التدخلات الخارجية.

وقدّم قراءة لملاح التصريحات التي خرجت بها الائتلافات والقوائم والكيانات والشخصيات وهي تعلن حملاتها الانتخابية من خلال تصريحاتها قبل الانتخابات، وهي التي تبين مدى هشاشة الانتخابات التي ستجري في البلاد، وأبدى تعجبه من المبالغ الخيالية التي تنفق على عملية الانتخابات التي تجاوزت المليارات.

وأبدى الفلاحى استغرابه كذلك من عدد الكيانات السياسية المشتركة في هذه الانتخابات المشرذمة للشعب العراقي والتي تجاوزت أعدادها المئات، مبيناً أن مفوضية الانتخابات تتكلم عن (٣٠٠) كيان مشارك في الانتخابات.

وتحدّث عن مستقبل المشهد السياسي الذي سيؤول له العراق في ظل الائتلافات التي سيرافقها صراعات كبرى بين القوائم، وأكد بأن إطار الصراعات ستتغير في المراحل القادمة من عمر العملية السياسية، وأن الطائفية ما زال لها الحضور في العملية السياسية والتقسيمات الجارية فيها.

وأعرب الفلاحى عن تفاؤله بأن المرحلة القادمة ستصب بشكل كبير في مصلحة القوى المناهضة للاحتلال وسترتفع عنها الكثير من القيود نتيجة الصراعات التي ستتسأ بين المكونات المشاركة في العملية السياسية وأن الانتخابات القادمة ما هي إلا فوضى للمشهد السياسي العراقي وانتقالة إلى فشل آخر وفساد إداري ومالي في البلد لن يرقى إلى إقناع المواطن العراقي، وفي ختام المحاضرة تقدّم السادة الحضور بأسئلتهم ومداخلاتهم التي أغنت الموضوع واستفاضة في بحثه وإتمامه.

٣. محاضرة عن الملامح العامة لحقوق الإنسان

أقام قسم الدراسات في المركز بتاريخ (٢٠١٠/١/٥م) محاضرة عن حقوق الإنسان ألقاها الدكتور عبد الحميد العاني الناشط في مجال حقوق الإنسان.

وتناولت المحاضرة التي أقيمت على قاعة المركز ملامح عامة في حقوق الإنسان وضوابط العمل فيها من الناحيتين الشرعية والقانونية، فضلاً عن استعراض أساليب التوثيق التي يتطلبها العمل في هذا الميدان وكيفية صياغة الشكاوى وتقديمها إلى المنظمات الدولية والإنسانية.

٤. محاضرة عن الأورام السرطانية

بمناسبة اليوم العالمي للسرطان عقد قسم الدراسات في المركز محاضرة عن الأمراض السرطانية تحت عنوان (السرطان بين الحقيقة والخيال).

وتناول الدكتور (صائب عايش الشحادات) الاختصاصي في معالجة الأورام السرطانية وأمراض الدم، في محاضرته مخاطر الإصابة بأمراض بالسرطان في العالم وتحديداً في مناطق النزاع الدولي التي من أبرزها العراق، وأكد الدكتور الشحادات أن العراق يحتل اليوم مرتبة متقدمة بين دول العالم في أعداد المصابين بالأمراض السرطانية.. مشيراً إلى ظهور أورام سرطانية جديدة وغريبة فيه لم تكن موجودة من قبل.

رابعاً: إصدارات المركز

أصدر قسم الدراسات في المركز خلال الأشهر الثلاثة الماضية كتاباً بعنوان (الكفاءات العراقية التي تم اغتيالها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق).

والإصدار الجديد الذي يقدمه مركز الأمة للدراسات والتطوير لقرائه الكرام، هو عبارة عن قائمة تضم نخبة كبيرة من العلماء والأكاديميين العراقيين الذين تم اغتيالهم بسبب تداعيات الانفلات الأمني الرهيب الذي خلفه احتلال العراق عام (٢٠٠٣م).

وقد رأى قسم الدراسات بمركز الأمة طباعة هذه القائمة التي تحتوي على أسماء نخبة الكفاءات العراقية التي تم اغتيالها، بعد ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، حتى تعم الفائدة بها، فتنفع بها أكبر شريحة من المتابعين للشأن العراقي.

وتتبع أهمية هذا الإصدار من أنه يوثق حالة مهمة من الحالات التي أبنتها بها شعب العراق في فترة مظلمة من تاريخه المعاصر، يقف وراءها من لا يريدون للعراق أن ينهض ويقف، ليعيد سيادته العلمية والثقافية التي كان يتمتع بها على مدى قرون من الزمان.

العنوان: (الكفاءات العراقية التي تم اغتيالها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق)
تأليف: حسين الرشيد، وسيف الجبوري

عدد الصفحات: ١١٠

الطبعة الأولى: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

نشر هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة البصائر للطباعة والنشر والإعلان.

خامساً: نشاطات أخرى للمركز

١. المشاركة في ملتقى القدس الدولي في بيروت.
٢. المشاركة في الملتقى العربي الأول لدعم المقاومة في بيروت.

٣. المشاركة في الدورة الثانية والأربعين لمعرض القاهرة الدولي الثاني والأربعين للكتاب للفترة من ٢٨-١ إلى ١٣-٢ / ٢٠١٠م، وقد شهد جناح كتب المركز إقبالاً كبيراً من الزوار لهذا المعرض.

وتعد هذه المشاركة للمركز في هذا المعرض الدولي الكبير الأولى من نوعها، ويشار إلى أن قاعات المعرض الذي يعد من أكبر المحافل العربية شهدت على مدى أسبوعين ندوات ومحاضرات ثقافية شاركت فيها العديد من الشخصيات المصرية والعربية.